

# شَرْحُ كِتَابِ الْهُدُودِ لِلأُبْدِيِّ

## تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد

“ابن قاسم”

المالكي النحوي

رحمه الله

( المتوفى : بعد ٩٢٠ هـ . )

تحقيق

الدكتور : المتولّى بن رمضان أحمد الدبيسي

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م





# شرح كتاب الحدود للأبي

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد

« ابن قاسم »

المالك بن النخعي

رحمه الله

(المطبعة : ١٣٠٠ هـ)

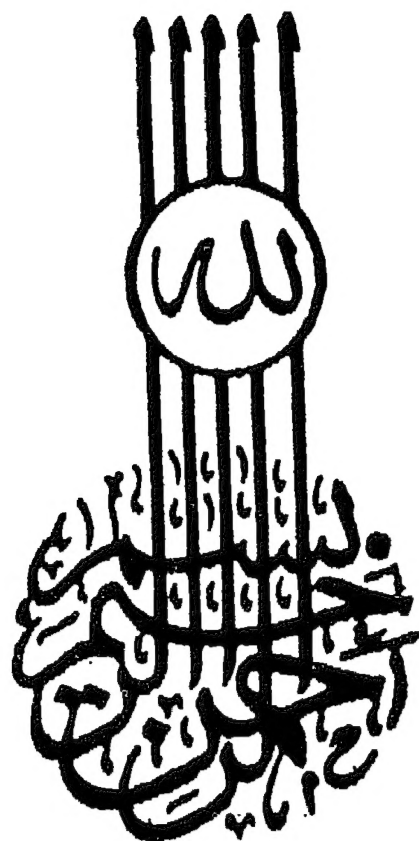
تحقيق

الدكتور : المتولي بن رمضان أحمد التميمي

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م









### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . وعلى آله وصحبه ، ومن  
سار على هديه إلى يوم الدين .

وبعد :

فإن هذا (شرح كتاب الحدود للأبدي) لابن قاسم ، هو الأثر  
الثالث الذى نشره - بعون الله تعالى - محققاً ، فى موضوع (الحدود  
النحوية) ، بعد أن كان الأثر الثانى هو (كتاب الحدود) للأبدي - الذى  
هو الممن لشرحنا - وهذا - وكان الأثر الأول هو (شرح كتاب الحدود فى  
النحو) للفاكيه .

وبتحقيق هذا الكتاب - (شرح كتاب الحدود للأبدي) لابن قاسم -  
ونشره ، إتماماً للفائدة - بعد تحقيق (مئته) ونشره - وإيفاءً بالوعد الذى  
قضيت به على نفسى بإخراج كل أثر جيد فى موضوع (الحدود النحوية)

والذى لا أشك فيه - كما أرى - : أن هذا الكتاب قد جمع إلى  
وجازة لفظه : سعة فى المضمون . وإلى منطقية منحاها : وضوحاً فى العبارة  
- وإلى عقلية معتمدة : لغوية فى البيان - وإلى صغر حجمه : عظيمياً فى  
الفائدة .

وكان العمل فى هذا الكتاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم الدراسة ،  
وقسم التحقيق ، ثم قسم الفهارس .

أما (قسم الدراسة) : فتتوزع العمل فيه إلى ثلاثة جوانب :  
الجانب الأول : (التعريف بصاحب الكتاب المحقق) ، وقد اشتمل على  
النقاط : اسمه ونسبه ، ومؤلفاته ، ومذهبه الفقهي ، ووفاته .

الجانب الثاني : (التعريف بالكتاب المحقق) ، وقد اشتمل على  
النقاط : كيف عرفت هذا الكتاب ، وصفة هذا الكتاب ، واسم هذا  
الكتاب ، وتوثيق نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه ، وموضوع هذا الكتاب  
والقرض منه ، ومنهج هذا الكتاب ، وشخصية الشارح في هذا الكتاب ،  
وهنات الكتاب ، والمؤلفات في موضوع الحدود النحوية .

الجانب الثالث : (التعريف بمعالم تحقيق الكتاب المحقق) ، وقد  
اشتمل على النقاط : دواعي التحقيق ، ومُعْتَمَد التحقيق ، ومنهج  
التحقيق .

وأما عن (قسم التحقيق) : فُدَوِّنَا (منهج التحقيق) لتسترشد منه  
لصنيعنا في تحقيق هذا الكتاب .

فأما عن (قسم الفهارس) : فقد صنعتُ فيه سبعة فهارس : فهرس  
الآيات القرآنية ، وفهرس الأحاديث الشريفة ، وفهرس الأقوال المأثورة ،  
وفهرس الاعلام ، وفهرس الأشعار ، وفهرس المصادر والمراجع ، وفهرس  
الموضوعات .

وأخيراً أ : فَإِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ - تَعَالَى - أَنِّي أَخْلَصْتُ لَوَجْهِهِ فِي هَذَا  
الْعَمَلِ ، فَأَسْأَلُهُ - سُبْحَانَهُ - أَنْ يَغْفِرَ لِي مَا كَانَ فِيهِ مِنْ زَلَلٍ ، وَأَدْعُوهُ -

رَغْبًا - أن يَجْزِيَنِي - بفضله - خير ما جازَى عن عمل ، إنه وَلَّى ذلك  
والقادر عليه ، فنعم المولى ونعم النصير . وآخِرُ دَعْوَانَا أن الحمد لله  
رب العالمين .

المنصورة : فى يوم الأربعاء ٣ من رمضان ١٤١٣ هـ

٢٤ من فبراير ١٩٩٣ م

المحقــــــــــــــــق

-٤-

قسم الدراسات

## التعريف بصاحب الكتاب المحقق

اسمه ونسبه :

عبد الرحمن، بن زين الدين محمد، بن محمد، الجلالى، جلال الدين،  
ابن قاسم، المالكى .

جاء هذا النسب فى ديباجة افتتاح شرحه لكتاب الحدود للأبديّ ،  
الذى هو موضوع التحقيق . وهذا أكمل ما جاء فى نسبه .

وجاء فى (إيضاح المكنون: ٣٩١/١ - ومثله أيضاً فى : ٣٩٦) : جلال  
الدين عبد الرحمن بن زيد الدين محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى  
النحويّ .

وجاء كذلك فى (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) : عبد الرحمن بن محمد  
بن قاسم، الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم، جلال الدين . نحويّ .  
وجاء فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح: عبد الرحمن، ابن قاسم،  
المالكى .

والحقّ : أن كُتِبَ التراجم قد ضُتّت بالحديث عن هذا الرجل ضُتّاً  
شديداً، فَشَحَّ ما جاء فيها عنه، إذ لم يتجاوز ذلك اسمه ونسبه - الذى  
ذكرته - ونسبة هذا الشرح الذى تُحقِّقه إليه دون أن تذكر لنا شيئاً عن  
نشأته وحياته العلمية وغيرها، وعن شيوخه و تلاميذه ، ونحو ذلك ممّا  
يلزم فى التراجم، سوى ما جاء فيها من أنه نحويّ، ومالكيّ المذهب،  
وما جاء فى (معجم المؤلفين): من أن وفاته (بعد: ٩٢٠ هـ - ١٥١٤م) .

كما أننا لم نعرف شيئاً عن مَبْلَغِهِ من العلم، ومنزلته بين العلماء،

سوى ماجاء فى ديباجة افتتاح الشرح من عبارات عامّة - يُنعت بها أكثر العلماء - تقول: " .. سيدنا ومولانا ، الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، الحبر ، البحر ، الفهامة ، قدوة العلماء الاعلام ، وحيد دهره ، وقريد عصره " . وسوى ماجاء أيضاً فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح، من: "الشيخ، الإمام، العالم، العلامة ."

#### مؤلفاته :

لم يرد - فيما جاء عن شارحنا من حديث - نسبة شىء من المؤلفات إليه ، سوى هذا الشرح الذى تحقّقه ، فقد تُسبب إليه فى: (إيضاح المكنون: ٣٩١/١ ، ٣٩٦) ، (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) ، وترجمة النسخة المخطوطة، وكذا فى أوائل الشرح على لسانه هو . كما يتبين ذلك فيما يأتى من نقول فى المباحث بعدّ .

#### مذهبه الفقهيّ :

جاء النصّ على أنه (مالكيّ) فى جميع الموارد الأربعة التى ورد فيها اسمه، والتى ذكرتها قبل سطور .  
ولعلّ : ( مالكيته ) هذه كانت من بين الأسباب التى دعته إلى أن يشرح (كتاب الحدود للأبدى) ، إذ (الأبدى) مالكيّ أيضاً، كما جاء فى الدراسة الخاصّة به .

#### وفاته :

ذكرت - قبل سطور - أن (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) جاء فيه: أن شارحنا توفى (بعد سنة ٩٢٠ هـ - ١٥١٤ م) .



## [ التعريف بالكتاب المحقق ]

كيف عرفتُ هذا الكتاب ؟ :

عرفتُ هذا الكتاب كما عرفت الكتاب الآخر (كتاب الحدود للأبدي) الذى هذا الكتاب شرح له، فانظر ذلك هناك فى قسم الدراسة الخاصة بالكتاب المذكور بتحقيقنا أيضاً .

صقّة هذا الكتاب :

هذا الكتاب - كما أشرتُ فى الأسطر السابقة - شرح لكتاب الحدود للأبدي  
ذَكَرَ ذلك كُلُّ مَنْ تَحَدَّثَ عَنْهُ :

فقد جاء فى (إيضاح المكنون: ١/٣٩٦، ٣٩٦) - عند الحديث عن  
حدود الأبدي - قوله: "شرحه جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين  
محمد بن قاسم، الجلالى المالكى النحوى" .

وجاء فى (معجم المؤلفين: ٥/١٨٦) : "عبد الرحمن بن محمد بن  
قاسم الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم (جلال الدين)، نحوى . من  
آثاره: شرح حدود النحو لشهاب الدين الأبدي" .

كما ذَكَرَ ذلك أيضاً صاحبه فى أوائله، فقال : "هذا شرح على (كتاب  
الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدي" (١) .

وكما جاء ذِكْرُ ذلك أيضاً فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح :  
"كتاب شرح حدود الأبدي للشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن ،

---

(١) انظر : مبحث ( إشارة الشارح إلى المتن وصاحبه ..... ) ص ٢ بترقيم الأصل .

ابن قاسم ، المالكي .

هــذا، وهذا الشرح أحد شرحين عرفتهما لحدود الأبدى . أما الشرح الآخر، فهو: ( التمشية الردادية على الحدود الأبدية): مجهول المؤلف . (ذكره : فهرس مخطوطات جامعة أم القرى - بمكة المكرمة - الجزء الأول - من الطبعة الأولى ١٤٠٣، ١٩٨٣ - : ص ٢٥٩ رقم ١٣٥)، (وانظر بيانات أخرى تتعلق به، في : هــ ٢ من (مبحث شروح الكتاب) في الدراسة الخاصة بالمتن) .

#### اسم هذا الكتاب :

هناك موارد يمكن أن نستمد منها اسم هذا الكتاب، وهاكها :

- ١- جاء في ( إيضاح المكنون : ٣٩١/١ ) : "حُدود الأبدى في النحو .... شرحه ...." . فاعتباراً بهذا يمكن أن يكون اسم هذا الكتاب :  
- (شرح حدود الأبدى في النحو) .
- ٢- وجاء في (إيضاح المكنون : ٣٩٦/١) : " حدود النحو لشهاب الدين الأبدى .... شرحه .... " .

واعتباراً بهذا يمكن أن يكون اسم الكتاب :

- ( شرح حدود النحو للأبدى ) .

- ٣- وجاء في (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) : " ... ابن قاسم ... من آثاره: شرح حدود النحو لشهاب الدين الأبدى " . فمن هذا يمكن أن يكون اسم الكتاب :

- ( شرح حدود النحو للأبدى ) أيضاً .

- ٤- جاء في ترجمة النسخة المخطوطة الوحيدة للكتاب :

- ( كتاب شرح حدود الأبدى ) .

- ٥- وجاء في داخل النسخة، في أعلى بعض المصاحف اليسرى: (شرح

( الحدود فى النحو ) .

٦- وجاء فى أوائل صُلب الشرح على لسان صاحبه : " هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى" (١) . فمن هذا يمكن أن يكون اسم الكتاب .  
- ( شرح كتاب الحدود للأبدى ) .

هذه مـوارد ستة يمكن أن تكون مَدَدًا نستمّد منه اسم هذا الكتاب . وبالنظر إلى الأسماء الستة المرشّحة لذلك، والمذكورة سابقاً - سنختار منها الاسم الأخير (شرح كتاب الحدود للأبدى) ليكون ترجمة لكتابنا هذا الذى نحققه، وذلك لأن هذا الاسم يتحقق فيه مالا يتحقق فى سواه، مما يلى :

١- إن هذا الاسم قد جاء فى صُلب الشرح ، فحصلَ له من القوّة مالا خفاء فيه  
٢- إن هذا الاسم قد جاء على لسان صاحب الشرح، وهو أعرف باسم كتابه .

حتى وإن قلنا: إن هذا - حين جاء على لسانه - كان التعبير عن مضمون كتابه، لا اسماً له . فهذا لا يمنع أن يكون اسماً له أيضاً .  
٣- إن هذا الاسم يتفق تماماً مع ما اخترناه أيضاً اسماً للمتن الذى كتابنا شرح له، إذ قد اخترنا - فى دراستنا للمتن لأسباب ذكرناها هناك - أن يكون اسمه: (كتاب الحدود) . والمألوف فى أسماء الشروح - إن لم يجعل لها اسم خاص - أن يكون بإضافة كلمة (شُرح) إلى اسم المتن كما هو .

---

(١) انظر: مبحث (إشارة الشارح إلى المتن وصاحبه ..... ) ٢٥٨ بترقيم الأصح .

٤- إن هذا الاسم قد ورد في حديث عن الشرح نفسه ، بخلاف ما جاء في (إيضاح المكنون)، إذ الحديث فيه أساساً عن المتن لا عن الشرح، وكذلك فإن الاختلاف في عبارة (إيضاح المكنون) عن المتن في الموضعين (٣٩١/١، ٣٩٦) يضعفها عن الاعتبار بها في ذلك . كما أن (معجم المؤلفين) تابع في عبارته لإيضاح المكنون ومتأثر به ، كما هو واضح .

٥- إن هذا الاسم قد اشتمل على اسم صاحب المتن، بخلاف رقم (٥) . أما عدم اشتمال هذا الاسم المختار على ما يشير إلى موضوع الحدود (النحو) (كما في: ٥٤٣، ٢٤١)، فسيغنى عنها - على نحو ما - كلمة (النحو) في وصف الشارح .

هذا ، وستتبع الاسم المختار سابقاً للكتاب بنسبته إلى صاحبه أخذاً مما جاء في (ديباجة افتتاح الشرح)، وفي ترجمة مخطوطة الشرح، وفي إيضاح المكنون - لتكون ترجمة الكتاب وصاحبه على النحو التالي:

شَرَحَ كِتَابَ الْحُدُودِ لِلْأَبْدِيِّ

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد

«ابن قاسم»

المالكى النحوى

رحمه الله

(المتوفى : بعد ٩٢٠ هـ)

توثيق نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه :

يوثِّد نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه أمور :

١- مجيئه منسوباً إليه في (إيضاح المكنون)، إذ قال (٣٩١/١)؛ "حدود الأبدى في النحو .... شرحه : جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى النحوى، المتوفى سنة ....".

وقال (فى: ٣٩٦/١) : "حدود النحو - لشهاب الدين الأبدى.... شرحه: جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم ، الجلالى ، المالكى النحوى " .

٢- مجيئه منسوباً إليه فى (معجم المؤلفين : ١٨٦/٥)، إذ قال: " عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم، جلال الدين - نحوى - من آثاره : شرح حدود النحو - لشهاب الدين الأبدى " .

٣- مجيئه منسوباً إليه فى ترجمة النسخة المخطوطة، إذ جاء فيها : "كتاب شرح حدود الأبدى - للشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن، ابن قاسم المالكى" .

٤- التصريح بتلك النسبة فى أوائل الشرح، إذ جاء فيه : "قال ... عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن محمد، الجلالى، جلال الدين، ابن قاسم، المالكى .... هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى ....، سألتى فيه بعض الأعزّة علىّ، فلم يَسْعِنِ مخالفته،...."

٥- توافُق العبارة التى أوردها (إيضاح المكنون) من أوّل الشرح مع ما هو مذكور فى أول (مقدّمة الشرح) .

جاء فى (إيضاح المكنون : ٣٩١/١) : ".... أوّلُه : نحمد الله رافع

قَدَّرَ مَنْ نَصَّبَ نَفْسَهُ لِعِبَادَتِهِ . وفى (٣٩٦/١) : "...أوله : الحمد لله رافع  
قدر من نصب نفسه لعبادته" .  
وعبارة الموضع الثانى هى المذكورة بحروفها فى أول (مقدمة الشرح) .

#### موضوع هذا الكتاب، والفرض منه :

الكتاب - كما هو واضح من اسمه، ومؤكّد من واقعه - فى  
موضوع: الحدود النحوية، يشرح فيه صاحبه (كتاب الحدود) للأبدى .  
وقد بيّن صاحبه فى أوائله الفرض منه، إذ قال: "هذا شرح على (كتاب  
الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى .... - : يحلّ ألفاظه،  
ويبيّن مراده، ويوضح مُشكِله، ويفتح مُعلّقه...، ورجوت به .... نفع  
المبتدئ، وتذكرة المتهى" .

#### منهج هذا الكتاب :

يتلخّص منهج هذا الكتاب فى شرحه لكتاب الحدود للأبدى ، فى  
النقاط الآتية :

١- سارّ الكتاب فى شرحه للمتن المذكور على طريقة (المزج) . بمعنى:  
أن الشارح يُداخل بين كلماته وكلمات المتن ليكوّن فى النهاية أسلوباً  
واحداً .

ولكن يبدو أنه لم يلتزم بهذه الطريقة التزاماً صارماً، إذ قد  
يجنح إلى الطريقة الأخرى فى بعض المواضع، وهى: أن يسوق نصّ  
المتن على حدة، ثمّ يتبعه بنص الشرح على حدة أيضاً .

٢- سار فى شرحه لحدود المتن بطريقة منطقيّة تتمثل فى إدخال بعض  
الأشياء وإخراج بعض الأشياء بالقيود المذكورة فى التعاريف .

٣- تُشَيِّع السَّمات المنطقية فى الشرح، من : الإدخال والإخراج بقيود التعريف - كما ذكر فى رقم ٢ - والحديث عن الحدّ والخاصّة والفرق بينهما والإطراد والأنعكاس فيهما، والأفراد والماهيات، والكليات والجزئيات، والقوّة والفعل، ودلالة الالتزام، وغيرها .

٤- إنَّكأ الشارح على العقل . يتمثل ذلك فى: ترتيب أسلوبه، وإيراد الشَّبه والإجابة عنها، وبعض استدلالاته .

٥- اعتماده الأسلوب المَوْجَز المركز . وقد صرَّح هو بذلك فى أوائل الشرح، إذ قال : "وجانبُ فيه التطويل المِيل، والاختصار المَخِيل، قصداً إلى سرعة وصوله إلى الفهم، وحذراً من عدم الإقبال عليه بالعزم"

٦- قد يفسَّر بعض الألفاظ اللغوية (كُوشَكَانَ، وَصَه، وَتَنفِيس، وغيرها)، أو يُعَرَّب بعض ما فى المتن (انظر : ما بإزاء هـ ٢٥ ص ١٨، هـ ١٧ ص ٢٠ - بترقيم الأصل) .

٧- قد يورد بعض المصطلحات المترادفة ( انظر: ما بإزاء : هـ ٦ ص ٤، هـ ٨ ص ٥)، وقد يشير إلى مقارنات بين بعض المصطلحات (هـ ١ ص ٤ ، هـ ٧ - ٤) .

٨- قد يتعرض لأسباب ترتيب بعض المباحث أو المسائل (انظر : ما بإزاء هـ ٩ ص ٢، هـ ١ ص ٣، هـ ١٢ ص ٥، هـ ٤ ص ٦، هـ ٧ ص ٦) .

٩- أورد عدداً من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، بلغت (٢٦) شاهداً .

كما أشار إلى بعض القراءات (هـ ٧، ٩ ص ١٢، هـ ٤٤ ص ٢٠، هـ ٤٨ ص ٢١)، وإلى بعض اللهجات (هـ ٢٠ ص ١٢، هـ ١١ ص ١٨) .

١٠- أورد عدداً من الحدود لبعض المصطلحات التي اقتضاها الشرح، أو لبعض المصطلحات التي ذكرها المصنف دون أن يُعرّفها كالمفاعيل . ولذا بلغت حدود الشرح (٨٨) حَدّاً، على حين أن حدود المتن (٥٢) حَدّاً . كما أنه قد يورد أكثر من حد لمصطلح واحد (كما في الحدين : ٣٣، ٣٢) .

١١- يشير إلى مقارنات : بين المصنف وابن هشام (هـ ١١ ص ٣)، وبين المصنف وابن الحاجب (هـ ٢٢ ص ٤)، وبين المصنف وغيره ممن لم يُسمّهم (هـ ٦ ص ١١، هـ ٢٦ ص ٢١) . كما جاء ذِكرُ للعلماء - زيادة عن المواضع السابقة - : ابن هشام (هـ ١٥ ص ١١)، وابن الحاجب (هـ ٢٣ ص ٩، هـ ١٨ ص ١١)، وابن مالك (هـ ٦ ص ١٣) .

١٢- ينقل عن النحاة السابقين : كابن هشام، وابن الحاجب، وغيرهما ممن لم يسمهم . كما نقل عن الكوفيين (هـ ٣٠ ص ١٧) . وتابّع الأخفش دون أن يصرح باسمه (هـ ٢٧ ص ٢٠) .

١٣- أورد بعض المسائل الخلافية وأخذ فيها برأى دون أن يصرّح بأن في المسألة خلافاً، كما أورد بعضاً آخر منها مع التصريح بأن في المسألة خلافاً .

فمن البعض الأول: (ما جاء بإزاء : هـ ٢٧، ٢٥، ١٣ ص ٣، هـ ٦، ٧ ص ٤، هـ ١٦ ص ٥، هـ ١٣ ص ١٠، هـ ٢٠، ٧ ص ١٣) .

ومن البعض الثاني : (ما جاء بإزاء : هـ ٢٣، ٤ ص ٩، هـ ١٧ ص ١٠ إلى آخر المبحث، هـ ١٦ ص ١١، هـ ٤ ص ١٢، هـ ١٥، ١٤ ص ١٣، هـ ٢-٣ ص ٤، هـ ٢٠، ٢٦ ص ١٧، هـ ٢٣-٢٤ ص ١٨، هـ ٤٤، ٤٠، ١٧ ص ٢١، هـ ٢٤ ص ٣٦، هـ ٢٦ ص ٢٧) .



١٤- له على بعض مواضع من المتن تَنْظَرُ (انظر : ما جاء بإزاء هـ ٩، ٧ ص ٣، هـ ١١، ٦ ص ٥، هـ ١٠ ص ٨، هـ ٢٤ ص ٩، ما بعد هـ ١ ص ١٠، هـ ١٣، ١٤، ١٥ ص ١٢، هـ ١٧ ص ١٧، هـ ٢٦ ص ٩، هـ ٨ ص ٢٤، هـ ٥ ص ٢٥) .

١٥- قد يشير إلى بعض نُسَخِ المتن (مثل ما بإزاء : بعد هـ ص ٦، هـ ٦، ٩ ص ١٦) .

١٦- قد يُدافع عن المصنف (انظر : ما بإزاء : بعد هـ ١٥ ص ٩، بعد هـ ١ ص ١٠، هـ ١٧ ص ١٠، هـ ١٤ ص ١٢، هـ ٣ ص ٢٠) .

١٧- وأخيراً : سارّ الشارح في عرضه لحدود المتن سيرة صاحب المتن، في سردها على الولاء دون أن يذكر لذلك أبواباً أو فصولاً ونحو هذا .

#### شخصيّة الشارح في هذا الكتاب :

تبدو شخصيّة الشارح في عِدَّة أمور: ترتيب أسلوبه ترتيباً عقلياً، وإيراده بعض الشّبّه ثم الإجابة عنها، وبعض استدلالاته وتوجيهاته، ومقارناته بين المصنف وغيره، وحرية في الأخذ بمن يشاء من العلماء بصريّين وكوفيّين، وإيراده بعض المسائل الخِلافية أخذاً فيها برأى، ونظراته الموجهة إلى المتن ، ودفاعه عن المصنف في بعض المواضع، ثم إضافة بعض الحدود على ما في المتن .

#### هَنَات الكتاب :

من المسلّم به أن الكمال ليس من صفات أعمال البَشَر ، ومن هنا : يمكن القول بأن هذا الكتاب جيّد في بابه، مادّمْنا لم نقف له على ما يعرّج صَفْو هذه الجودة سوى ما أشرنا إليه في (هـ ١٢ ص ٢)، مع كون ذلك لم يسلم لنا من كل وجه .

المؤلفات في موضوع الحدود النحوية :

وقفتُ إلى الآن على خمسة عشر مؤلفاً في موضوع (الحدود النحوية)،  
تحدثتُ عنها في قسم الدراسة لـ(كتاب الحدود) للأبدى، الذى هو  
المتن لهذا الشرح. فانظرها هناك .

## [التعريف بمعالم تحقيق الكتاب المحقق]

### دواعي التحقيق :

دعا إلى تحقيق هذا الكتاب ونشره ما دعا إلى تحقيق ونشر الكتاب الآخر ( كتاب الحدود للأبدى ) الذى هذا الكتاب شرح له ، فانظر ذلك هناك فى قسم الدراسة الخاصة بالكتاب المذكور بتحقيقنا أيضاً . ينضاف هنا : أنه بتحقيق (الشرح) بالإضافة إلى تحقيق (مثنى) تتم الفائدة .

مُعْتَمَد التحقيق : لم نقف لهذا الكتاب ( شرح كتاب الحدود ) لابن قاسم - رغم البحث - إلا على نسخة مخطوطة واحدة بدار الكتب المصرية بالقاهرة . بيانها كما يلي :

النسخة : بدار الكتب بالقاهرة، تحت رقم (١٩٥٠ نحو - ميكروفلم ١٦٤١٥)

وعدد صحائفها (٢٨) صحيفة ، من القَطْع المتوسط ، فى كلّ صحيفة (٢٥) سطراً، وفى كل سطر (١٥) كلمة تقريباً . والنسخة : مرقّمة بالورقات . وهي : من وقف محمد الكفوى على ( علماء جامع الأزهر - طلبة العلم بجامع الأزهر ) برواق الأروام .

وجاء بالصحيفة الأولى منها مايلى :

١- اسم الواقف ، والموقوف عليه ، ومكان الوقف ، والغرض منه - بالسطر الأول فى أعلى الصحيفة - هكذا : (وقف محمد الكفوى على

علماء جامع الأزهر ، لله تعالى ، برواق الأروام) . ثم يلي ذلك :  
٢- اسم الكتاب وصاحبه - فى أربعة أسطر - هكذا : ( كتاب شرح  
حدود الأبدى - للشيخ الإمام العالم العلامة عبد الرحمن - ابن قاسم  
المالكى - رحمه الله ) . ثم يلي ذلك :

٣- بيانات الكتاب الرقمية بالدار . هكذا : ١٥٩٠ نحو ، ٤٢٧٥ / ١٩٣٣ . ثم  
يلي ذلك :

٤- خاتم الدار : بيضاوى الشَّكْل - جاء فيه : ( دار الكتب المصرية -  
١٣٤١ ، ١٩٢ ) . ثم تكرر هذا الخاتم مرة ثانية فى نهاية النسخة بعد الخاتمة -

والنسخة : ليس بحواشيها ماهو أجنبي عنها ، سوى تعلية يسيرة  
على جانب الصحيفة (١٦) ، أشرنا إليها فى (هـ٦) منها . وسوى عبارة  
الوقف التى ذكرناها سابقاً ، إذ لا تكرر - بعد المرة السابقة - (٨)  
مرات فى أعلى بعض الصحائف اليسرى ، مع اختلاف يسير فى بعضها -  
وسوى اسم الكتاب ، إذ تكرر - بعد المرة السابقة - (٢) مرتان ، فى  
أعلى بعض الصحائف اليسرى هكذا : (شرح الحدود فى النحو) .

والنسخة : مُعَقَّبة بكتابة أول كلمة فى الورقة فى ذيل الورقة التى  
قبلها .

وناسخها : حجازى ابن الحاج عمر النهوانى . كما جاء فى ديباجة  
خاتمة النسخة .

وتاريخ تمام نسخها : فى يوم الأربعاء ، ثالث شهر رمضان ، سنة  
٩٨٠ . كما فى ديباجة الخاتمة .

وخطها : نسخى معتاد - عدا الترجمة فبالثلث - واضح ليس بها  
شكل . ولعل كلمات (المتن) مكتوبة بالحمرة ، إذ تبدو - فى المصورة -

أَقْلَ ظُهُوراً من كلمات ( الشرح ) .  
ورسمها : على الجادة ، إلا في كلمات قليلة جداً .  
ومالك النسخة : الشيخ عبد الباسط ابن محمد الفرضي . كما جاء  
بالخاتمة أيضاً .

وجميع ما بالنسخة : بخط ناسخ واحد . وهي مقابلة بأصلها ، كما  
تشير عبارة (بلغ مقابلة) في آخرها .  
وفي المخطوطة : عقب كتابنا هذا - : رسالة تقع في (٦) صحائف ،  
ترجمتها (رسالة في آما - منقولة من حاشية المغنى على (كذا) السيوطي)  
وليس فيها ما يشير إلى صاحبها . وناسخها : هو ناسخ كتابنا .  
وواقفها كذلك . وتاريخها : ثاني عشر شوال ، سنة ٩٨٠ . وجاء في  
آخرها : "ملكه من فضل ربه العلي عبد الرحمن البهوتي الحنبلي ،  
بالاستكتاب ثاني عشر شوال ، سنة ثمانين وتسعمائة" . فعمله قد ملك  
المخطوطة بأجمعها في هذا التاريخ .

#### منهج التحقيق :

- كان منهجى في التحقيق على النحو التالي :
- ١- لما كان المؤلف لم يجعل لكتابه أبواباً ولا فصولاً - كما أشرتُ إلى ذلك عند الحديث عن منهج الكتاب - وإنما سار في شرحه لحدود المتن سيرة صاحب المتن ، في سردها على الولاء ، فقامتُ أنا - تيسيراً على القارئ - بإضافة عنوان لكل مبحث ، ووضعته بين قوسين مرتبين للإشارة إلى : أن ما بينهما أجنبي عن الأصل .
  - ٢- وضعتُ رقماً جانبياً بإزاء كل حدة ، رغبة في حصر هذه الحدود .
  - ٣- تمويماً نصوص الأصل : بتصويب بعض الألفاظ ، وإضافة بعضها ، أو بعض

العبارات ، أو تقديم كلمة أو عبارة على أخرى . مشيراً إلى ذلك في الحواشى ، وواضحاً ما زِدْتُهُ على نصّ الأصل بين قوسين مربعين ، مع الحرص على بيان مُستند كلّ ما صنعت فى الحواشى .

٤- جهدتُ جهدى فى ضبط النص ، حتى كان من نصيب بعضه الضبط التام . وفى استخدام علامات الترقيم ، والعناية بالشكل التنظيمى للكتاب ، وإعطائه ما يستحقه فى الطباعة .

٥- وثقتُ نقول الكتاب بذكر مصادرها فى الحواشى ، كُلّما أمكن ذلك ، كما وثقت من الأحكام الواردة فى ما يحتاج إلى توثيق من المصادر المعتمدة لذلك . ، فى الحواشى .

٦- مثّلتُ لما احتاج فى الكتاب إلى تمثيل ، وفُسرت من الالفاظ فيه ما كان فى حاجة إلى تفسير ، وعُرفت ما ورد فيه من الاعلام .

٧- أشرت فى الحواشى إلى بعض المسائل الخلافية التى جاءت فى الكتاب .

٨- أشرت إلى الأشياء التى تبدو غريبة عن موضوع الكتاب وهو الحدود ، مُجِلاً فى ذلك على ما ذكرته فى حواشى المتن المستقل (كتاب الحدود للأبدى) بتحقيقنا .

٩- استعنت فى بعض المواضع بالمتن المستقل : للتصويب ، أو المقارنة .

١٠- أشرت إلى ما جاء قليلاً على حواشى النسخة أُجنيباً عن الكتاب .

١١- جعلت كلّ صحيفة من الأصل - التى رقمها مكتوب على جوانب المطبوع - وحدة مستقلة بالنسبة لأرقام الهوامش ، بحيث تبدأ الهوامش معها برقم (١) وتتابع حتى نهايتها . واعتمدت على ذلك عند الإحالات .

١٢- وقفتُ عند كثير ممّا جاء فى الكتاب ، فأشّبتُ - فى الحواشى -

القول فيه إشباعاً ، بما قد يَظُنُّ البعض أنَّ في ذلك إطالةً وخروجاً عن شرط التحقيق . ولى في هذا الموضوع كلمة أحب أن أقولها هنا لمناسبتها لما نحن فيه ، فأقول :

التحقيق - كما أرى - وإن كان ينصرف أولاً وبالذات إلى إخراج نص الكتاب المحقق سليماً صحيحاً كما وضعه صاحبه أو يكاد . إلا أن الإنسان قد يجد نفسه مضطراً إلى الوقوف عند بعض المسائل والتعليق عليها :

بما يوضح مُبهماً ، أو يفصل مُجملاً ، أو يكمل ناقصاً ، أو يوثق مسألة ، أو يكشف عن مَنَحَى المؤلف واتجاهه من بين المذاهب المختلفة ، أو يلفت انتباه القارئ إلى شيء ما ، أو يُيسِّر السَّيْلَ أمامه في مراجعة المؤلفات الأخرى ، ونحو ذلك .

على أنى أرى : أنَّ لكلِّ كتاب طبيعته في وجهة التحقيق التي تلائمه . وينبغي على المحقق - بل على الكاتب بوجه عام - أن يتمثل نفسه قارئاً لعمله ، فيكتب كل ما يحتاجه القارئ ، على شرط هذا العمل .

ومما أعجبني - ويستأنس به في هذا المقام - ما قرأته في (التصريح) من قوله: "التيسير يُقدِّم على الإيجاز" .

وعلى الله قصد السبيل .

قسم : التحقيق



### [ديباجة افتتاح الشرح] (١)

ص ٢ (٢) / بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين

قال سيّدنا ، ومولانا ، الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، الحبر  
(٣) ، البحر ، الفهامة ، قدوة العلماء الاعلام ، وحيد دهره ، وقريد عَصْره  
، عبد الرحمن ، بن زين الدين محمد ، بن محمد ، الجلالى ، جلال  
الدين ، ابن قاسم ، المالكي - تغمده الله برحمته ، ونفع بعلومه  
وبركته - :

### [مقدمة الشرح] [ج]

الحمد لله ، رافع قدر مَنْ تَصَبَّ نفسه لعبادته ، وخافِض من تَجافى  
(٤) عن طاعته وديانته .

والصلاة والسلام على مَنْ خُصَّ بِأَكْمَلِ الفصاحة ، وأُعْطِيَ  
جَوَامِعَ الْكَلِمِ (٥) وغايته ، وعلى آله وأصحابه ، الحائزين  
قَصَبِ السَّبْقِ (٦) فى البلاغة ، بميدان البراعة ، الهادين إلى طريق  
الحق بأوجز العبارة (٧) . وبعد .

---

(١) هذا العنوان - ومثله فيما سيأتى - مما أضفته تيسيراً على القارئ .

(٢) ص ٢ هذه تُقابل فى (المصوّرة) الورقة (١٢) ، وعلى الرغم من أن المخطوطة مرقّمة  
بأورقات ، إلا أنى استخدمت فى الإشارة إليها هنا الصفحات ، لأن هذا أيسر ، وأيضاً  
فالمؤدّى واحد . أما الصحيفة رقم (١) فمدوّن فيها ترجمة الكتاب وأشياء أخرى .  
أنظر وصف النسخة فى الدراسة .

(٣) الحبر ، والجبر : العالم ، والبهى ، والمصالح . اللسان .

(٤) تجافى : تباعد . اللسان .

(٥) جوامع الكلام : الكلام الكثير المعانى ، القليل الألفاظ . اللسان (جمع)

(٦) الحائزون قصب السبق : المُسْتَوَلُّون على الغاية . اللسان (قصب : ١٧٧٢) .

(٧) فى الأمل : العبادة .

[إشارة الشارح إلى المتن وصاحبه]

مع

بيانه لمنهج الشرح ، وسبب تأليفه

فهذا شرح على ( كتاب الحدود ) للشيخ العلامة شهاب الدين ،  
الأبدي (٨) - رحمه الله تعالى - : يحل ألفاظه ، ويبين مراده ، ويوضح  
مشكله ، ويفتح مغلقه .

سألني فيه بعض الأعيزة على ، فلم يسعني مخالفته ، ورجوت به - إن شاء  
الله - نفع المبتدئ ، وتذكرة المتبهي .  
وجانبت فيه التطويل الممل ، والاختصار المخل ، قصداً إلى سرعة  
وصوله إلى الفهم ، وحذراً من عدم الإقبال عليه بالعزم . وبالله أستعين  
، وعليه أتوكل .

---

(٨) انظر تعريف (الأبدي) وكتابه ، في الدراسة الخاصة بهما في قسم الدراسة من (كتاب  
الحدود للأبدي) بتحقيقنا .

## [شرح تعريف النحو والإخراج بمحترزات التعريف]

مع

بيان سبب بدء المصنف بهذا التعريف

قال المصنف <sup>(٩)</sup> - رحمه الله - مبتدئاً بحدّ النحو ، ليكون طالبه على بصيرة :

١- ( حصص النحو - في اللغة - : القسم .

وفى الاصطلاح ) - أى اصطلاح النحاة - :

٢- (علم) : أى ملكة يُقدَّر به على إدراكاتٍ جزئية .

وبيانه : أن واضع هذا الفن - مثلاً - وضع عدّة أصول مستنبطة من استقراء كلام العرب، يحصل من إدراكها وممارستها (قوة) - أى ملكة - تتمكّن من استحضارها وتحصيلها متى أُريدَ، وهى (العلم) .

ويجوز أن نريد ب (العلم) : نفس القواعد والأصول لأنه كثيراً ما يُطلق عليهما، ويجوز عليهما مراعاةً للمعنى .

٣- ثم (المعرفة) ، تُقال لإدراك الجزئيات ، كالفاعل . و(العلم) ، لإدراك الكليات والجزئيات . فلذلك قال :

(يُعرَف به) - أى بعلم النحو - ( أحوال أهنية الكلمة <sup>(١٠)</sup> العربية ، إفراء ، وتركيبة ، وبناء ) <sup>(١١)</sup>

(٩) يعنى : الأبدى

(١٠) فى المتن المستقل (كتاب الحدود - للأبدى) ، الذى هو المتن لهذا الشرح : الكلام .

(١١) فى المتن المستقل (كتاب الحدود - للأبدى) ، الذى هو المتن لهذا الشرح : [فراء] ،

وتركيبة وإعراباً ، وبناءً

أى فى الأفراد ، والتركيب ، والبناء .  
فَدَخَلَ فى قوله (عِلْم) : كَلَّ علم .  
وَخَرَجَ بقوله ( يَعْرِف به أحوال أبنية الكلم ) : ما عَدَا عِلْم  
التصريف .

وبقوله ( أفراداً ، وتركيباً . إلى آخره ) : عِلْم التصريف (١٧) إذ هو  
العِلْم بأحكام أبنية الكلم ، ممّا لحروفها من : أصالة ، وزيادة ، وصِحّة ،

---

= انظر : كتاب الحدود - للأبدى : ص ٢ بترقيم الأصل . (بتحقيقنا) .  
(١٧) إخراج علم (التصريف) بهذا الذى ذكره ، فيه نظر :  
إن أن (النحو) : تارة يطلق على ما يشمل (التصريف) ، وتارة يطلق على ما هو قسيم  
(التصريف) .

والأول إطلاق القدماء ، والثانى إطلاق المتأخرين .  
وتعريف (النحو) على الأول : عِلْم يَعْرِف به أحوال الكلم أفراداً ، وتركيباً .  
وتعريفه على الثانى : علم يعرف به أحوال الكلم إعراباً ، وبناء .  
فبقوله (أفراداً) لا يخرج علم (التصريف) كما ذكر ، بل يدخله ، إن (التصريف) أحكامه  
إفرادية .

انظر فى هذا المبحث : شرح التصريح وياسين : ١٤٦ ، والأشمونى و الصبان : ١٥٨ ، ١٦ ،  
وشرح كتاب الحدود - فى النحو - للفاكهى : ٥٢ - ٥٤ (بتحقيقنا) .

وانظر أيضاً : تعليقنا فى الحاشية الثانية عشرة ص ٢ بترقيم الأصل من كتاب الحدود .  
- ولعل الشارح عنى بـ ( أفراداً ) التى اعتبرها ضمن القيد فى تعريف النحو : الأشياء  
الإفرادية التى تُعَدّ كالمقدمات للنحو ، من : أنواع الكلمة (الاسم ، والفعل ، والحرف) ، ومن :  
أنواع الاسم (المفرد ، والمثنى ، والجمع) ، ومن أنواع الاسم (النكرة ، والمعرفة) ، وغير ذلك  
- هذا بالإضافة إلى كونه ذكر تقييد (التصريف) بما لحروف الكلمة من : أصالة ، وزيادة  
وغيرهما .

- أو لعله عنى بالإخراج بمجموع القيد ( أفراداً ، وتركيباً ، وبناء ) .  
ومع هذا فكان ينبغى له السير على المشهور المتعارف .

وإعلال - وشبه ذلك . (١٣) .

٤- والمراد بـ (أحوال الكَلِم) : أحكامها في ذواتها ، أو فيما يتعرض لها بالتركيب من : الكيفيّة ، والتقديم ، والتأخير .  
وقيدَ الكَلِم بـ (العربية) : لأنه لا يُعرف به (١٤) أحوال [ص ٣] غيرها .

---

(١٣) أى من : حذف ، وإدغام ، وإمالة ، ووقف . انظر : شرح الشافية : ٧/١

(١٤) به : أى بعلم النحو .

[شرح تعريف الكلمة . وإخراج محتررات التعريف]

مع  
بيان سبب تقديم تعريفها على تعريف الكلام

ثُمَّ حَدَّاهُ (١) (الكلمة) قبل (الكلام) : لأن المفرد يقدّم على المركّب وضماً ،  
فيقدم عليه طبعاً . فقال :

هـ (١) الكلمة : لفظ <sup>١</sup>مبني بالْقُوَّة ، أو بالفعل على معنى مفرد .

فخرج به (اللفظ) : الخطأ (٢) ، والعقد (٣) والإشارة ، والنصب (٤) .

وب (الدال) : المَهْمَل (٥) .

وب (المفرد) : الدال على معنى مركّب ، كلاماً كان أو غيره (٦) .

ودخل به (القوة) : الضمير في نحو : أفعَل - الأمر - وتَفَعَّل . فإنه كلمة  
بالقوة .

فكان الأحسن : أن يقدّم (٧) قوله : (بالقوة ، أو بالفعل) على : (دال) :  
لأن المراد أن الكلمة لفظ بالقوة ، أو بالفعل .

---

(١) يعنى : المصنف الأبدى .

(١م) فى المتن المستقل : اللفظ الدال انظر : كتاب الحدود : ص ٢ .

(٢) يعنى : الكتابة .

(٣) العقد : نقيض الحَلّ . اللسان . ويبدو أن المقصود به هنا : مثل عقد الخيط للدلالة على  
شئ كعق ونحوه .

(٤) النّصْب ، والنّصْب : العلم المنصوب . اللسان .

(٥) مثل : تَنبِيز . مقلوب (زيد)

(٦) المركب الذى هو كلام : وهو ما استوفى القيود الاتية فى تعريف الكلام . والمركب الذى

ليس بكلام : هو ما لم يستوف هذه القيود .

(٧) يعنى : المصنف الأبدى .

- ٦- والمراد بلا المعنى : أعم من أن يكون لفظاً وغيره . لتدخل :  
الكلمات التى مدلولها ألفاظ ، كـ: الاسم ، والفعل ، والحرف .  
فإنها وضعت لمثل : زيد ، والرجل ، وضرب ، وقد . فهى معانٍ لها .
- ٧- وبلا المعنى المفرد) : ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ، كمعنى :  
(زيد) .

بخلاف معنى : (غلام زيد) (٨)  
وكان الواجب: أن يزيد (٩): (بالوضع)، بعد قوله: (مفرد) (١٠) :-  
ليخرج مادلاً بالعقل : كدلالة اللفظ على حياة اللفظ به .  
فإن قلت : قد سكت ابن هشام عن : (الوضع) . فقال: "الكلمة :  
قول مفرد" (١١) .

---

(٨) أى إذا لم يكن علماً ، فإن كلا من جزئية - حينئذ - مقصود به الدلالة على جزئه .  
وأما إذا كان علماً ، فالمعنى مفرد ، وكذا اللفظ مفرد : لأنه وإن كان له جزء دل عليه جزء  
اللفظ ، لكن ليس هذا الجزء من المعنى هو جزء المعنى المقصود .

(٩) يعنى : المصنف الأبدى .

(١٠) أى المذكور فى تعريف الكلمة السابق .

(١١) قال ذلك ابن هشام فى (شذور الذهب) - فانظر الشذور - بشرحه له - ص ١٦ ، وفى  
الجامع الصغير :  
هذا ، وابن هشام : هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد ، جمال الدين . توفى سنة  
٧٦١ هـ . الأعلام : ٢٩٧٤ .

قلت :

إنما استغنى عن ذكره : لأنه جعل الجنس : ( القول )<sup>(١٢)</sup> ، وهو خاص بالموضوع<sup>(١٣)</sup> فلم يحتاج إلى ذكره .

والمصنف : جعله : ( اللفظ )<sup>(١٤)</sup> ، وهو أعم من الموضوع<sup>(١٥)</sup> ، فاحتاج إلى ذكره .

---

(١٢) أى لأنه جعل الجنس فى تعريفه السابق قريباً للكلمة ، لفظة (القول) ، فقال : «الكلمة : قول مفرد» .

(١٣) جعله (القول) خاصاً بالموضوع هو على بعض الأقوال الأقوال ، فانظرها فى : الهمع : ١٣/١ ، وشرح التصريح وياسين : ١٧/١ ، والأشمونى والصبان : ٢٧٠/١ .

(١٤) أى المصنف جعل الجنس فى تعريفه السابق أول المبحث للكلمة ، لفظة (اللفظ) ، فقال : «حد الكلمة : لفظ بال...»

(١٥) لأنه يشمل : الموضوع ، والمهمل .



## [شرح تعريف الكلام - والإخراج بمحترزات التعريف]

٨- (جاء الكلام : ما تَصَوَّرَ من الرَكِيمِ) ١٦١ - أى : كلمتان فصاعدًا ، تَضَمَّنَا - (إِسْنَادًا ، مَفِيدًا ، مَقْصُودًا ، لُضَائِفًا) .

فَخَرَجَ : (١٧) المفرد (١٨)

و (١٩) : المركَّب غير الإسنادى ، من : التَّقْيِيدِ (٢٠) ، والمَزْجِ (٢١) ، والإِضَافِ (٢٢)

و (٢٣) : الإسنادى غير المفيد ، كقولك : السماء فوقنا ، والنار حارة .

٩- إذ المراد بـ (المفيد) : ما يحصل به للسامع فائدة لم تكن عنده (٢٤) .

(١٦) (الكلم) فى عبارة المصنف ليس المراد به (الكلم) الاصطلاحى ، وهو ماتركب من ثلاث كلمات فصاعدًا - كما سيأتى تعريفه - وإنما استخدمه المصنف استخدامًا لغويًا بمعنى : الكلمات . ولذا فسرها الشارح بما ترى .

(١٧) أى بـ (الكلم) : الذى ورد ذكره فى تعريف المصنف الكلام .

(١٨) مثل : زيد .

(١٩) أى : وخرج بـ (إِسْنَادًا) : المركب ...

(٢٠) فى الأصل : التَّقْيِيدِ . وهو مثل : حيوان ناطق .

(٢١) مثل : يملكك .

(٢٢) مثل : غلام زيد .

(٢٣) أى : وخرج بـ (مفيدًا) : الإسنادى ....

(٢٤) أوود الشارح تعريف (المفيد) فى هذا الموضوع لمناسبته لما قبله ، ولعل ذلك - قد

غنى بذكره هنا عن ذكر تعريف (الإفادة) تاليفًا تعريف (التركيب) ، كما هو الحال فى المتن

المستقل . وهو فيه «حد الإفادة : ما حصل للسامع ما لم يكن عنده بالوضع ، أى بالقصد» .

انظر : كتاب الحدود - للأبدي : ص ٢٢ بترقيم الأصل - (بتحقيقنا) .

وهذا معلوم لكل أحد (٢٥) .

و (٢٦) : غير المقصود ، كالصادر من النائم (٢٧)

و (٢٨) : المقصود لذاته ، كصلة الموصول ، نحو : جاء الذى قام أبوه .

لأنها مقصودة لإيضاح معنى الموصول .

### [ شرح (٢٩) تعريف الكلم - والعلاقة بين الكلم والكلام ]

١٠- (جاءت الكلم : ما تتركب من ثلاث كلمات فصاعداً ، ألفاظاً لم يلفظ) .

(فهو أعم من الكلام) ، يعنى : من وجه :

لصيقه (٣٠) دون الكلم فى نحو : زيد قائم . ولا يصدق للأخص مطلقاً بدون الأعم .

(٢٥) اعتبار المصنف والشارح (الإسنادى غير المفيد) ليس كلاماً ، وتعريفهما (المفيد)

بما ذكر من اشتراط حصول فائدة للسامع لم تكن عندهم أحد مذهبين . والثانى عكسه .

انظر الهمع : ١٠/١ ، والأشمونى والصبان : ٢٦٢/١ ، وشرح التصريح وياسين : ٢٢/١ - ٢٢ ،

وشرح كتاب الحدود فى النحو - للفاكهى : ٧٣ - ٧٥ .

(٢٦) أى : وخرج به (مقصوداً) : غير المقصود ...

(٢٧) اشتراط (القصد) فى الكلام ، كما ذكرنا : أحد مذهبين . والثانى : لا .

انظر الهمع : ١٠/١ ، والأشمونى والصبان : ٢٦٢/١ ، ٢٦ ، وشرح التصريح وياسين : ٢٦٢/١ ،

وشرح كتاب الحدود فى النحو : ٥٨ ، ٥٩ .

(٢٨) أى : وخرج به (مقصوداً لذاته) المقصود لذاته ...

(٢٩) ذكرت فى العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد

تعريف (الكلم) بدون شرح ، كما ذكر المصنف . وذلك لتكون العنوانات على وتيرة واحدة ،

وأيضاً لأن الشارح قد عرض بالشرح لعبارة : (فهو أعم من الكلام) وهى مرتبة ومفرعة على

التعريف .

(٣٠) (لصدقة ..) : تعليل وتفسير لقوله (من وجه) ، لا لقول المصنف (فهو أعم من الكلام) :

لأنه لو كان تعليلاً وتفسيراً لقول المصنف ، لكان السياق يقتضى ظاهراً أن يقال : =

ويُبدل على أن ذلك مراده: (٣١) تمثيله لانفراد (الكلام) (٣٢)

[شرح أمثلة : الكلمة ، والكلام ، والكلم (٣٣)]

( مثال الكلمة : زيد ) : لدلالته على معنى مفرد .

( مثال (٣٣) الكلام : زيد قائم ) : لتضمنه إسنادا مفيدا . إلى آخره .

( مثال (٣٣) الكلمة : إن قام زيد ) : لتركيبه من ثلاث .

( مثال ما اجتمع فيه الكلام ، والكلم : زيد قام أبوه (٣٤) ) :

---

= لصدقة دون الكلام فى نحو : إن قام زيد مثلا . ولو كان قال ذلك الكلام ، لما وقف به الأسلوب عند هذا الحد ، لأنه - حينئذ - لا يبدو منه الفرق بين العموم المطلق والعموم الوجهى . بل كان يتحتم عليه أن يزيد فيه ما يعبر عن انفراد (الكلام) بشئ دون (الكلم) . وكان يكون فى هذا تطويل .

فعدل - لذلك إلى ما ترى : من التعبير عن إنفراد (الكلام) - الذى هو الأخص فى عبارة المصنف - دون (الكلم) فى المثال الذى ذكره . فتحقق له ما أراد من إثبات بيان إنفراد الأخص وعمومه ، وحتى يتوصل إلى كونه عموما وجهيا . هذا مع الإيجاز . هذا ، ولعل الشارح استشعر كل هذا ، فالتمس لنا دليلا لصنيعه ، فقال : ويدل على أن ذلك مراده ....

(٣١) أى المصنف ،

(٣٢) أى فى المبحث التالى فى قوله : « مثال الكلام : زيد قائم » هذا يواظف فى العلاقة بين الكلم والكلام بأوضح مما هنا - : شرح كتاب الحدود فى النحو : ٧٨ . والهمع : ١٢/١ ، والأشمونى : ٢٧/١ ، وشرح التصريح : ٢٦/١

(٣٣) بعد أن سَرَدَ المصنف تعريف الكلمة ثم الكلام ثم الكلم ، عاد ليُمَثِّلُ لثلاثتها على الترتيب السابق . وهذا سرّ وجود هذا المبحث فى هذا الموضع من الشرح بعد مضى المباحث الثلاثة السابقة .

(٣٣م) فى المتن المستقل : ومثال - بواو العطف .

(٣٤) فى المتن المستقل : زيد أبوه قائم .

أما كونه كلاماً : فلوجود الإفادة .  
وأما كونه كلاماً : فلوجود التركيب من ثلاث .

### [شرح تعريف اللفظ -

### وبيان العلاقة بين اللفظ والقول]

- ١١- (حد اللفظ<sup>(٣٥)</sup> : هو الصوت المشتمل ) - بالقوة ، أو الفعل -  
(على بعض الحروف)  
سواء دلَّ على معنى ، ك: زيد . أو لم يدل ، ك : دَيز :  
مقلوب : زيد .  
فذا اللفظ أعم [أمر] من (القول) : لاختصاصه بالموضوع لمعنى . كما علم  
مما قدَّمته (١) .  
ودخل بمازِدْتَه<sup>(٢)</sup> : الضير المستتر ، فى نحو : اضرب ، واذهب . فإنه  
لفظ بالقوة (٣) .

### [شرح تعريف التركيب]

### وبيان العلاقة بين التركيب والتأليف - وبين التركيب والترتيب

- ١٢- (حد التركيب<sup>(٤)</sup> : تقسم كلمة إلى مثلها ، فأكثر)

---

(٣٥) أى المأخوذ فى حد (الكلمة) . انظر : حد الكلمة أول من ٣ بترقيم الأصل .  
(١) أى فى حد (الكلمة) من ٣ بترقيم الأصل ، عند قوله : « ... جعل الجنس (القول) ، وهو  
خاص بالموضوع ... »  
(٢) أى فى تعريف (اللفظ) أول المبحث ، من قوله : « بالقوة ، أو الفعل » .  
(٣) وأما اللفظ بالفعل ، فمثل : اضرب .  
(٤) أى المأخوذ من مادته فى حد (الكلم) . انظر : حد الكلم من ٣ بترقيم الأصل .

بحيث يُطلق على المجموع اسم الواحد .  
ولا يُعتبر في مفهومه : أن يكون لبعض الكلمات نسبة (٥) إلى بعض :  
بالتقدم والتأخر .

١٣- ويُراد به : (٦) (التأليف) .

١٤- وأما (الترتيب) : فيعتبر في مفهومه هذه النسبة (٧)

### [شرح أقسام الكلمة]

(أقسام الكلمة : ثلاثة) (٨) ، لارابع لها (٩) .

ودليل الحصر (٩) :

(١)- أن الكلمة : إما أن يتبدل على معنى في نفسها ، أو لا تبدل . فإن لم تبدل ،  
فهي (الحرف) .

(٥) في الأصل : نسبته .

(٦) أي التركيب . ومعنى هذا : أن (التركيب ، والتأليف) بمعنى واحد عند الشارح . وهذا  
أحد مذهبين .

والمذهب الآخر : أن (التركيب) أعم من (التأليف) .

انظر في المذهبين : شرح التصريح وياسين : ١٨/١ ، والأشمونى والصبان ٢٢/٤ .

وفى الثانى : شرح كتاب الحدود فى النحو : ٧٦ .

(٧) ومعنى هذا : أن (التركيب ، والترتيب) ليسا بمعنى واحد عند الشارح . وهذا أحد  
مذهبين .

والمذهب الآخر : أن (التركيب ، والترتيب) بمعنى واحد .

انظر فى المذهبين : ياسين على شرح التصريح : ١٨/١ . هذا ، وانظر : هـ ٢٤ ص ٢ .

(٨) فى المتن المستقل : «أقسام الكلمة ، ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى» . انظر :  
كتاب الحدود - للأبدى : ص ٢ ، ص ٤ بترقيم الأصل (وهو المتن المستقل) .

(٨م) هذا مذهب الجمهور . وزاد ابن صاير رابعاً ، سَمَاء : الخاليفة . وهو اسم الفعل . انظر :  
الهمع ٤/١ ، ١٠٥/٢ .

(٩) ذكر الشارح للحصر دليلين : العقل ، والاستقراء .

وإن دَلَّتْ : فإِذَا أن تَقْتَرِنَ (١٠) بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو لا تَقْتَرِنَ .

فإن اقترنت ، فهي (الفعل) .

وإن لم تَقْتَرِنَ ، فهي (الاسم) .

(ب) - والاستقراء: فإن علماء هذا الفن تَبَعُوا (١١) كلام العرب، فلم يجدوا  
إلا هذه الأنواع الثلاثة، فلو كان ثم رابع لعثروا عليه .

### [شرح أقسام الاسم]

(أقسام (١١) الاسم : ثلاثة :-

مُظَاهِر .

وَمُتَعَمِّر .

وَمُبْتَهَم ) والمراد به : الموصول ، واسم الإشارة .

### [شرح أقسام الفعل]

(أقسام (١١) الفعل : ثلاثة :- ماضٍ ، ومضارع ، وأمر)

ودليل الحَصْر :

أن مدلول الفعل : الحَدَثُ المَقْتَرِنُ بالزَّمان . وهو ثلاثة: ماضٍ ، وحالٌ ،  
ومستقبل .

---

(١٠) في الأصل : يَقْتَرِنُ - بِإِياء المضارعة .

(١١) في الأصل : يَتَّبِعُوا . بإياء أول الفعل .

هذا ، وقد ذكرنا (في : الحاشية الثانية ص٤ ، من المتن المستقل) : سبب ذكر المصنف

لمثل هذه الأقسام في كتاب الحدود ، وهو : التوصل - عن طريقها - إلى ذكر حدودها .

وأما الشارح : فهو تابع للمتن يشرح ما فيه . وكذا يقال فيما سيأتى من نفاذاته .

(١١م) في المتن المستقل : وأقسام - بواو العطف .

### [شرح أقسام الحرف]

(أقسام<sup>(١١)</sup> الحرف : ثلاثة - :

خاص بالاسماء : كحروف الجر .

وخاص بالافعال ( - للمضارع - : (النواصب<sup>(١٢)</sup> والجوازم ) - له ،  
أو إما في موضعه<sup>(١٢)</sup> .

(ومشتركة بينهما ) - أي بين الأسماء والأفعال - : (كهل<sup>(١٣)</sup>)

### [شرح تعريف الاسم]

#### [الإخراج بمحتررات التعريف]

١٥- (جاء الاسم : كل كلمة كانت على معنى في نفسها ، ولم

تتعرض<sup>(١٣)</sup> بنيتها<sup>(١٤)</sup> للزمان ) .

فتناول قوله (دلت على معنى) : الاسم ، والفعل ، والحرف .

وخرج بقوله (في نفسها) : الحرف .

وبقوله (ولم تعرض<sup>(١٣)</sup> بنيتها<sup>(١٥)</sup> للزمان) : الفعل . لانه دالٌّ  
بنيته على الزمان .

---

(١١) في المتن المستقل : وأقسام . جواو العطف .

(١٢) في المتن المستقل : كالنواصب .

(١٢) لما في موضع المضارع ، مثل : «إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ» (الإسراء :  
٧/١٧) .

(١٣) في المتن المستقل : كهل ، وبطل .

(١٣) في الأصل : يتعرض . بالياء .

(١٤) في المتن المستقل : بنيتها . بدون باء الجر . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ٤  
بترقيم الأهل

(١٥) في الأصل : بنيتها . بدون باء الجر .

وَدَخَلَ فِيهِ : مَا لَا يَدُلُّ عَلَى الزَّمان : كـ: رَجُل . ومادل عليه بقرينة خارجية ، كقولك : زيد قائم الآن أو غداً أو أمس .  
لكن خرج عنه (١٦) : ما اقترن معناه بزمان غير الثلاثة (١٧) ، نحو : الاضطباح ، والاغتساق (١٨) . إذ زمانه غير معيّن بالماضي ولا بالمستقبل (١٩) .

لأنه لم يبيّن عدم دلالة (٢٠) على الزمان : بأحد الثلاثة . كما فعل ابن الحاجب (٢١)

### [شرح تعريف الفعل - والإخراج بمحترزات التعريف]

١٦- (جاء الفعل : كلّ كلمة طالت على معنى في نفسها ، وتعرّضتْ ببيئتها (٢٢) للزمن - ان ) .

(١٦) أي عن (الاسم) . وهذا اعتراض من الشارح على تعريف المصنف : بأن تعريفه غير جامع لأفراد المعرف ، من نحو ما ذكره من : الاضطباح ، والاغتساق .  
(١٧) أي : الماضي ، والحال ، والمستقبل .  
(١٨) الاضطباح : الشرب أو الأكل أو فعل أي شيء عدوة . اللسان : (صبح) . والاغتساق : الدخول في القسق : وهو ظلمة الليل . اللسان : (غسق) .  
(١٩) أي : ولا بالحال . أيضاً .  
(٢٠) أي المصنف .  
(٢١) أي : الاسم .

(٢٢) فعل ابن الحاجب ذلك في (الكافية) ، فقال : «الاسم : مادل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» أنظر : الكافية - بشرح الرضى - ٩٦  
لكن قال السيوطي في الهمع : ٤/١ : «والمراد بالزمان حيث أطلق : المعين المعبر عنه بالماضي والحال والاستقبال ، لشهرتها في هذا المعنى» .  
هذا ، وابن الحاجب : هو أبو عمرو عثمان بن عمر ، جمال الدين . كان أبوه حاجباً فعرف به . توفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ . الأعلام : ٣٧٤/٤ .  
(٢٣) في المتن المستقل : بنيتها . بدون باء الجر . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - :



فتأول (الدلالة على معنى) : الثلاثة (٢٤)

وخرج بقوله (فى نفسها) : الحرف .

وبقوله (تعرضت بيئتها للزمان) : الاسم . لأنه لايتعرض له

بيئته (٢٥)

### [شرح تعريف الحرف]

١٧- (حرف الحرف : كل كلمة للصل على معنى فى نفسها ، لكن (٢٦) )

تدل عليه (فى غيرها) .

وليس المراد : أن الحرف لا معنى له فى نفسه ألبتة . بل المراد

: أن لمعناه متعلقاً لأبد / [صره] (١) من ذكره عند ذكر الحرف .

مثلاً : (من) ، معناه : الابتداء . متعلقة (٢) - وهو (البصرة) (٣) ، مثلاً -

لابد من ذكره عند ذكرها .

لكن يُتقصر بمثل (ذو) (٤) : لأن لمعناه متعلقاً لابد من ذكره عند

ذكرها .

= صره بترقيم الأصل

(٢٤) يعنى : الاسم ، والفعل ، والحرف .

(٢٥) فى الأصل : لايتعرض له بنية . وأثبت مايتناسب مع الأسلوب المستعمل فى بقية النص .

(٢٦) فى المتن المستقل : بل . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - صره بترقيم الأصل .

(١) فى طرّة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على : وقف للكتاب ، واسم الواقف ،

والموقوف عليه ، ومكان الوقف ، والغرض منه ، واسم الكتاب .

وهو : «وقف محمد الكفوى على طلبة العلم بجامعة الأزهر ، لله تعالى ، برواق الأروام -

شرح الحدود فى النحو »

(٢) فى الأصل متعلق . بدون الهاء . (٣) البصرة : اسم مدينة بالعراق . انظر : اللسان .

(٣) مثل (ذو) : قَوْق ، وكَل ، وبعض . وأمثالها . انظر : الهمع : ٤/١ ، وشرح كتاب الحدود

فى النحو : ١٠٣ .

فالأولى أن يقال : إن المراد بعدم دلالة (الحرف) على معنى في نفسه : أن دلالة على معناه مشروطة بذكر متعلقه .

وحينئذ : لا يرد النقض بمثل (ذو<sup>(٣)</sup>م) ، لأنه غير<sup>(٤)</sup>م شروط فيها ذلك .  
لأنه : إنما جرى بها للتوصل إلى جعل الجنس صفةً للشيء<sup>(٥)</sup> .  
فيلزم من ذلك ذكر متعلقها ، لا لأجل دلالتها على معناها<sup>(٥)</sup> .  
وفي إتيانها<sup>(٦)</sup> بلفظ (كُلّ)<sup>(٧)</sup> - هاهنا - نظرٌ : لأن الحدود لبيان  
الماهية ، و (كل) لضبط الأفراد .

### **[شرح تعريف الاسم الظاهر]**

- ١٨- (جاء الاسم الظاهر : ما صل بلفظه وحروفه على معناه ) .  
أى لا يحتاج فى دلالة عليه إلى قرينة ، بل يدل عليه بلفظه .

### **[شرح تعريف الاسم المضمّر]**

- ١٩- (جاء الاسم المضمّر) - ويقال : الضير ، والكناية<sup>(٨)</sup>  
أيضاً - :

---

(٣) فى الأصل : ذو . بالألف .  
(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .  
(٥) مثال ذلك : جاء رجل ذو علم . فالمراد بالجنس المقصود جعله صفة فى عبارته : علم .  
والمراد بالشيء المقصود جعل الجنس صفة له : رجل .  
(٥م) ههنا ، ولهباء الدين بن النحاس رأى يخالف الجمهور فى دلالة الحرف - انظر : الهمع  
٤/٨ - والذى أراه : أنه - عند التحقيق - لاخلاف .  
(٦) أى المصنف .  
(٧) أى فى حد كل من : الاسم ، والفعل ، والحرف . انظر : أول هذا المبحث ، وكذا أول  
المبحثين قبله .  
(٨) فى الأصل : الكتابة . والمضمّر ، والضمير : تعبير البصريين . والكناية ، والمكنى : تعبير  
الكوفيين . انظر الهمع ٥٦/٢ ، والأشمونى : ١٠٩/١ ، والتصريح : ٩٥/١ ، وابن يعيش : ٨٤/٣ .

(ماضٍ على معناه (٩) بقريضة النكاح) - كأنا ، ونحن - (أو الخطاب) - كأنت ، وأنتم - (أو الغيبة) : كهو ، وهما .

### [شرح تعريف الاسم المبهم]

٢٠- (جاء المبهم (١٠) : ما افتقر في الدلالة على معناه إلى غيره) .

فتأول : الموصولات - لافتقارها في الدلالة على معناها إلى الصلة - وأسماء الإشارة ، لافتقارها إلى ما يبين ذات المشار إليه، لأنه يجب كون المشار إليه معلوماً .

لكن دخل فيه : المضمرات - لافتقارها إلى مفسر - والحروف .  
بالمعنى الذي ذكرناه (١١) .

### [شرح تعريف الفعل الماضي - والإخراج بمحترزات التعريف]

مع

بيان سبب البدء بتعريف الماضي

ثم إنه (١٢) لما عرّف - فيما مرّ - مطلق الفعل (١٣) ، أخذ هنا في تعريف أنواعه . وبدأ بتعريف الماضي : لتقدّم زمانه . فقال :

٢١- (جاء الفعل الماضي : ما وقع وانقطع ، وحسن معه (أما) )

---

(٩) في المتن المستقل : مسماه . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ٤ بترقيم الأصل .

(١٠) في المتن المستقل : حد الاسم المبهم . انظر : كتاب الحدود : ص ٥ .

(١١) انظر : مبحث (شرح تعريف الحرف) في أواخر ص ٤ بترقيم الأصل .

(١٢) أي المصنف .

(١٣) انظر : (تعريف الفعل) ص ٤ بترقيم الأصل .

أى : ماوقع مدلوله فى الزمان الماضى . وهو : الزمان الذى قبل يومك<sup>(١٤)</sup> .

والمراد : أن ذلك بحسب الوضع :  
ليُخْرِج : المضارع المجزوم ب (لَمْ) فإن دلالة على الزمان الماضى  
لابحسب الوضع ، بل بواسطة (لم) .

ويَدْخُلُ : الماضى الدالّ على الزمان المستقبل ، نحو : إنَّ ضربتْ  
ضربتْ . لأن دلالة عليه لايحسب الوضع ، بل لوعْدٍ شرطاً وجواباً .  
: والماضى<sup>(١٥)</sup> الذى لايدل على الزمان ، كـ : يَبُتُّ ، وَتَزَوَّجْتُ - مراداً  
به الإنشاء - لأن تجرده عنه عارض لقصد الإنشاء<sup>(١٦)</sup> .

فإن لم يصلح معه<sup>(١٧)</sup> (أَمْسَ) : فهو اسم فِعْلٍ ، كـ : وَشَكَانَ ،  
وَسَرَّعَانَ<sup>(١٨)</sup> - بمعنى<sup>(١٩)</sup> : سَرَّعَ - وَهَيَّهَاتَ ، بمعنى : بَعُدَ .

---

(١٤) لعل الأولى أن يقول : ..... قبل زمان تلفظك بالفعل ولعل الذى جعله يقول : " قبل  
يومك " هو قول المصنف : " وحسن معه أمس " .

(١٥) أى : ويدخل الماضى .....

(١٦) جعل الشارح (بعت، وتزوجت) فى الإنشاء ، مجرداً عن الزمان . وجعله السيوطى (فى  
الهمع ٧٤) : للزمان الحال .

(١٧) أى الفعل الماضى .

(١٨) وَشَكَانَ ، وَسَرَّعَانَ - بتثنية الفاء ، وتسكين العين ، وفتح النون - فيهما . ويجوز ضم  
العين مع فتح الفاء فى الثانية : سَرَّعَ . اللسان (وشك ، سرع) .

(١٩) فى الأصل : لمعنى .

### [شرح تعريف الفعل المضارع]

٢٢- (جاء المضارع : ما كان في أوله إحدى الزواضع الأربع ) التي يجمعها قولك : تأتي (٢٠) : أى أعرضت .

وهى : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء .

فالهمزة : للمتكلم المفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، كـ: أَضْرَبُ .

والنون : - للمتكلم مع غيره، مذكرين كانا أو مؤنثين، أو أحدهما

مذكراً والآخر مؤنثاً، ومجموعاً كان أو مثنى، [أضربا] كـ: نَضْرِبُ<sup>(١)</sup>

- وقد يستعمل للواحد ، للتعظيم ، كقوله تعالى : «نَحْنُ

نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ» (٢) .

والتاء : للمخاطب المذكر ، ومثناه ، وجمعه .

كـ: تضرب يازيد ، وتضربان يازيدان ، وتضربون يازيدون .

- وللمخاطب المؤنث ، ومثناه ، وجمعه . نحوه تضربين ياهند ،

وتضربان ياهندان، وتضربين ياهندات .

- وللمؤنثة الغائبة ، والغائبتين .

نحو : هند تضرب ، والهندان تضربان .

والياء : للغائب المفرد المذكر ، ومثناه ، وجمعه .

نحو : زيد يضرب ، والزيدان يضربان ، والزيدون يضربون .

- وللمجموع المؤنثة الغائبة .

نحو : النساء يضربن .

---

(٢٠) فى المتن المستقل: أنيت . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ٦ بترقيم الأصل . هذا ،

وجاء فى المتن المستقل - بعد ( أنيت ) - عبارة تقول : وأنفع علاماته : أن يقبل (لم) .

(١) فى الأصل : كتضرب . بالتاء .

(٢) يوسف : ٣/١٢

**[شرح تعريف الفعل الأمر . والإخراج بمحترزات التعريف]**

٢٣- جاز الأمر (م<sup>٢</sup>) : ما قِيلَ على الطلب ، وقِيلَ نونى التوكيد (٢) :  
أى الخفيفة ، والثقيلة .

فإن لم يدل على الطلب ، وقِيلَ نون التوكيد : فهو مضارع .  
أو دل على الطلب ، ولم يقل نون التوكيد : فهو اسم فعل .  
ك : صة - بمعنى : أسكت - وحَيَّهْل ، بمعنى : آتبل ، أو عَجَل .

---

(م<sup>٢</sup>) تقدم (حد الأمر) على (حد المضارع) فى : المتن المستقل .

(٢) فى المتن المستقل : وقبل نون التوكيد .

### [شرح خواص الاسم]

مع  
بيان سبب ذكر خواص الاسم والفعل - وسبب البدء بخواص الاسم

ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ (م٣) حدود الاسم والفعل ، ذكر خواصهما (٤) .

وبدأ بخواص الاسم : لشرفه . فقال :

(الاسم له خواص) - جمع : خاصة - وهى :

٧٤- ما يفتقر بالشيء ، سواء وجدت في جميع أفرادها - كالكتاب بالقوة ،

بالنسبة إلى الإنسان - أو في بعض أفرادها - كالكتاب بالفعل ، بالنسبة إليه -

والفرق بين الحد ، والخاصة :

أن الحد : مُطَرِّدٌ مُنْعِكِسٌ : أى : كُلُّمَا وَجَدَ الحدَّ وجدَ المحدودُ -

وكُلُّمَا وجدَ المحدودُ ، وجدَ الحد .

تَسْلًا : أى كَلِمَةٍ صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا غَيْرَ مُقْتَرَنٍ

بِأَحَدِ الْأَزْمَةِ الثَّلَاثَةِ ، صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا اسْمٌ . وَكُلُّ كَلِمَةٍ صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا

اسْمٌ ، صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا . إِلَى آخِرِهِ .

والخاصة : مُطَرِّدَةٌ لَا مُنْعِكِسَةٌ : فَكُلُّمَا وَجَدْتَ خَاصَةَ الشَّيْءِ وَجَدْتَ ذَلِكَ

الشَّيْءَ ، وَلَا يَلِيزُ مِنْ وَجُودِ الشَّيْءِ وَجُودُ خَاصَّتِهِ .

فَكُلُّ كَلِمَةٍ وَجَدَ فِيهَا الْأَلْفَ وَاللَّامَ - مَثَلًا - صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا اسْمٌ .

(م٣) أى المصنف .

(٤) أى وذكر الخواص زيادة في التعريف ، لأن ذكر الخاصة نوع من أنواع التعريف ، وهو

ما يسمى عند المناطق : الرَّسْمُ .

وهذه الفقرة من الشارح : تعليل لإيراد المصنف هذه الخواص في كتاب للحدود .

ولا يلزم من وجود الاسم ، وجود الالف واللام . فان كثيراً من الأسماء لا يصح دخول الالف واللام عليه : كالمضمرات ، وغيرها .

وإذا عرفت هذا : ظهر لك معنى قوله : الاسم له خواص انحصه من أوله ، وخواص انحصه من وسطه <sup>(٥)</sup> ، وخواص انحصه من آخره - وخواص انحصه من معناه :

فالقضي ( - كذا وجدته فيما رأيت من النسخ . والصواب : فالتى - انحصه من أوله :

- حروف الجر <sup>(٦)</sup> ، وحروف القسم <sup>(٧)</sup> : وهى أيضاً من حروف الجر .  
وإنما عطفها <sup>(٨)</sup> عليها : لاختصاصها بالدلالة على معنى ، وهو : الحليف .  
وإنما اختص بحروف الجر : لأن المجرور مختبر عنه فى المعنى ،  
ولا يخبر إلا عن الاسم .

- ( والالف واللام اللتان للتعريف ) : لأنها موضوعة لرفع الإبهام <sup>(٩)</sup> ، وإنما يقبل ذلك الاسم .

واختبر <sup>(٨)</sup> / (ص لك) (التى للتعريف) : عن الموصولة . فإنها قد تدخل على المضارع ، كقول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومت <sup>(١٠)</sup> .

---

(٥) فى المتن المستقل : أوسطه .

(٦) بعد هذا فى المتن المستقل : وهى : من ، وإلى ، إلى آخره .

انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ٦ بترقيم الأصل .

(٧) بعد هذا فى المتن المستقل : وهى : من ، الواو ، والباء ، والتاء .

(٨) أى المصنف .

(٩) فى الأصل : لدفع الإبهام .

(١٠) صدر بيت عجزه : ولا أصيل ولاذى الرأى والجديل . =



أى: الذى تُرَضَّى (٢) .

(وَأَهْوَاتِ النَّفْسِ) : لَأَنَّ الْمُنَادَى مَفْعُولٌ بِهِ فِى الْمَعْنَى ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا ، لِأَنَّهُ مُخْبَرٌ عَنْهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكُذِّبُ بِآيَاتِ رَبَّنَا (٣) » وَقَوْلُهُ - صلى الله عليه وسلم - « يَارَبَّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٤) وَنَحْوَهُمَا، مِمَّا دَخَلَ فِيهِ حَرْفُ النِّدَاءِ عَلَى مَا لَيْسَ بِاسْمٍ فَمَحْمُولٌ عَلَى : أَنَّ الْمُنَادَى مُحذُوفٌ ، أَيْ : يَا قَوْمَ لَيْتَنَا نُرَدُّ ، وَيَا قَوْمَ رَبِّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَةٌ .

أَوْ عَلَى : أَنْ (يَا) لِلتَّنْيِهِ ، لَا لِلنِّدَاءِ .

- ( وَنَوَاسِئُ الْيَتَامَى ) ، وَهِيَ : (كَانَ) وَأُخْوَاتُهَا ، وَ(إِنَّ) وَأُخْوَاتُهَا ، وَ(ظَنَنْتُ) وَأُخْوَاتُهَا .

لأنها لا تدخل إلا على مبتدأ ، وهو لا يكون إلا اسماً . كما سيأتى (٥) .

= والبيت فى: شرح الشذور: ١٦ ، وشرح التصريح: ٣٨/١ ، وابن عقيل: ٥٧/١ .

وهو من (البسيط) للفرزدق .

والشاهد فيه : دُخُولُ (أَلْ) الموصولة على المضارع ضرورة . بل قيل : ضرورة قبيحة . كما فى شرح الشذور .

(٢) فى الأصل : يرضى .

(٣) الأنعام: ٢٧/٦ .

(٤) « ... رَبِّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا ، عَارِيَةٌ فِى الْآخِرَةِ » قطعة فى آخر حديث فى البخارى (ط) دار مطابع الشعب ( : ٦٠/٨ ، ٦٢/٩ ، ٤٠/١ (بلفظ : فَرَبَّ) ، ٦٢/٢ ، (بلفظ : يَارَبَّ) ، ١٩٧/٧ (بلفظ : كم من كاسية فى الدنيا ، عارية يوم القيامة )

وفى مسند الإمام أحمد (ط دار صادر - بيروت) : ٢٩٧/٦ (بلفظ : يَارَبَّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَاتٌ فِى الْآخِرَةِ) .

(٥) سيأتى ذلك فى : الخاصة الثالثة ، من الخواص : التى تخصه من معناه . فى أوائل ص ٨ بترقيم الأصل

- (والنظر) - كذا رأيت . والصواب : والتي - (يخصه من وسطه :  
- (التصغير) : لأنه وصف في المعنى ، ولا يوصف إلا الاسم .  
- (والتكسير) : أى جمعه جمع تكسير - أى : تغيير - لما تقدم (٦)  
(والنظر يخصه من آخره :  
٢٤- (الخفص) : والمراد به : الكسرة التى يحدثها عامل الجر .  
سواء كان ذلك العامل : حرفاً ، أم إضافة ، أم تَبَعِيَّة .  
- (والتنوين ) : يعنى : تنوين التمكين ، وتنوين التذكير ، وتنوين  
المقابلة ، وتنوين العوض .  
لأنظر استة أقسام لا يختص بالاسم منها إلا هذه الاربعة . كما سيصرح (٧) به  
وإنما اختصت هذه الأنواع بالاسم :  
لأن تنوين التمكين : دليل على أُمَكِيَّة الكلمة التى يدخل (٧) عليها  
فى الاسمية (٨) . ولا أُمَكِيَّة (٨) للفعل فيها .  
وتنوين التذكير : مُفَرَّق بين المعرفة والنكرة (٩) . والفعل لا يقع معرفة  
، فلم يحتج فيه إلى الفارق بين المعرفة والنكرة .  
وتنوين العوض : عِوَض عن المضاف إليه (٩) . والفعل لا يضاف إلى

---

(٦) أى فى نظائره قبله : من أنها لا تكون إلا فى الاسم .

(٧) أى المصنف . انظر : ص ١١ بترقيم الأصل . وسنورد تعريف كل نوع من الستة فى هـ ٩٠ ، ٩١

منها . أما تعريف (التنوين ) : فسيأتى فى صلب الكتاب : ص ١١٠ .

(٧م) فى الأصل : تدخل . بالتاء .

(٨) بحيث لم تشبه الحرف ولا الفعل . مثل : زيد .

(٨م) فى الأصل : والامكنية .

(٩) مثل : سيبوية . إذا أردت شخصاً غير معيّن .

(٩م) مثل : حينئذ .

غيره، فلم يدخله التتوين عوضاً عنه .  
٢٥- وتتوين المقابلة : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، عِوَضٌ عن  
التتوين في (مسلمين) . والفعل لا يجمع ، فلم يَحْتَج إليه .  
( وطاء التثنية في الضم في الوقف ) : لأن هذه التاء لتأنيث ما هي  
فيه . والفعل لا يؤنث . .  
واخْتَرَزَ (١٠) ب ( التي تبدل هاء في الوقف ) : عن التي لا تبدل فيه هاء .  
فإنها تدخل على (الفعل) لتأنيث فاعله ، ك : قامت هند .  
وعلى (الحرف) لتأنيث لفظه ، ك : رَبَّتْ (م)  
وعلى (الحرف) لتأنيث لفظه ، ك : ربت (م)  
( وعلامة التثنية ) : وهى : الألف ، والياء . لأن شرط (١١) مايشئ : قبوله  
للتكثير . وهو (م) من خواص الاسم .  
( وعلامة الجمع ) على أحدها : لما تقدم (١٢) ، ولأن فيه معنى الوصف  
لإفادته التكثير (١٣) .  
والمراد بالجمع على حد التثنية : جمع المذكر السالم . لأنه على حد  
المثنى في إعرابه بالحروف .  
( وعلامة التثنية المقصورة ) - ك : حُبْلَى ، وَسَكْرَى -

---

(١٠) أى المصنف .

(١٠م) وانظر - مع هذه الفقرة - الفقرة المذكورة - فيما سيأتى - فى خواص الفعل من آخره  
، المبدوءة بـ ( وطاء التثنية الساكنة ) .

(١١) فى الأصل : شريطة .

(١١م) فى الأصل : وهى . وانظره فى (شروط التثنية . الشرط الرابع) : ص ١٧ بترقيم الأصل .

(١٢) أى فى علامة التثنية تنوا .

(١٣م) فى الأصل : التكسير .

- (والله اعلم) - ك: قراء (١٣) ، وحراء - لما تقدم فى التاء (١٤) .
- (وياء النسب) - كالياء فى : شامى ، [اص] ومصرى - لأن النسب وصف فى المعنى ، ولا يوصف إلا الأسماء . فلا تدخل علامته إلا عليها
- والله اعلم من معناه :
- (كونه فاعلاً) : لأن الفاعل مُسند إليه ، ولا يُسند إلّا إلى الاسم ، لأنه لو أُسند إلى الفعل ، وهو أبدأ مُسند - لزم كونه مسنداً إليه ومسنداً فى حالة واحدة . وهو لا يجوز .
- (وكونه مفعولاً) : لأنه مخبر عنه ، ولا يخبر إلّا عن الاسم ، لما تقدم (١) .
- (وكونه مبتدأ) وكونه خبراً : بخلاف الفعل ، فإنه يقع خبراً لامبتدأ ، لأن المبتدأ مسند إليه ولا يسند إلا إلى (٢) الاسم .
- (وكونه مجروراً) : لأنه مخبر عنه فى المعنى . فلا يجز إلا الاسم .
- (وكونه مجموعاً) (٣) : جمع تكسير أو سلامة ، لما تقدم (٤) .
- ولا يُحصَر ما يجمع بالواو والياء (٥) فى كونه : اسماً أو صفة .

---

(١٣) القراء : الناسك . والقراء : حسن القراءة . اللسان .

(١٤) أى تاء التأنيث . انظر : تاء التأنيث قبل سطور .

(١) لم يتقدم له التعليل لعدم الإخبار - إلا عن الاسم (انظر كلامه فى : الخصاصة الأولى ، من الخواص التى تخصه من أوله) عند قوله : «لأن المجرور مخبر عنه» ص ٦ . ولعل عبارته : كما تقدم .

(٢) فى الأصل : على .

(٣) فى المتن المستقل وكونه مفرداً ، وكونه مثنى ، وكونه مجموعاً .

(٤) انظر ما تقدم فى : علامة الجمع ، والتكسير . ص ٧ بترقيم الأصل . وكذا الحواشى المتعلقة بهما .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

كما سيأتى (٦) .

١- (وَكُونُهُ مُنْجَرًّا ، وَكَوْنُهُ مُؤَنَّثًا) : إذ لَا يَتَوَصَّرُ تذكير الفعل ولاتأنيثه

وَلَحُوق علامة التأنيث به فى نحو : (قامتْ) - لتأنيث فاعله .

- (وَكُونُهُ يَصْطَفِ وَيَصْطَفِ إِلَيْهِ) : يعنى : بتقدير حرف الجرّ (م) لئلاَّ

يُتَّقَضَ بقولنا : مررت بزيد . فإن (مررت) مضاف إلى ( زيد ) بواسطة

حرف الجر لفظاً .

فالمُختَصَّ بالاسم : الإضافة بتقدير الحرف .

وإنما اختُصَّتْ به : لأنها إخبار فى المعنى ، ولا يُخْبَرُ إلا عن الاسم .

ولا يُشْكَلُ بِالْجَمَلِ المضاف إليها : كالمضاف إليها : إذ ، وإذا ، وحيث .

لأن تلك الجمل فى تأويل المُفْرَد . فإذا قلت - مثلاً - : اجلس حيث

جلس زيد - كان تقديره : اجلس فى مكان جلوس زيد .

- (وَكُونُهُ مَعْرِفًا ، وَكَوْنُهُ مُنْجَرًّا) : إذ التَّعْيِينَ والإبهام لا يكون فى غير

الاسماء . والمضارع محمول عليها لمُشَابَهَةِ لها (٧) .

ولأنَّ المَعْرِفَةَ بالاستقراء مُنْحَصِرَةٌ فى سبعة أقسام (٨) كُلُّهَا أسماء .

---

(٦) سيأتى فى (شروط إعراب جمع المذكر السالم) : ص ١٦١ . بترقيم الأصل .

(٦م) وهى الإضافة المشهورة . مثل : كِتَابُ مُحَمَّدٍ . انظر : مبحث الإضافة . ص ٢٧ وهى ١١ منها

وانظر أيضاً : ص ١٠ ، عند قول المصنف : «الْجَرُّ : عَلَمُ الإضافة» .

(٧) أى فى احتماله للحال أو لاستقبال عند عَدَمِ الْقَرِينَةِ ، وَتَعْيِينُهُ لأحدهما بها .

وهناك أوجه أخرى للمشابهة ، فانظرها : أواخر ص ٩ .

ثم انظر - فى زمان المضارع والخلاف فيه - : الهمع : ٨ ، ٧/٨ . والرضى : ٢٢٦/٢ ، ٢٢٧ .

والأصول فى النحو : ٣٩/٨ .

(٨) هى : الضمير ، والعلم ، واسم الإشارة ، واسم الموصول ، والمعرف بأل ، والمضاف إلى

واحد منها ، والمنادى المقصود . انظر : الهمع ٥٥/١٨ ، وشرح التصريح : ٩٤/١ ، والتسهيل :

والنكرة ما يقبل (أَلَّ) ، ولا يقبلها إلا الأسماء . لِمَا تَقَدَّمَ (٩) .  
 - (وَكُونُهُ يُخْبَرُ بِهِ ، وَكَوْنُهُ يُخْبَرُ عَنْهُ) : هو تكرار مع قوله فيما تَقَدَّمَ :  
 (وَكُونُهُ مُبْتَدَأٌ وَكَوْنُهُ خَبَرٌ) (١٠) .  
 ولا يَصَحُّ أَنْ يَقَالَ : هذه الخاصية باعتبار المجموع ، وفيما تَقَدَّمَ باعتبار كلِّ  
 قَرْد .  
 لأن الاسم لا يختص بكونه خبراً ، بل يشاركه في ذلك الفعل . كما تقدم .

### [شرح خواص الفعل]

(الفعل (١٠) له خواص تخصه مِنْ أَوَّلِهِ ، وخواص تخصه من وسطه ، وخواص  
 تخصه من آخره (١١) :  
 فالنصب .- الصواب : فالتى - (تخصه من أوله :  
 - قَدْ) الحرفية : لأنَّ الأسمية لا تدخل على الفعل ، فَضْلاً عن  
 اختصاصها به (١٢) .

= وَأَوَّلُهُ أَنْ أُشِيرَ إِلَى أَنَّ بَعْضَهُم - الأسمونى : ١٠٦٨ ، والفاكهى فى شرح كتاب الحدود : ١٣٦  
 - يَجْعَلُ عَدَّ (الْمُنَادَى الْمَقْصُودِ) سَابِغَ الْمَعَارِفِ ، من زيادات ابن مالك ٦٧٢ هـ ، مع أنه معدود  
 أيضاً عند ابن الحاجب ٦٤٦ هـ فى الكافية - بشرح الرضى - : ١٢٨٧/٢ . وانظر هذه الإشارة  
 بإيضاح أكثر فى : عجز هـ ٣ ص ٢٦ بترقيم الأصل .

(٩) انظر أواخر ص ٦ بترقيم الأصل ، فى : (الخاصة الثانية ، من : الخواص التى تخص الاسم  
 من أوله) .

(١٠) انظر : أواخر ص ٨ بترقيم الأصل ، فى : (الخاصة الثالثة ، من : الخواص التى تخصه من  
 معناه) .

(١٠م) فى المتن المستقل : والفعل .

(١١) بعد هذا فى المتن المستقل : وخواص تخصه من معناه . والشارح وإن لم تَرِدْ هذه  
 العبارة عنده هنا فى الإجمال ، إلَّا أَنَّهُ عَرَمَ لَهَا فى التفصيل بعد فى ص ١٠ .

(١٢) مثال (قد) الاسمية : قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ ، وَقَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ . الأولى : اسم بمعنى : حَسَبَ =

وإنما اُخْتُصَّتْ الأولى به : لأنها لتقريب الماضي إلى الحال، أو لتقليل الفعل، أو لتحقيقه (١٣) . وهي لاتوجد إلا فى الفعل .  
ثم مُشْطَرط لدخولها عليه : كونه متصِّرفاً ، خبرياً ، مثبتاً ، مجرداً من ناصب وجازم وحرف تنفيس (١٤) .  
- (وَالسَّيْنُ وَسَوَّوْفَ) : لأنهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال ، [لص] (١٥) بالاستقبال .  
ومعنى قول النحويين : (أنهما حرفا تنفيس) : أى حرف توسيع . لأنهما يُقْلِبَانِ المضارع من الزمن الضَّيِّق - الذى هو الحال - إلى الزمن المُتَّسِعِ ، الذى هو الاستقبال (١٦) .  
وهل زمنهما واحد ، أو (سوف) أوسع منها : (١٧) فيه خلاف للنحويين (١٨) .

= والثانية : اسم فعل بمعنى : يكفى .

(١٣) فى الأصل : لتخفيفه . والصواب من المراجع التالية . والأمثلة للمعاني الثلاثة على الترتيب، هى : قد قام زيد ، قد يصدق الكذوب ، «قد أفلح من زكاها» - الشمس ٩١/٧ - انظر التسهيل : ٢٤٢ ، والمغنى ١٨٢/١ - ١٨٦ ، والرضى : ٢٢٣/٢ ، ٣٨٧ ، والهمع : ٧٢/٢ .

(١٤) انظر أيضاً فى هذه الشروط : الهمع : ٧٢/٢ ، والمغنى ١٨٣/١ .

(١٥) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على : وقف للكتاب ، واسم الواقف ، والموقوف عليه ، والغرض من الوقف .

وهو : «وقف محمد الكفوى على علماء جامع الأزهر ، لله تعالى» .

(١٦) انظر أيضاً فى هذا التفسير : الرضى : ٢٢٣/٢ ، والمغنى : ١٤٩/١ ، والهمع : ٨١/٧ ، ٧٢/٢ .

(١٧) أى السين - والذى فى الأصل : منهما .

(١٨) فى الأصل : النحويين - بدون لام الجر .

وأما عن الخلاف : فالكوفيون على الأول ، والبصريون على الثانى . انظر الهمع : ٧٢/٢ ، والمغنى : ١٤٩/١ .

(وَأَفَادَاتُ الْقُرُوضِ ، وَأَفَادَاتُ التَّخْفِيفِ) (٥) : وهى :

لَوْلَا ، وَلَوْمَا - غير الامتناعيتين (٦) : لأن الامتناعيتين لا يدخلان

إلا على مبتدأ (٧) - وَمَلَا ، وَأَلَّا - بالتشديد - وَأَلَّا - بالتخفيف (٨) .

وإنما اختصت بالفعل : لإفادتها الطلب ، ولا يتصور (٩) فى غيره .

وقد يليها اسم معمول لفعل مقدر ، أو موجود مؤخر :

فالأول : كقول الشاعر :

أَتَيْتَ بَعْدَ اللَّهِ فِي الْقَدِّ (١٠) مُوثَقًا

فَهَلَّا (١١) سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ (١٢) وَالْغَدْرِ (١٣)

أى : فَهَلَّا (١١) أَسْرَتْ سَعِيدًا (١٢) .

والثانى : كقولك : هَلَّا زِيدًا ضَرَبْتَ .

وكان الأحسن : عطف (التحضيض) على (العرض) دون إعادة

(الأدوات) : لإشعارها بأن أدوات العرض غير أدوات التحضيض . وليس

كذلك : فَإِنْ أدواتهما (١٥) واحدة .

---

(٥) فى الأصل : التخصيص ، وكذا فى المواضع الثلاثة بعد .

(٦) مثل : لَوْلَا - أَوْ لَوْمَا - أَكْرَمْتَ زَيْدًا .

(٧) مثل : لَوْلَا - أَوْ : لَوْمَا - زَيْدًا لَأَكْرَمْتُكَ .

(٨) مثل : هَلَّا - أَوْ : أَلَّا ، أَوْ : أَلَّا - أَكْرَمْتَ زَيْدًا .

(٩) فى الأصل : تتصور ، بتأني .

(١٠) فى الأصل : المقد . والصواب من الأسمونى : ٥٧٤ .

(١١) فى الأصل : فهل ، والصواب من الأسمونى : ٥٧٤ .

(١٢) فى الأصل : الجناية .

(١٣) لم أقف على البيت فى غير الأسمونى ٥٧٤ . كما لم أقف على قائله . وقد شرحه العينى . وهو من (الطويل) .

والشاهد فيه : (فَهَلَّا سَعِيدًا) حيث وقع الاسم بعد أداة التحضيض معمولاً لفعل مقدر بعدها .

(١٤) فى الأصل : أمرت . والصواب من الأسمونى : ٥٧٤ .

(١٥) فى الأصل : أدواتها .



٢٦ والفرق بينهما : أن (العرض) : طلبٌ بليين وأدب . (والتحفيض)  
: طلبٌ بحثٍّ وإزعاج .

ولعله اعتمد في ذلك : على اختلافهما بالاعتبار .

- (والنواصب) : وإنما تدخل على المضارع ، لأنه لا يتصّب من الأفعال  
غيره .

(والجواز) : وتدخل عليه ، أو على ما في محله (١٦) .

وإنما اختصت النواصب بالفعل : لأنه لا يصح دخولها على غيره ، لأن  
النواصب المرادة هنا محصورة في : كن ، وأن ، وكى - المصدريتين -  
وإذن . وكلّ منها لا يصح دخولها على غيره :

لأن (لن) لنفي (١٧) الاستقبال . ويشتط في نصب (إذن) : استقبال ما  
بعدها . وهو (١٨) من خصائصه .

و(أن) ، و(كى) المصدريتان : هما اللتان مع الفعل في تأويل مصدر .

وإنما اختصت الجوازم به : لاختصاص الجزم به ، لأنه في الفعل  
يعوّض عن الجر في الاسم .

- (وجروف المضارعة) المتقدمة (١٩) : وهى مأخوذة من :  
المشابهة ؛ لأن المضارع بها شابة الاسم في :

وقوعه (مشاركاً) ، كـ: يضرب . لكونه مشتركاً بين الحال والاستقبال .  
(ومخصّصاً) ، نحو : سيضرب ، أو : سوف يضرب . لتخصيصه بالاستقبال (٢٠) .

---

(١٦) مثل : إن جاء محمد أكرمته .

(١٧) فى الأصل : ليقا . والنواب يؤخذ من : الرضى : ٢٣٢/٢ ، ٢٣٥ ، والهمع : ٢/٢ .

(١٨) أى الاستقبال . وانظر : مبحث (إذن) ص ٢٠ بترقيم الأصل .

(١٩) انظر : ص ٢٠ بترقيم الأصل .، فى : مبحث (شرح تعريف الفعل المضارع) .

(٢٠) أى بالسين وسوف ، فانظرهما فى ص ٨ ، ٩ ، مع مراجعة ص ٨ وهـ ٧ منها . =

وفى دخول لام الابتداء (٢١) .

وجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته (٢٢) .

لـ (ولو ، اللو) هى (حرف امتناع لامتناع) :

أى امتناع الجواب لامتناع الشرط . على ما هو المشهور بين الجمهور .  
أو امتناع الشرط لامتناع الجواب . على ما اختاره ابن  
الحاجب (٢٣)

وفى تقييد (لَوْ) بالامتناعية ، نَظَرٌ :

لأن (لو) لا تدخل إلا على الأفعال ، امتناعية كانت أو غيرها (٢٤) . وإن  
دخلت على اسم فهو معمول لفعل محذوف ، أو مؤخر (٢٥) .

---

= وكذلك الاسم يكون مبهما مشتركا كرجل ، فإنه يحتمل زيدا أو عمرا . ثم يختص بواحد  
بسبب (أل) مثلا ، إذا قلت : الرجل .

(٢١) مثل : إن زيدا ليَقِفهم . فهذا مثل : إن زيدا كَفَاهم .

(٢٢) مثل : يضرب ، وضارب - ويجتهد ، ومجتهد - فى مقابلة مطلق الحركة بحركة ،  
والسكون بسكون .

هذا ، وانظر - فى أوجهه المشابهة هذه - : الأشمونى والصبان : ٥٩٧/١ ، والهمع ٤١٨/٤  
والرضى : : ٢٢٦٧/٢ ، ٢٧٩/١ ، التبصرة والتذكرة : ٧٦٧/١ ، والأصول فى النحو : ٣٩٧/١ ،  
والإنصاف ٥٤٩/٢ م ٧٣

(٢٣) انظر - فى القولين وغيرهما - : الهمع ٦٤/٣ ، والرضى : ٣٩٠/٢

(٢٤) غير الامتناعية : التى للعرض ، أو للتقليل ، أو للتمنى ، أو للمصدرية ، أو بمعنى (إن) .  
انظر : الأشمونى : ٣٢/٤ وما بعدها ، وشرح التصريح : ٢٥٤/٢ وما بعدها ، والمعنى :  
٢٦٤/١ وما بعدها .

(٢٥) مثال الأول : لو زيدا رأيته أكرمك ، ومثال الثانى : لو زيدا رأيته أكرمتك ، انظر المعنى  
: ٢٧٩/١ ، وشرح التصريح : ٢٥٨/٢ .

(والفرد يخصه / ليس - من وسطه :

٢٨- التصريف : وهو اختلاف أبنية لأختلاف أزمنة<sup>(١)</sup>.

وفي جعل (التصريف) من خواص الفعل ، نظر :

إذ يشاركه في ذلك الاسم . إلا أن يقال : المختص بالأفعال ، هذا التصريف .

أعنى : التصريف لاختلاف الأزمنة . لأنه بهذا المعنى لا يكون في الأسماء .

(والفرد يخصه من آخره :

- تاء الفاعل<sup>(٢)</sup> ) : لأن الضمير المرفوع البارز لا يتصل بغير الفعل<sup>(٣)</sup> .  
لما سيأتي<sup>(٤)</sup> .

- (وتاء<sup>(٥)</sup> التانيث الساكنة) : لأن وضعها لتدل على أن فاعل الفعل مؤنث .  
واحترز بها الساكنة : عن المتحركة :

فإنها من خواص الأسماء إن تحركت بحركة إعراب ، كـ : قائمة<sup>(٦)</sup> .  
وتلحق<sup>(٧)</sup> الأسماء والحروف إن تحركت بحركة بناء ، كـ : لآت ، ورَبَّتْ ،  
ولا قوَّة إلا بالله<sup>(٧م)</sup> .

---

(١) في الأصل : أبنية لا اختلاف أزمنة .

(٢) في المتن المستقل : الحزم وتاء الفاعل .

(٣) في الأصل : الفاعل .

(٤) أي بعد سطور في التعليق على قول المصنف : «واتصال الضمائر به على حدود» .

(٥) (وتاء) مكررة في الأصل .

(٦) في الأصل : كماعة .

(٧) في الأصل : وتلحق .

(٧م) وانظر - مع هذه الفقرة - الفقرة الماضية في خواص الاسم من آخره ، المبدوءة

بـ (وتاء التانيث التي تبدل هاء ...) .

- (وياءُ المُخاطَبَةِ) : وهى ياءُ الفاعل . لِمَا تَقَدَّمَ (٨) .
- (وَنَوْنُ الشَّوْكِهِ الثَّقِيلَةِ وَالْخَفِيفَةِ) : لَأَنَّ وَضَعَهُمَا لَتَاكِيدُ فِعْلِ الْأَمْرِ ،  
وَالْمُضَارِعِ الْمُسْتَقْبَلِ . وَهُمَا مِنْ أَقْسَامِ الْفِعْلِ .
- (وَاتِّصَالَ الضَّمَائِرِ بِهِ عَلَى حَسَبِ : فَعَلًا ، وَقَعَلُوا ، وَقَعَلْنَ) : أَعْنَى : ضَمَائِرُ  
الرَّفْعِ الْبَارِزَةِ . لَامْتِنَاعِ اتِّصَالِهَا بِالْحُرُوفِ ، وَالْأَسْمَاءِ :
- أَمَّا الْحُرُوفُ : فَلَأَنَّهَا لَا تَقْتَضِي فَاعِلًا ، لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لَهُ الْفِعْلُ أَوْ  
الاسْمُ الَّذِي يُشَبِّهُهُ . وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الضَّمَائِرِ فَاعِلٌ .
- وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ : فَلَأَنَّهَا لَوْ اتَّصَلَتْ بِهَا لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْإِلْفَيْنِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ -  
أَعْنَى : أَلِفُ التَّثْنَةِ ، وَالْأَلِفُ الضَّمِيرُ - وَالْوَاوُ فِي الْجَمْعِ - أَعْنَى :  
وَاوُ الْجَمْعِ ، وَوَاوُ الضَّمِيرِ - وَحِيلَ الْمَفْرَدُ عَلَيْهِمَا طَرْدًا لِلْبَابِ .
- وَاحْتَرَزَ بِالضَّمَائِرِ عَلَى هَذَا الْحَدِّ :
- مِنْ الضَّمَائِرِ الْمَنْصُوبَةِ ، وَالْمَجْرُورَةِ (٩) : فَإِنَّهَا تَتَّصِلُ بِالْأَسْمَاءِ وَالْحُرُوفِ (١٠) .
- وَمِنْ الْمُسْتَتِرَةِ (١١) : فَإِنَّهَا تَتَّصِلُ بِالْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ (١٢) .
- (وَيَبْنَاهُ مِنْ غَيْرِ غَايِضٍ يَعْرِضُ لَهُ) : لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبِنَاءِ ، فَلَا  
يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى سَبَبٍ .
- بِخِلَافِ الْاسْمِ : فَإِنَّ الْأَصْلَ إِعْرَابُهُ ، فَلَا يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا بِسَبَبٍ (١٣) .

---

(٨) أى من التعليل قبل سطور لقول المصنف : «تاء الفاعل» .

(٩) الْقَيْدُ الْمُحْتَزَّزُ بِهِ فِي الْحَدِّ عَنْ هَذَا : هُوَ قَوْلُهُ : (ضَمَائِرُ الرَّفْعِ) .

(١٠) مِثَالُ الْاسْمِ الْمُتَّصِلِ بِهِ ضَمِيرُ مَنْصُوبٍ ، أَوْ مَجْرُورٍ : مُحَمَّدُ الضَّارِبُكَ ، مُحَمَّدُ ضَارِبِكَ .  
وَمِثَالُ الْحَرْفِ الْمُتَّصِلِ بِهِ ضَمِيرُ مَنْصُوبٍ ، أَوْ مَجْرُورٍ : إِنَّكَ مُجْتَهِدٌ ، وَلَكَ أَعْمَالٌ طَيِّبَةٌ .

(١١) الْقَيْدُ الْمُحْتَزَّزُ بِهِ فِي الْحَدِّ عَنْ هَذَا : هُوَ قَوْلُهُ : (الْبَارِزَةُ) .

(١٢) مِثَالُ الْاسْمِ الْمُتَّصِلِ بِهِ ضَمِيرُ مُسْتَتِرٍ : مُحَمَّدُ ضَارِبٌ .  
وَمِثَالُ الْفِعْلِ الْمُتَّصِلِ بِهِ ضَمِيرُ مُسْتَتِرٍ : مُحَمَّدٌ يَضْرِبُ .

(١٣) هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ . قَالَ فِي الْهِمَعِ (١٥/١) :

«مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ : أَنَّ الْإِعْرَابَ أَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ ، فَرُوعُ فِي الْأَفْعَالِ .....»

- (والظرف يخصه من معناه :

كونه ماضياً ، وكونه مضارعاً ، وكونه أمراً ، وكونه يخبر به ولا يخبر عنه)  
: لما تقدم (١٤) :

(وكونه لإيصال وإيصال إليه) : لما تقدم أيضاً (١٥) .

[شرح بعض الأشياء التي هي كالتدليل لبعض ما سبق]

في المبحثين قبل

٥٢٨- (الجر : غَلَمٌ (م) للإضافة) ، وهي : نسبة شيء إلى اسم  
بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا (١٦) .

فكل مجرور مضاف إليه .

(الرفع (م) : غَلَمٌ الفاعلية) .

---

= وقال الكوفيون : إنه أصل فيهما .....

ونذهب بعض المتأخرين : إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب ،  
فهو له بذاته . بخلاف الاسم : فهو له لا بذاته ، فهو فرع .

وهو (يعني : البناء) فرع في الأسماء وقيل : في الأفعال . وقيل : فيهما « .

(١٤) أى من جهة دلالة على الحدث والزمان بأنواعه ، ومن جهة كونه لا يكون إلا محكوماً به .  
وهذا الذى تقدم مفرق في مواضع كثيرة . انظر المباحث التالية : شرح أقسام الكلمة ص ٤ -  
شرح أقسام الفعل ص ٤ - شرح تعريف الفعل ص ٤ - شرح تعريف الفعل

الماضى ص ٤ - وانظر في (شرح خواص الاسم والفعل) النقاط :

كونه فاعلاً ص ٨ - كونه مبتدأ ص ٨ - السين وسوف ص ٨ ص ٩ - حروف المضارعة ص ٩ .

(١٥) انظر في مبحث (شرح خواص الاسم) النقاط : كونه يضاف ويضاف إليه ص ٨ - كونه  
مجروراً ص ٨ - حروف الجر ص ٦ .

(١٥م) أى : علامة .

(١٦) مثال اللفظي : مررت بزيد . ومثال التقديرى : كتاب زيد . وانظر - ما هنا في خواص  
الاسم من معناه - عند قوله (وكونه يضاف ويضاف إليه) ، وهام منها .

(١٦م) في المتن المستقل : والرفع . يواو المعطف . وكذا نظيره بعد : والنصب .

لم يَقُلْ (١٧) : (عَلَّمَ الفاعل) كما قال فى الجر : (عَلَّمَ الإضافة) - : لأن  
الرفع ليس علماً للفاعل وحده ، لوجوده فى غيره ، كالمبتدأ وغيره . بل  
له ولاشياء منسوبة إليه : كالمبتدأ ، والخبر ، واسم (كان ، وما) وغيرهما .  
والجر لا يوجد فى غير الإضافة . ولهذا بعينه قال :

(النصب علم المفعولية) ، ولم يقل : (علم المفعول) :  
لأنه ليس علماً للمفعول وحده ، لوجوده فى غيره ، كالحال والتمييز .  
بل له ولاشياء منسوبة إليه : كخبرى (كان ، وما) ، واسمى (إن ، ولا) .

#### [شرح تعريف التنوين - والإخراج بمحترزات التعريف]

٢٩- (جاء بالتنوين :

نون ساكنة ، زائدة ، تلحق الاسم بعد كماله ، وتفصله عما بعده) - فلا  
يضاف إليها ، لأنها مؤذنة بتمام/[صا] الاسم بدون المضاف إليه . والإضافة  
تؤذن بعدم تمامه إلا بالمضاف إليه . ولهذا يجب حذفها عند الإضافة - ثم  
تتمه (١) بقوله :

(ثبتت لفظاً وتسقط خطاً) (٢) .

فاحتَرَزَ بالساكنة) : عن المتحركة ، كنون : رَعَشٌ - للمَرَّعِش -  
وَصَيَّقَنُ (٣) للضَّيْف (٤) .

(١٧) أى المصنف .

(١) أى : تم المصنف حد التنوين السابق .

(٢) فى المتن المسنقل تعريف التنوين هكذا : نون ساكنة ، زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً  
وتسقط خطاً ووقفاً ، وتفصله عما بعده انظر : كتاب الحدود - للأبدي - : ص ١٠ بترقيم  
الأصل .

(٣) فى الأصل : ومتيقن .

(٤) أى العَفِيقَلَى : فالضيقن : هو المفعلى الذى يتبع الضيف . واللسان : (ضيف ، ضفن) .

وب (الزائدة) : عن الأصلية .

وب (اللاحقة للاسم) : عن اللاحقة لغيره<sup>(٤)</sup> .

وب (اللاحقة بعد الكمال) : عن اللاحقة في أوله ، كنون : مُنْكَسِرٌ ، وانكسر .

وب (ثبوتها في اللفظ دون الخط) : عما ثبت فيهما<sup>(٥)</sup> .

ولم يحتج إلى زيادة قوله : (لِغَيْرِ توكيد) - كما<sup>(٥)</sup> زاده بعضهم<sup>(٦)</sup> -

إخراج نون التوكيد الخفيفة : لأنها<sup>(٧)</sup> قَيْدٌ مَحَلٌّ زيادتها بآخر<sup>(٨)</sup> الاسم . فاستغنى عن إخراجها لأنها لا تلحق الأسماء .

### [شرح أقسام التنوين]

(أقسام التنوين الخاصة بالاسم - (٨) ، أربعة :

تنوين التامكين ، وتنوين التنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض<sup>(٩)</sup> .  
لأنها ليعانٍ لاتليق بغير الاسم : كما تقدم<sup>(٩)</sup> .

(٤) مثل : تنوين الترنم ، والغالى . اللاحقين للمفعول والحرف . فانظرهما في المبحث التالى .

(٥) فى الأصل : عما .

(٦) من هذا البعض : ابن هشام فى (أوضح المسالك) - فانظره ، بشرح التصريح : ٣٧١ - والأشمونى : ٣٠٦ .

(٧) فى الأصل : لأنها .

(٨) فى الأصل : بأجزاء .

(٨م) فى المتن المستقل : الخاص بالاسماء .

(٩) فى المتن المستقل بعد كل نوع منها مثاله . هى - على التوزيع - هكذا : كزيد - رجل - مسلمات - حينئذ -

(٩م) انظر : ص ٧ بترقيم الأصل . وأما تعريف كل قسم منها ، فهو على التوالى :

تنوين التمكنين : هو اللاحق للاسم المعرب ، دلالة على بقاء أصالته . =

وأما القسمان الآخران : وهما : تنوين الترتيم ، والغالي (١٠) -  
- فلا يختصان بالأسماء ، بل يدخلان على الأفعال (١١) والحروف أيضاً .

---

= تنوين التنكير : هو اللاحق لبعض الأسماء المبهمة ، إشعاراً بأن المراد بها غير معين

تنوين المقابلة : هو اللاحق لما جمع بألف وتاء . (وقد عرّفه النجاشي في ص ٧٤)  
تنوين الموض : هو اللاحق للاسم عوضاً عن المضاف إليه ، والجمع المتناهي المعتل  
اللام عوضاً عن الحرف .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو - للشاكرى - ص ٢٨٦ وما بعده (بتحقيقنا) .  
(١٠) تنوين الترتيم : هو اللاحق للقوافي المطلقة والأعاريض المصرية والمقفاة . وتنوين  
الغالي : هو اللاحق للقوافي المقيدة والأعاريض المصرية .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو - للشاكرى - ص ٢٩١ وما بعدها .  
(١١) في الأصل : الأسماء . وأثبت ما يتشبه مع السياق ، وبمعونة المراجع التالية حيث  
تنص على أن الترتيم والغالي يدخلان : الأسماء والأفعال ، والحروف .  
انظر : شرح كتاب الحدود في النحو : ٢٨٢-٢٨٤ ، ٢٩١ - ٢٩٦ ، والأشمونى : ٣٠/١ - ٣٤ ،  
وشرح التصريح : ٣٣٩/١ - ٣٣٧ .

ويمكن أن تصوب العبارة هكذا : الأسماء والأفعال ، والحروف أيضاً .  
هذا وزاد بعضهم أربعة أنواع أخرى : تنوين مقبوضة في المنادى ، وما لا يصرف ، وتنوين  
حكاية ، وشذوذ . انظر : الهمع ٢٢٤ ، والتصريح ٣٧/١ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٨٢ ،  
والصبيان : ٣٤/١ (وفيه خامس هو : المناسبة) .



[شرح تعريف الإعراب لفظاً ، ومعنى (١٢)]

والإخراج بمحترزات التعريف

٣٠- (جاء الإعراب ، لفظاً :

ماجىء [ب] (١٣) لبيان مقتضى العامل ، من : حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف : بيان لـ (ما) ، أى : ما جىء به من هذه الأشياء لبيان ما يقتضيه العامل .

واحتراز به : عما جىء به منها لبيان مقتضى العامل . فإنه بناء . كما سيأتى (١٤) .

٣١- (وجاء معنى :

تغيير أو آخر الكلام) : والمراد بها : الأسماء ، والأفعال المضارعة .  
(لإختلاف العوامل الداخلة عليها ) فى الأغلب (١٥) :

(لفظاً) : فى الاسم ، والفعل الصحيحين .

(أو نطقياً) : فى الاسم ، والفعل المعتلين .

وتقييد التغيير بالآخر : بيان لمحل الإعراب . لاحتراز ، إذ لا يكون الإعراب فى غيره .

---

(١٢) (لفظاً ومعنى) : ترجمان إلى (الإعراب) ، لا إلى (تعريفى)

(١٣) زيادة يستقيم بها الكلام . وهى من المتن المستقل ، ومن نظيره فى حد البناء بعد .

(١٤) أى فى المبحث التالى ص ١٢ .

(١٥) فى الأغلب) : إما أن ترجع إلى (العوامل الداخلة) ، وإما أن ترجع إلى (اختلاف العوامل) .

فإن رجعت إلى الأول ، وكان المراد بتغيير الأغلب : العامل المعنوى ، والعامل المتأخر .

وإن رجعت إلى الثانى ، كان المراد بتغيير الأغلب : التقييد للإتباع ، أو النقل ، أو المناسبة ، أو التخلص من التقاء الساكنين ، أو الوقف ، أو الإدغام ، أو التخفيف .

وأما تغيير ما قبل الآخر معه، في: أشريء ، وأثيم: فمذهب البصريين - قال ابن هشام: وهو الصواب (١٥) -: إنه ليس بإعراب، وإنما هو إتياع (١٦) .

٣٢- والمراد بالعمل : ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب .

أى : ما به يتحصل ويوجد المعنى المقتضى له .

فالعامل شيء ، والمقتضى للإعراب شيء آخر .

فالعامل فى : قام زيد - مثلاً - : قام . والمقتضى للإعراب : الفاعلية .  
وإنما يتحصل ويتقوم (١٧) بـ (قام) .

كذا عرّفه ابن الحاجب (١٨) .

واعترض بأنه (١٩) : لا يتناول عامل الفعل ، لأن عامله ليس بسبب لمقتضى إعرابه ، إذ مقتضى إعرابه مشابهته للاسم ، وعامله (لم ، أو لن) - مثلاً - وليسا بسببين لمشابهته له .

٣٣- فالأولى ماعرفه به بعضهم : بأنه ما كان معه جهة اقتضاء لذلك الأثر ، أو دَعَا الواضح إلى ذلك : كالحروف الجارة .

فإن الواضح لِمَا رَأَاهَا مُلَازِمَةٌ للأسماء غير مُنَزَّلَةٍ منها منزلة الجزء ، (٢٠) . ورأى أَنَّ كُلَّ مَا لَازَمَ شَيْئًا أَثَرٌ فِيهِ .

(١٥) (وهو الصواب) : من كلام ابن هشام .

(١٦) انظر : شرح الشذور : ٢٤ . والمنقول هنا ليس نص ابن هشام بحروفه . وأما مذهب الكوفيين : فإنه إعراب ، لأنهما معربان من مكانين عندهم .

(١٧) أى المقتضى .

(١٨) انظر : الكافية - بشرح الرضى - ٢٥٧٢ .

(١٩) أى تعريف ابن الحاجب .

(٢٠) لعل الواو مقحمة ، وإلا قلت (لَمَّا) قبل بدون جواب .

لأنه (٢١) مُتَتَوَلٍ لِعَامِلِ الْفِعْلِ (٢٢) ، لدخوله فيما دعا الواضع ، لأن مَلَاَزِمَةً (لم) - مثلاً - للفعل وعدم تنزيلها منه منزلة الجزء ، دعا الواضع إلى تأثيرها / [ص ١٢] فيه .

ثُمَّ فِي كَلَامِهِ (١) إِجْمَالٌ (٢) : إِذْ مَقْتَضَاهُ أَنْ لِلْإِعْرَابِ عِنْدَ جَمِيعِ التَّحْوِيلِينَ حَدًّا بِالنَّظَرِ إِلَى (اللفظ) ، وَحَدًّا بِالنَّظَرِ إِلَى (المعنى) .  
وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

بَلْ فِيهِ مَذْهَبَانِ - : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَفْظِي - وَالْآخَرُ : أَنَّهُ مَعْنَوِي - . فَمَنْ رَأَى  
الْأَوَّلَ (٣) ، حَدَّهُ بِالْأَوَّلِ . وَمَنْ رَأَى الثَّانِي ، حَدَّهُ بِالثَّانِي (٤) .

### [شَرْحُ تَعْرِيفِ الْبِنَاءِ لَفْظًا وَمَعْنَى]

وَالْإِخْرَاجُ بِمَحْتَرَزَاتِ التَّعْرِيفِ

٣٤- (١) الْبِنَاءُ ، لَفْظًا :

(٢١) هَذَا تَعْلِيلٌ لِأَوَّلِيَّةِ تَعْرِيفِ الْبَعْضِ .

(٢٢) الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الِاعْتِرَاضِ السَّابِقِ عَلَى تَعْرِيفِ ابْنِ الْحَاجِبِ .

(١) أَيْ الْمَصْنُفِ .

(٢) الْإِجْمَالُ خِلَافُ اللَّيْسِ . فَالْإِجْمَالُ : أَنْ لَا تَتَضَحَّ الدَّلَالَةُ ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَحْتَمِلَ اللَّفْظُ الْمُرَادَ  
وغيره من غير تبادر لأحدهما .

وَاللَّيْسُ : تَبَادُرُ فَهْمٍ غَيْرِ الْمُرَادِ .

انظر : المصباح : ٥٦٧/٢ ، وياسين على شرح التصريح : ٢٨٧/١ . وفي ياسين خمسة أبيات في  
الفرق بينهما

(٣) فِي الْأَصْلِ : لِلأَوَّلِ .

(٤) فِي الْمُتَمِّنِ الْمُسْتَقِلِّ بَعْدَ تَعْرِيفِ الْإِعْرَابِ ، جَاءَ قَوْلُ الْمَصْنُفِ : «الْقَابِ الْإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ :  
رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَخَفْضٌ ، وَجُزْمٌ » . انظر كتاب الحدود - للأبدى - ص ١١ بترقيم الأصل . وهذه  
الزيادة ستأتى هنا قريباً بعد تعريفى البناء .

ماوجه به ، لا لبيان مقتضى العامل : من شبه<sup>(٥)</sup> (الإعراب) - بكونه :  
حركة ، أو حرفاً ، أو سكوناً ، أو حذفاً -

( وليس حكاية ، أو إتياعاً ، أو نقلاً ، أو تخلّصاً من سكونين ) :

فى : (زَيْدٍ) ، فى قولك : مَنْ زَيْدٍ ؟ - لَمْ قَالَ : مررت بزيدٍ . وضمة  
النون فى قوله تعالى : «فَمَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ<sup>(٦)</sup>» فى قراءة (ورث)<sup>(٧)</sup> بنقل  
حركة الهمزة .

والكسرة فى دال : «الْحَمْدُ لِلَّهِ<sup>(٨)</sup>» ، فى قراءة بعضهم<sup>(٩)</sup> وكسر النون أو  
فتحها فى : مِنْ أَيْدِيكَ ، أو مِنْ الرَّجُلِ .

ليست<sup>(١٠)</sup> ببناء : لأن الأولى : حركة حكاية . والثانية : حركة نقل -  
والثالثة : حركة إتياع . والرابعة : حركة تخلّص من سكونين .  
وإنما لم تكن بناء : لأنها حركات عارضة لا اعتداد بها<sup>(١١)</sup> .

٣٥- (وَجْهٌ مَعْنَى :

لَزُومِهِ أَخْبَرُ الْكَلِمَةَ حَرْكَةً ، أو حرفاً ، أو سكوناً ، أو حذفاً<sup>(١٢)</sup> - لغير عامل  
، ولا عطف .

(٥) (شبه) : بكسرة فسكون ، وبفتحتين . اللسان .

(٦) (الإسراء : ٧٧/١٧) .

(٧) انظر : تقريب النشر فى القراءات العشر : ٣٦ - (ط مصطفى الحلبي ، ط الأولى ١٣٨١ هـ -  
١٩٦١ م)

هذا ، و : ورث : هو عثمان بن سعيد بن عدّى ، المصرى . غلب عليه لقب (ورث) . أصله من  
القيروان . مولده ووفاته بمصر . توفى سنة ١٩٧ هـ . الأعلام : ٣٦٦/٤ .

(٨) (الفتحة : ٢/١) . وفى مواضع أخرى كثيرة فى القرآن الكريم بلغت (٢٣) موضعاً .

(٩) هو الحسن البصرى ، فى سورة الفاتحة فقط . انظر : النشر فى القراءات العشر : ٤٧/١٠ .

(١٠) أى الحركات المبيّنة فى الأمثلة الأربعة السابقة .

(١١) فى المتن المستقل بعد تعريف البناء لفظاً ، جاء قول المصنف : «حد البناء لفظاً»

واحتَرَزَ به (١٣) : عن لزوم آخر الكلمة ذلك لعامل ، أو اعتلال . كالفَتَى -  
مثلاً - فإنه لزم الألف لتحرك يائه وانفتاح ما قبلها . فليس ببناء .

وفى لزوم آخر الكلمة شيئاً من ذلك لأجل العامل ، حتى يحتاج إلى  
الاحتراز عنه - نُظِرَ .

إلا أن يقال : المراد جنس الحركة أو الحرف ، لأنوعهما . ولا شك  
أن ما يعمرب بالحركات أو الحروف ملازم لهما عند العامل . فيصح في  
الحركة والحرف .

أو يقال : المراد باللزوم : مادام ذلك العامل الخاص (١٤) . فيصح  
في الكل .

إلا أن في إطلاق اللزوم على مثل هذا ، نُظِرَ .

والحق : أنه لا يحتاج إلى الاحتراز عنه .

ثم الإجمال في هذا كالذي قبله (١٥) .

### [شرح القاب الإعراب - والقاب البناء]

(القاب الإعراب : أربعة (١٦) :

رفع ، ونصب) - في الاسم ، والفعل المضارع - (وخفض) - في الاسم

- (وجزم) ، في الفعل .

فأنواعه في الاسم ، ثلاثة : رفع ، ونصب ، وخفض .

---

= وَضَعَ شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ يراد به الثبوت .

(١٢) الأمثلة على الترتيب : يامحمد - يامحمدون - اكتب - اكتبوا .

(١٣) أي بقوله (غير عامل ، ولا اعتلال) .

(١٤) أي موجوداً . ويجوز جعل (دام) تامة .

(١٥) أي في الإعراب ، في المبحث السابق .

(١٦) انظر : هـ من نفس الصحيفة .

لأن المعانى التى جىء فى الاسم بالإعراب لبيانها، ثلاثة أجناس:  
معنى هو عُمدة فى الكلام لا يُستغنى عنه: كالفاعلية . وله (الرفع) .  
ومعنى هو قُضلة يَتَمَّ (١٧) الكلام بدونه : كالمفعولية . وله (النصب) .  
ومعنى بين العدة والفضلة : وهو الإضافة (١٧م) . وله (الخفض) .  
وأنواعه فى الفعل المضارع أيضاً ثلاثة ، لأنه محمول فى الإعراب على  
الاسم ، فكانت له ثلاثة أنواع كالاسم :  
فأعرب : (بالرفع ، والنصب) . إذ لم يَمنع منهما مانع .  
ولم يَعرَب : بالخفض . لأنه لا يكون إلا للإضافة ، والفعل لا يقبلها  
(١٨) لما تقدم (١٩) .

فلما لم يعرب بالخفض ، عُوِض عنه (بالجزم) .  
(ألقاب الأبناء ، أربعة الأسماء) :  
هم : فى الاسم : نحو : حَيْثُ ، وَقَبْلُ . وفى الحرف : فى مُنْذُ -  
على لغة مَنْ جَرَّ بها (٢٠) - ولاضَمَّ فى الفعل .

- 
- (١٧) فى الأصل : تتم .  
(١٧م) إذ المضاف إليه : قد يكون عمدة ، وقد يكون فضلة . فمثال الأول : مر يزيد ، وجاء  
غلامه . ومثال الثانى : مررت بزيد ، ورأيت غلامه .  
(١٨) فى الأصل : لم .  
(١٩) انظر : فى مبحث (شرح خواص الاسم) النقاط : كونه يضاف ويضاف إليه ص ٨ ، وكونه  
مجروراً ص ٨ ، حروف الجر ص ٦ .  
(١٩م) فى المتن المستقل : وألقاب : بواو المعطف .  
(٢٠) أما على لغة من لم يجر بها : فهى اسم . انظر : الأسمونى ٢٢٦/٢ وما بعدها .

(وفتح) : فى الاسم : نحو : آيَن ، وكيف . وفى الفعل : نحو :  
 قام ، وقعد . لِمَ (١٣) وفى الحرف : نحو : إِنَّ ، وليت .  
 (وكسر) : فى الاسم : نحو : أمْس ، وهؤلاء . وفى الحرف :  
 نحو : باء الجر ، ولامه . ولا كسر فى الفعل .  
 (وسكون) : فى الاسم : نحو : مَن ، وكم . وفى الفعل : نحو :  
 قم ، واقعد . وفى الحرف : نحو : أنْ ، ولنْ (١٤) .

### [شرح حال الأسماء . والأفعال]

من حيث الإعراب والبناء

(١) الأصل (٢) فى الأسماء : الإعراب . وما بنى منها ، فعلى خلاف الأصل (٣) :  
 لأنه يُعْتَقَب (٤) عليها من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب لبيانها ، نحو :  
 ما أحسن زيدا ، وما أحسن زيداً ، وما أحسن زيد .  
 فإن معنى الأول : شئ أحسن زيدا .  
 ومعنى الثانى : نفى الحسن عنه .  
 ومعنى الثالث : أى عَصِيٍّ من أعضائه - أو خَلْقٍ من أخلاقه - أحسن ؟

(١) فى طرقة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى ها ص ١٠ ، وها ص ٩ ، وفيه  
 هنا : «وقف محمد الكفوى على طلبية العلم بجامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) فى متابعة الشارح للمصنف فى التمييز بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب ، بصرى .  
 وأما الكوفيون فلا يفرقون . انظر : الرضى : ٣/٢٠ .

(٣) فى المتن المستقل : والأصل .

(٤) انظر : هـ ١٣ ص ١٠ .

(٤) فى الأصل : يتعقب . وهى لاتؤدى المعنى المراد . ويعتقب : يتناوب . راجع النسان :  
 (عقب) .

(والأصل في الأفعال : البناء . وما أُعْرِبَ منها ، فعلى خلاف الأصل ) (٣) :  
لاستثنائها عن الإعراب ، باختلاف صيغها ، لاختلاف المعاني التي  
تعتزُّ (٥) عليها .

(والمبنى من الأسماء ، بسنة :

المُفْرَعات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الشرط (م) ، وأسماء الاستفهام ،  
وأسماء الأفعال ، والموصولات .

وزاد ابن مالك سابعاً ، وهي : الأسماء قبل التركيب (٦) :

وذلك لأنَّ عِلَّةَ بناء الاسم منحصرة في مُشَابَهَتِهِ لِلْحَرْفِ (٧) :

في الرُّضْع ، أو المعنى ، أو الاستعمال ، أو الإهمال (٨) .

(٥) تعتز : تتناوب . اللسان : (مور) .

(م) في المتن المستقل : الشرط .

(٦) الذي يُؤخَذ من الأسموني والهمع : أن الذي زاده ابن مالك صراحةً ، هو في أسباب البناء ، وهو الشَّبه الإهمالي ، ومثَّل له بفواتح السُّور . وأنَّ زيادة الأسماء مطلقاً قبل التركيب -  
بهذا التصريح - هي لغير ابن مالك .

قال الأسموني (٥٦١) : «عَدَّ في شرح الكافية من أنواع الشبه : الشبه الإهمالي . ومثَّل له  
بفواتح السور .

والمراء : الأسماء مطلقاً قبل التركيب . فإنَّها مَجْنِيَّةٌ لشبهها بالحروف المهملة : في كَوْنِهَا  
: لاعاملة ولا معمولة ... » .

وقال الهمع (١٧/١) : « .... الخامس : الإهمالي ذكره ابن مالك في الكافية الكبرى ، ومثَّل  
له في شرحها بأوائل السُّور . فإنَّها تُشَبِّه الحروف المهملة ، كَبَلٌ ... ، في كونها : لاعاملة  
ولامعمولة ...

وجَعَلَ بعضهم من هذا النوع : الأسماء قبل التركيب ... »

هذا ، وابن مالك : هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، ابن مالك ، جمال الدين توفى  
بدمشق سنة ٦٧٢ هـ . الأعلام : ١١٧٧

(٧) ليس هذا موضع اتفاق ، بل هناك أسباب كثيرة عند بعضهم ، ذكرها الهمع (١٦٧) في  
ثمانية . وانظر أيضاً : الصبان : ٥٧١ .

(٨) زاد في الهمع (١٦٧ - ١٨) - فوق هذه الأربعة - أربعة أخرى : اللفظ ، الجُمُود =



فُبنيت المضمرات ، وأسماء الإشارة ، والشروط ، والاستفهام (٩) :  
لمشابهتها الحرف في ( المعنى ) .

- إذ شابهت أسماء الشرط : (إن) الشرطية .

- وأسماء الاستفهام : همزته .

وأما إعراب (أى) شرطية ، أو استفهامية : فلمعارضة شبه الحرف فيها  
لزوم الإضافة ، التي هي من خواص الأسماء .

- وأسماء الإشارة (١٠) : لمشابهتها حرفاً كان ينبغي أن يوضع

(١١) للإشارة ، لأنها كالخطاب والتثنية ، فحقها أن يوضع (١٢) لها حرف  
يَدُلُّ عليها ، كما وضعوا لها حرفاً يدل عليهما .

- والمضمرات : (الياء، ونا) ، والكاف ، والهاء : حروفاً (١٣) في :  
إياي ، وإيانا ، وإياك ، وإياه .

إذ دلت الياء [و(نا)] (١٤) في (إياي، وإيانا) على : المتكلم . والكاف في  
(إياك) على : الخطاب . والهاء في (إياه) على : الغيبة (١٥) وكل مضمّر  
متضمّن معنى التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة

---

= الاستفناء باختلاف الصيغ لاختلاف المعاني عن الإعراب .

(٩) في الأصل : في الاستفهام .

(١٠) أى : وبنيت أسماء الإشارة .

(١١) في الأصل : توضع . بالتاء .

(١٢) أى : وبنيت المضمرات ... لمشابهتها حروفاً .

(١٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(١٤) جعل الشارح الضمير هو (إيا) واللواحق بعده حروفاً ، هو مذهب سيبويه من مذاهب

سنة . انظر الهمع ٦٧٤ .

ثم إن تشبيه الضمائر التي ذكرها بتلك اللواحق ، لم أره لغيره .

وقيل : بُنيتُ (١٥) : لُمُشَابَهَةِ الحرف في (الوضع) : كالتاء ، و(نا) من : جُتْنَا . فالتاء على حرف : كباء الجر . و(نا) على حرفين : كين . وحويل الباقي (١٦) .

والموصلات ، وأسماء الأفعال : لُمُشَابَهَتِهَا الحرف في (الاستعمال) (١٧) :  
- إذ شابهت الموصلات : الحروف ، في افتقارها إلى الجمل ، إذ الحروف بأسرها لا تستعمل إلا مع الجمل ، إما ظاهرة وإما مقدرة (١٨) .  
وأما إعراب (الذين ، واللتين) : فلمعارضة شبه الحرف فيهما مافيهما من التثنية التي هي من خواصّ الأسماء .

(١٥) أي الضمائر .

(١٦) وقيل : بنيت الضمائر أيضًا : لُمُشَابَهَةِ الحرف في الافتقار والاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني . انظر : الرضى : ٣/٢  
وأجاز التسهيل (٢٩) فَبَيَّنَ اجتماع أربعة أوجه للشبه : الوضع ، والافتقار ، والجمود ، والاستغناء المذكور .  
كما أجاز الهمع (١٧/١ ، ١٨) اجتماع خمسة : المعنى ، والافتقار ، والوضع ، والجمود والاستغناء .

(١٧) أدرج الهمع (١٧/١) الموصلات تحت الشبهة (الافتقاري) . وأسماء الأفعال تحت الشبهة (الاستعمالي) . وكذلك فعل الأسموني (٥٣/١ ، ٥٤) .

ولعل الشارح في إدراجه المشرح في إدراجه الاثنين معا تحت الشبهة (الاستعمالي) ، قد تابع أوضح المسالك (شرح التصريح : ٥٠/١ - ٥٢) في إدراجهما تحته ، ويجعل مرمى بيت الألفية - كما يوضح شارحه - (وكِنْيَاةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلا .. تَأَثَّرَ وَكَافَتْقَارَ أَصْلًا) : (الاستعمالي) فقط .

على حين جعل الأسموني مرماه : (الاستعمالي ، والافتقاري) معا .

(١٨) مثال الظاهرة : مررت بزيد . ومثال المقدرة : جاء الذي في الدار .

- ومشابهتها <sup>(١٩)</sup> أسماء الأفعال: (كَصَّه ، وَدَرَاكَ): فى أنها عاملة غير معمولة ، إذ هى أبداً مسندة إلى الفاعل ولا يعمل فيها شئ. <sup>(٢٠)</sup> .  
فأشبهت الحروف العاملة ، كإِنَّ وأخواتها .  
- والأسماء قبل / [ص ١٤] التركيب : (كفَوَاتِح السُّور) : لمشابهتها للحروف <sup>(٢١)</sup> المهلهلة ، فى : أنها (لاعاملة ولامعمولة) .  
وقال بعضهم : إنها موقوفة <sup>(٢٢)</sup> .  
وآخرون : أنها معربة حُكْمًا <sup>(٢٣)</sup> .  
والمعرب من الأفعال :

الفعل المضارع - لمشابهته الاسم . كما تقدم <sup>(٢٤)</sup> - (بشرط : أن يَعرَى  
من نون التوكيد المباشرة له <sup>(٢٥)</sup> ، ومن نون الإناث ) .  
فلو لم يَعرَ منهما :

يَنْجِ عَلَى الْفَتْحِ مع نون التوكيد <sup>(٢٥)</sup> وعلى (المكون) مع نون الإناث <sup>(٢٥)</sup>

- (١٩) الصواب : ومشابهة .  
(٢٠) هذا مذهب الجمهور . وفيها عذبان آخران . انظر الهمع : ١٧/١ ، والأشمونى والصبيان : ٥٢/١ ، ٥٤ ، ١٩٦/٣ ، وشرح التصريح : ٥٤٥/١ ، ١٩٥/٢ .  
(١) فى الأصل : فلهجوف .  
(٢) أى لا معربة ولا مبنيّة . انظر الأشمونى : ٥٦/١ .  
(٣) أى : قابضة للإعراب انظر : الصبيان : ٥٦/١ . ونقل الصبان التوفيق بين هذا القول والذى قبله .  
(٤) انظر هذه المشابهة وأوجهها : ص ٩ بترقيم الأصل .  
(٥) فى المتن المستقل : نونى التوكيد المباشرتين .  
(٥) بناء المضارع على الفتح عند مباشرة نون التوكيد له ، أصح أقوال ثلاثة . ويناؤه على السكون مع نون الإناث ، أحد قولين .  
انظر : الهمع : ١٨/١ ، والأشمونى والصبيان : ٦٠/١ - ٦٢ .

وإنما بنى مع نون التوكيد :

لأنه لو أعرب على ما قبلها ، لم يُعَلَم أنه مسند إلى الواحد أو إلى غيره فى نحو : هَلْ يَضْرِبَنَّ ؟

ولو أعرب عليها ، لَجَرَى الإعراب على ما يشبه التنوين ، وهو غير جائز .  
وكان بناؤه على الفتح : لَخَفَّتِهِ (٦) .

وإنما بنى (٧) مع نون الإناث :

لأنه اتصل به ما لا يتصل بالأسماء ، إذ ضمائر الرفع البارزة لا تتصل (٨) [بها] (٩) فَضَعَفَ - لذلك - شبهه بالاسم ، فرجع إلى أصله من البناء .

وكان على السكون : حَمَلًا على نظيره من الماضى المسند إلى النون ، فقالوا : يَقَعْنَ . كما قالوا : قُمْنَ .

فلأن لم تباشره نون التوكيد (١٠) : أعرب تقدير (١١) لعدم علة البناء (١٢) .  
والمبني من الأفعال :

الفعل الماضى ، وفعل الأمر) : لعدم علة الإعراب فيهما (١٣) .

---

(٦) أو لتركبه معها تركيب (خمسة عشر) . انظر : الأشمونى ٦٧١ .

(٧) فى الأصل : بقى .

(٨) فى الأصل : يتصل . بالياء .

(٩) زيادة يستقيم بها الكلام .

(١٠) مثل : يَضْرِبَان ، يَضْرِبَيْن ، تَضْرِبَيْن .

(١١) أى بثبوت النون المقدر وجودها أو يحذفها كذلك - فى حال النصب والجزم - حيث إن النون قد حذفت لتوالى الأمثال ، والمحذوف لعله كالثابت .

(١٢) هذا على أصح الأقوال الثلاثة المشار إليها فى هه -

(١٣) يعنى : مشابهة الاسم . التى أعرب لأجلها المضارع . انظر المضارع : أوائل الصحيفة ، وكذا هه منها .

- (فالماضى : مبنى على الفتح كَمَضَى) : لَفْظًا ، فى نحو : ضَرَبَ .  
 وتقديرًا فى نحو : رَمَى .  
وَبُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ : لَوْقَوْعِهِ مَوْقِعَ الْاسْمِ ، فى نحو خبر المبتدأ ،  
 والاسم متحرّك .  
 وكانت فتحة : لِيَخْفِيَهَا .  
 (ماله يَعْرِضُ لَهُ عَارِضٌ) يمنع بناءه<sup>(١٤)</sup> على الفتح .  
فَيَسْكُنُ : إِنْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ رَفَعَ مَتَحَرِّكٌ : كَضَرَبْتُ . كَرَامَةً تَوَالِي  
 أربع حركات فيما<sup>(١٥)</sup> هو كالكلمة<sup>(١٦)</sup> .  
وَيُضَمُّ : إِنْ اتَّصَلَ بِهِ وَاوُ الْجَمْعِ ، لِمُنَاسَبَةِ الْوَاوِ .  
 (والإمـر : مبنى<sup>(١٧)</sup> على ما يَجْرُمُ بِهِ مَصَارِفُهُ) :  
فَيُجْنَى عَلَى السَّكُونِ : فى نحو : اضْرِبْ . لأنه الأصل فى البناء ، ولا  
 مقتضى للخروج عنه .  
 وعلى حذف النون : فى نحو : اضْرِبَا ، واضربوا ، واضربي .  
 وعلى حذف حرف العلة : فى نحو : اغْزُ ، واخْشُ ، وارْمِ . لأنه  
 (١٨) نَائِبُ السَّكُونِ (١٩) .

(١٤) فى الأصل : بِنَاؤُهُ .

(١٥) فى الأصل : فِيهَا .

(١٦) وأما ماله يَتَوَالٍ فِيهِ ذَلِكَ ، - مثل : دَحَرَجْتُ ، واستفقرتُ - فيُحْمَلُ عَلَى مَا فِيهِ التَّوَالِي  
 ، طَرْدًا لِلْجَابِ ، انظر : الصبان : ٥٨/١ . وفيه عن بعضهم تعليل آخر جيّد للمتسكين .

(١٧) بناء الأمر هو مذهب البصريين . والكوفيون على إعرابه . انظر : الهمع : ١٥/١ ،  
 والأشمونى : ٥٧/١ ، والرضى : ٢٦٨/٢ ، وشرح التصريح : ٥٥/١ ، والإنصاف : ٥٢٤/٢ م ٧٢ .

(١٨) أى الحذف بنوعيه : النون ، والحرف المعتل .

(١٩) فى المتن المستقل بعد الكلام عن بناء الأمر ، جاء قول المصنف : « والحروف : كلها  
 مبنية » . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ١٣ بترقيم الأصل .

### [ شرح حال البناء ]

من حيث : أصالة السكون فيه ، وفرعية الحركة

(والأصل في البناء : السكون ) : لأنه أخف ، فاعتباره أقرب .

(ومبنى منها) - أى من المبنيات - (على حركة : فعلى خلاف الأصل) ، فلا يعدل إليه إلا لسبب .

(وأسباب البناء على حركة (٢٠) : خمسة :

الأول : الفرار من التقاء الساكنين : كآيَنَ ) :

إذ لو سكن آخرها ، لزم التقاء الساكنين . وحرك بالفتح : لكثرة دورها (٢١) .

(الثاني : كون الكلمة عريضة لأن يبنيها (٢٢) بها : كلام الإيضااء) .

ولا يمكن الابتداء بالساكن . وفتحت : فرقا بينهما وبين لام الجر ، فى نحو : ليمسى عبداً .

(الثالث : كون الكلمة لها أصل فى التمكن : كآوَلُ ) : إذا نوى معنى ما أضيف إليه دون لفظه .

فإنه مبنى على الحركة : إشعاراً بعروض (ص ٥) سبب البناء وأن أصله التمكن .

(الرابع : كون الكلمة على حرف واحد : كبعض المضمومات ) المتصلة ، وحروف الجر : كالباء ، واللام .

فإنه مبنى على الحركة : تعويضاً عما نقصه ، لقيامها مقام الحرف .

---

(٢٠) فى المتن المستقل : الحركة .

(٢١) أى وكثرة الدور يناسبه الحركة الخفيفة ، وهى الفتح .

(٢٢) فى المتن المستقل : يبدأ .

(الخامس : يكون ما هي ) - أي الحركة - (فيه شبهة بالمعرب :  
كالفعل الماضي).

لأنه شبهه بالمضارع ، في وقوعه (١) : صفة ، أو صلة ( للموصول ) أو حالا ، أو  
خبرا (م) للمبتدأ .  
فبنى على حركة لذلك .

---

(١) في المتن المستقل : لوقوعه .

(م) في المتن المستقل : أو خبرا أو حالا .

### [شرح تعريف جَمْع التَكْسِير]

٣٦- (جمع التفسير) (٢)

- (ما لا يَرَفِيهِ بناءً ولا حِيَاةً) (٣)

لَقَطَطَ (٢) : إِمَّا بَزِيَاةٍ : كَصُورٍ ، وَصَوَانٍ (٣) - أَوْ بِنَقْصٍ : كَتُخْمَةٍ ، وَتُخَمٍ (٣) - أَوْ بِتَبْدِيلِ شَكْلٍ : كَأَسَدٍ ، وَأُسْدٍ - أَوْ بِزِيَاةٍ وَتَبْدِيلِ شَكْلٍ : كِرِجَالٍ (٤) - أَوْ بِنَقْصٍ وَتَبْدِيلِ شَكْلٍ : كَرُسُلٍ (٥) - أَوْ بِهَيْنٍ (٦) : كَنِلْمَانٍ (٧) .

(١) أو بِنَقْصٍ (٢) : كِهَجَانٍ (٨) . فَإِنْ لَفْظُهُ حَالَةُ الْإِفْرَادِ كَلَفْظُهُ (٩) \ حَالَةُ الْجَمْعِ . يُقَالُ : نَاقَةٌ هِجَانٌ ، وَنَوَقٌ هِجَانٌ . لَكِنْ حَرَكَتُهُ فِي الْإِفْرَادِ مُخَالِفَةٌ لِحَرَكَتِهِ فِي الْجَمْعِ تَقْدِيرًا ، إِذْ هُوَ مُفْرَدٌ : كِهِمَارٍ ، وَجَمْعًا : كِرِجَالٍ (١٠)

(٢) فِي الْمَتْنِ الْمُسْتَقِلِّ قَبْلَ تَعْرِيفِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، جَاءَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ :

« حُدِّدَ الْمَفْرَدُ : مَا لَمْ يَقْتَرَنْ بِهِ عِلَامَةُ تَثْنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ »

انظر : كِتَابُ الْحُدُودِ - لِلْأَبْدِيِّ - ص ١٥ بِتَرْقِيمِ الْأَصْلِ .

(٢ م) فِي الْمَتْنِ الْمُسْتَقِلِّ : مُفْرَدُهُ

(٣) الصُّو : الْمَثَلُ . اللِّسَانُ .

(٣ م) التُّخْمَةُ : الثَّقَلُ الَّذِي يَصِيبُ مِنَ الطَّعَامِ الرَّدِيءِ . اللِّسَانُ : ( وَخَمٌ ) .

(٤) أَيْ فِي جَمْعٍ : رِجْلٌ .

(٥) أَيْ فِي جَمْعٍ : رَسُولٌ .

(٦) أَيْ : بِزِيَاةٍ ، وَنَقْصٍ ، وَتَبْدِيلِ شَكْلٍ .

(٧) أَيْ فِي جَمْعٍ : غِلَامٌ .

(٨) الْهَجَانُ : الْبَيْضُ الْكَرَامُ . اللِّسَانُ .

(٩) فِي الْأَصْلِ : لَفْظَةٌ . بِالتَّاءِ .

(١٠) وَهَذَا عَلَى اعْتِبَارِهِ جَمْعُ تَكْسِيرٍ ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ . أَمَّا عَلَى اعْتِبَارِهِ اسْمُ جَمْعٍ : =



- (وصل على أكثر من اثنين) غالباً ، لجواز إطلاق الجمع على الاثنين مجازاً .

### [شرح تعريف جمع المؤنث السالم .

#### والإخراج بمحترزات التعريف ]

٣٧- (جمع جمع المؤنث السالم : ما جمع بـالف وباء مزيدتين ) .

فخرج (١١) : نحو : أبيات ، وأموات . لأن تاءهما (١٢) أصلية .

ونحو : قضاة ، وغزاة . لأن ألفهما أصلية .

ولأيشكل بحذف التاء في نحو : قائمات (١٣) : لأن تاء التأنيث زائدة ليست من الكلمة .

### [شرح تعريف جمع المذكر السالم .

#### وشروط إعرابه بالحروف]

٣٨- (جمع جمع المذكر السالم :

- ما وصل على أكثر من اثنين (١٤) - دخل : جمع التكسير - (وسليم فيه

بناء وإحصاء) . خرج : جمع التكسير .

---

= فلا يحتاج إلى اعتماد التغيير التقديرى ، كما رجحه فى التسهيل .

انظر : الأشمونى ١٢٠/٤ بـشرح التصريح : ٢٠٠/٧ ، والتسهيل : ٢٦٧ .

هذا وقد أورد العلماء من هذا النوع سبعة ألفاظ : قُلُوبٌ ، دِلَامٌ ، شِمَالٌ ، عِفَّتَانٌ ، كِنَازٌ ،

إِمَامٌ ، وَهْجَانٌ . انظر الأشمونى والصبان ١٢٠/٤

(١١) أى بـ (مزيدتين) .

(١٢) فى الأصل : تَأْوُهُمَا .

(١٣) أى التاء التى كانت فى المفرد : قائمة .

(١٤) فى المتن المستقل ، بعد (اثنين) وقبل (وسلم) ، جاء قول المصنف : «وأغنى عن

متعاطفين» .

انظر كتاب الحدود للأبدي - ص ١٥ بترقيم الأصل .

٣٩- (أو : ما جمع بواو) - مضموم ما قبلها - (ونون) - مفتوحة - (رفعاً) -  
- أى فى الرفع - (وبياء) - مكسور ما قبلها - (ونون) - مفتوحة - (جرّاً  
ونصباً) - أى فى الجر والنصب .

ثُمَّ إِنَّ كَانَ آخِرَ الْاسْمِ الَّذِى يَرَادُ جَمْعُهُ ، صَحِيحاً أَوْ مَلْحَقاً بِهِ (١٥) :

لحقته هذه الحروف من غير تغيير .  
وإن كان آخره ياء قبلها كسرة ، نحو : قاضٍ : حذفت الياء ، نحو :  
جاءنى قاضون .

فإن أصله : قاضون . نُقلت حركة الياء إلى ما قبلها (١٦) ، طلباً للحقة .  
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين . وكذلك فى الجر والنصب .

وإن كان آخره ألفاً ، نحو : مصطفى : حذفت ألفه ، وبقي ما قبلها  
مفتوحاً ، نحو : جاءنى مصطفىون .

أصله : مصطفىون . قلبت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها .  
فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقي ما قبلها مفتوحاً لعدم موجب

تغييره (١٧) .

(١٥) الملحق بالصحيح ، ثلاثة أشياء :

أ - المعتل الجارى مجرى الصحيح : وهو ما آخره ياء أو واو ، ساكن ما قبلهما مشدتان  
أو مخففتان . نحو : مَرْمَى ، وَمَغْرَوْ ، وَلَيْلَى ، وَهَلْو .

ب - المهموز غير الممدود : نحو : رَشَاء .

ج - الممدود الذى همزته أصلية - نحو : قُرَاء . انظر الهمع : ٤٤ ، ٤٦١ .

(١٦) أى بعد سلب حركة ما قبلها ..

(١٧) فى الأصل : يغيره . وهناك علل أخرى لبقاء الفتح قبل الألف ، وهى : للدلالة على

الألف المحذوفة ، ولئلا يلتبس بالمنقوص . انظر : الهمع ٤٦٢ .

وأقول : العِلل فى مثل ذلك قد تعدد ، وكل يذكر ما يراه فى تطبيق القواعد ، ولأمانع .

(ويُشترط في إعرابه) - أى جمع المذكر السالم - (بعضه الحروف) (١٨):

- (١٨م) كَانَ - يعنى : ما يراد جمعه بها - (عَلَمًا :

لَمْ يَكُنْ عَلَمًا ، لَمْ يَكُنْ (١٩) ، عَاقِلٌ ) : لأن هذا الجمع أَشْرَفُ (٢٠) المجموع ، لسلامة واحده من التغيير . والمذكر العلم العاقل أَشْرَفُ من غيره . فأعطى الأشرَفُ الأشرَفَ .

فلا يُجمع بها : نحو : العَيْنُ . لَخُلُوهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ (٢١) - ولانحو : المرأة . لَخُلُوهُ مِنْ اثْنَيْنِ (٢٢) - ولانحو : وَاشْتَقَى - عَلَمًا . (٢٣) / [ص ١٦] لَكَلْبٍ - لَخُلُوهُ مِنْ وَاحِدٍ (١) .

(١٨) هناك شروط أخرى زيادة على هذه الشروط الخاصة ، ستأتى فى شروط التنقيح من ١٧ ، إذ الشروط العامة فيهما سواء . انظر : الهمع : ٤٢/١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، وياسين على التصريح : ٧٠/١ .

(١٨م) فى المتن المستقل : فإن : بالفاء .

(١٩) أى مذكر باعتبار المعنى ، لا اللفظ . انظر : الصبان : ٨٠/١ ، والهمع : ٤٥/١ .

(٢٠) فى الأصل : أَشْرَقَ .

(٢١) أى : عَلَمًا ، لَمَذْكَر ، عَاقِلٌ .

(٢٢) أى : عَلَمًا ، لَمَذْكَر . ولو مثل الشارح بـ (زَوْج) مراداً بها الزوجة ، - بدلا من : المرأة - لكان أَوْفَقَ . إذ يكون الخُلُوهُ فى (زوج) من الاثنين (علما ، لَمَذْكَر) - كما أراد - مع استيفائها بقية الشروط التى ستأتى (خال من تاء التأنيث ، ومن التركيب) .

بخلاف (المرأة) - كما مثل - فلم تستوف (خال من تاء التأنيث) .

ولو أراد أن يستوعب أمثلة الخلو من اثنين ، لذكر أيضا : الْحَجَرُ ، وَالشَّهْبَاءُ . - عَلَمًا لِفَرَسٍ -

إذ الخلو فى الأول من (علما ، عاقل) . والخلو فى الثانى : من (لمذكر ، عاقل) .

(٢٣) (علما) مكررة فى الأصل .

(١) أى : عَاقِلٌ .

ولو أراد الشارح أيضا أن يستوعب أمثلة الخلو من واحد ، لذكر كذلك : الْبَرَجِلُ ، وَزَيْنَبُ -

إذ الخلو فى الأول من (علما) . والخلو فى الثانى من (لمذكر) =

(خال) - كذا فيما رأيت . والصواب : خالياً - (من شاء الثانيش ، ومن التركيب) ، إسادياً كان أو مزجياً .

فلا يُجمع : نحو : طلحة<sup>(٢)</sup> لوجود التاء فيه - ولانحو : سيويه<sup>(٣)</sup> ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ<sup>(٤)</sup> . لوجود التركيب .

- (وإن كان) - يعنى : مايراد جمعه - (صفة ، فيشترط فيه :

أن يكون صفة لمذكر ، عاقل) ، لما تقدم<sup>(٥)</sup> .

فلا يُجمع : نحو : حائض . لأنه صفة لمؤنث - ولانحو : سابق - صفة لمؤنث - لأنه لغير عاقل .

(خال) - كذا فيما رأيت . والصواب : خالية<sup>(٦)</sup> (من شاء الثانيش) .

---

= وإنما استدركت على الشارح ما ذكرته فى الحاشيتين (١٠٢٢) ، بما رأيت من منطقتيه فى التصنيف ، والاستيعاب فى مثل هذا من شأن المنطقيين .

ولعله ترك هذا الإستيعاب ، لأنه أراد أن يسير فى التمثيل للخلو من : ثلاثة ، إلى اثنين ، إلى واحد . وهذه أيضاً منطقية أخرى .

(٢) أى علما لرجل - وأجاز الكوفيون جمع ذى التاء مطلقا هذا الجمع . انظر : الهمع ٤٥/٢ ، والرضى ٨٧٢٢ والأشمونى : ٨٧١

(٣) أجاز بعضهم جمع الكلامزجى مطلقاً . وبعضهم إن ختم بويه . انظر : شرح التصريح ٧٧٢ ، والأشمونى والصبيان ٨٧٢ ، والهمع ٤٢/١ .

وانظر أيضاً : الرضى ١٨٧٢٢ فله فيه تفصيل آخر .

(٤) برق : لمع . وتحره : أعلى صدره . اللسان : (برق ، نحر) .

(٥) انظر : أواخر سورة بترقيم الأصل .

(٦) فوق كلمة (خالية) فى الأصل ، وصنعت علامة سقط ، ثم كتب فى طرة الصحيفة العبارة التالية : « لكن قابلية لها ، أو تدل على التفضيل . كالمأقلون ، والأفضلون » .

والأسلوب فى الأصل مستقيم لا يبدو فيه سقط .

والذى يظهر من : أن هذه العبارة من تعليق أحد قراء النسخة أو أصلها ، أراد أن يظهر عما سيأتى من بقية الشروط بالعبارة الأخرى التى سلكها النحاة فى هذه المسألة : =

فلا يُجمع : نحو : علامة ، ونسابة (٧) . لوجود التاء (٨) .  
(ومن التركيب) - كذا فيما رأيت من النسخ - ولم آثره من غيره (٩) -  
(ليس) (٩م) - الصواب : ليست . لأنه للصفة ، على ماقررناه - (من باب :  
أَفْعَل - فَعْلَاء (١٠) ، ولأمن باب : فَعْلَان - فَعْلَى ، ولأما يستوي فيه المذكر  
والمؤنث) .

---

= إذ إن للنحاة تعبيرين : أحدهما : ليست الصفة من باب أفعل فعلاء ، ولأمن باب فعلان  
فعلى ... الخ ماذكره المصنف هنا . وكما صنع الأشمونى : ٨٧١ ، وابن الحاجب : ١٨٠/٢  
(الرضى) .

والآخر : أن تكون الصفة تقبل التاء ، أو تدل على التفضيل . كما صنع ابن هشام فى أوضح  
المسالك : ٧٧٨ (بشرح التصريح) .

وربط الصبان (٨٧١ سطر ٦ من أسفل) مسويا بين المسلكين . وكذلك الرضى : ١٨٢/٢ سطر ٧ .  
(٧) النسابة : البليغ العالم بالأنساب . اللسان .

(٨) إنما خرج (علامة ، ونسابة) بهذا الشرط ، مع أن التاء فيهما ليست للتأنيث ، وإنما  
هى لتأكيد المبالغة :

لأن المراد بتاء التأنيث المشروط الخلو منها : التاء الموضوعة للتأنيث وإن استعملت فى  
غيره . أو لأن التاء فيهما وإن لم تفد تأنيث المعنى فى الموصوف ، إلا أنها تفيد تأنيث  
اللفظ . انظر : الصبان : ٨٧١ س ٢٣ ، وياسين على التصريح : ٧٠/١ س ١٥ ، ٧١ س ٢ من أسفل .  
(٩) عبارة المصنف ( ومن التركيب ) هذه ليست فى النسخة التى اعتمدتها أصلا لتحقيق  
المتن المستقل . وإنما توجد فى النسخ الأخرى المساعدة . والخلو من التركيب لا يشترط  
فى الصفة .

انظر : شرح التصريح وياسين ٧٠/١ ، والأشمونى والصبان : ٨٠/١ .

وانظر أيضا : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ١٦ بترقيم الأصل ، وكذا الحاشية الرابعة منها .

(٩م) فى المتن المستقل : وليس .

(١٠) الرسم الإملائى فى الأصل هكذا : فعلى .

فلا يُجمع : نحو : أحمر . لأن مؤنثه : حمراء . بخلاف : نحو :  
الأفضل . لأن مؤنثه : فَضْلَى ، بضم الفاء .  
ولانحسو : سَكْرَانٌ . لأن مؤنثه : سَكْرَى . بخلاف : نحو : نَدَمَان . لأن  
مؤنثه : ندمانة (١١) .

ولا ما كان من الصفات على : فَعِيل - بمعنى : مفعول - أو فَعُول - بمعنى  
: فاعل - لأنه مما يستوى فيه المذكر والمؤنث .

فلا يجمع : نحو : جَرِيح ، وَصَبُور . لأنه لو جمع هذا الجمع ،  
لقليل في المذكر : جريحون ، وصبورون . وفي المؤنث : جريحات ،  
وصورات .

فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين ، مع عدم الاختلاف بين صيغتي  
المفردين في المذكر والمؤنث ، فيلزم مزية الفرع على الأصل (١٢) .  
فلو كان : فَعِيل - بمعنى : فاعل (١٣) - أو فَعُول - بمعنى : مفعول (١٤) -  
لجاز جمعه هذا الجمع ، لعدم المانع . أعني : مزية الفرع على الأصل ،  
لأنه يُفَرَّق فيه بين المذكر والمؤنث في المفردين ، فلا يلزم مزية الفرع  
على الأصل .

---

(١١) قال الصبان (٨٧١ س ٧ من أسفل) : «ندمانة: من المندامة ، لامن الندم» .

(١٢) التمراد بالأصل : المفرد - والتمراد بالفرع : الجمع .

(١٣) مثل : رحيم .

(١٤) مثل : عدوّ . إذا كان بمعنى : من وقعت عليه العداوة . انظر : الصبان : ٩٦٤ .

### [شرح شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف]

وسبب جعل المصنف إياها خمسة .

(وشروط (١٤م) بإعراب<sup>(١٥)</sup> الأسماء الخمسة) :

ومى : آَبَ ، وآَخَ ، وَحَمَّ ، وَقَمَّ - إذا زالت منه الميم - وَذُو -

(١٦) بمعنى : صاحب - (بهذه الحروف) (١٦م) .

يعنى : الوار فى حالة الرفع ، والالف فى حالة النصب ، والياء فى حالة الجر .

والالف واللام (١٧) : للعهد الذمى . لا الخارجى ، إذ لم يتقدم له

(١٨) ذكر (الالف) (١٩)

[الأول] (٢٠) : (أن تكون مفردة ، لامثناة ولاجموعة) :

---

(١٤م) فى المتن المستقل : وشرط .

هذا ، وانظر تعليقنا لبيان السبب فى ذكر المصنف لشروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - فى الحاشية التاسعة ص ١٩ بترقيم الأصل ، من كتاب الحدود للأبدي (وهو المتن المستقل) .

(١٥) فى الأصل : الإعراب .

(١٦) فى الأصل : وتوا . بألف بعد الواو . وكذا فى الموضوع التالى .

(١٦م) بعد (بهذه الحروف) فى المتن المستقل : أربعة .

(١٧) أى فى كلمة (الحروف) التى سبقت فى نص المتن قريئاً .

(١٨) أى المصنف .

(١٩) وإنما الذى سبق له : الواو . والياء . فى الباب السابق (جمع المذكر السالم) .

(٢٠) أى من شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف . وهذه الزيادة : من المتن المستقل .

(انظر : كتاب الحدود - للأبدي - ص ١٦ بترقيم الأصل) ، وأيضاً لمشكلة ما بعده .

فلو كانت مُشْتَاةً : أُعْرِبْتُ إعراب المُشَى . أو مجموعة : أُعْرِبْتُ بالحروف (٢١)

(الثنائي : أن تكون مَكْبُورَة . اخطرونا من أن تكون مصغرة ) :  
فإنها حينئذ تُعَرَّب بالحركات . تقول : هذا أُيِّكَ ، ورأيت أُيِّكَ ،  
ومررت بأبيِّكَ .

(الثالث : أن تكون مضافاً . اخطرونا من أن لا تكون مضافاً ) (٢٢) م :  
فإنها حينئذ تعرب بالحركات (٢٢) .

(الرابع : أن تكون مضافاً إلى غير ياء المتكلم . اخطرونا من أن  
تضاف إلى ياء المتكلم ) .

فإنها حينئذ تعرب بالحركات المقدرة (٢٣) .

وقال (٢٤) : الأسماء الخمسة - : لأن الأنصح في (الهن) : النقص (٢٥) - أي :  
حذف اللام - : فيعرب بالحركات (٢٦) .

---

(٢١) الأنسب أن يقول : أُعْرِبْتُ إعراب المجموع . لمشاكلته نظيره قبله ، وليعم أشواغ الجمع ،  
وليفصل المخرج بإعرابه من المستوفى للشرط ويمتاز .

(٢٢) في المتن المستقل : أن لاتضاف .

(٢٣) مثل : هذا أبٌ ، ورأيت أباً ، ومررت بأبٍ . وهذا فيما يتأتى فيه عدم الإضافة ، إذ أن (ذو ،  
وفو) ملازمان للإضافة . انظر : الأشموني والصبيان : ٧٣/١ .

(٢٤) أي على ما قبل الياء ، منع من ظهورها كسرة المناسبة . مثل جاء أبي ، ورأيت أبي ،  
ومررت بأبي .

(٢٥) أي المصنف .

(٢٦) أي إذا استعمل مضافاً . أما إذا استعمل غير مضاف كان بالإجماع منقوصاً .

انظر : شرح التصريح : ٦٤/١ .

والهن : كلمة كناية عن الشيء لا تذكره باسمه ، فمعناها : شيء . والهن : كناية عن الشيء  
يُستفحش ذكره . والهن : الفرّج . اللسان .

(٢٦) مثل : هذا هنك ، ورأيت هنك ، ومررت بهنك .



ثُمَّ ، لا حاجة لاشتراط : الإضافة / (١) [ص ٧] إلى غير الياء (٢) ، في  
(ذَر) : لأنها مُلَازِمة للإضافة إلى غيرهما (٣) .

### [شرح تعريف التنبيه]

٤ - (٦) التنبيه :

نَعَمْ اسْمٌ إِلَى مِثْلِهِ ( : يعنى : إلى اسم آخر . لِيَصَحَّ قوله .  
بشروط :

- اتِّفَاقُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ( : ك : الزيدَين ، والرجُلَين .

- ( أَوْ الْمَعْنَى الْمَوْجِبُ لِلتَّنْبِيهِ ) : ك : المَمَرَّين - فى تثنية أبى بكر  
وعمر (٣) ، رضى الله عنهما - والقَمَرَّين - فى تثنية الشمس والقمر - :  
إذ لولا المماثلة التى بينهما لم يَثْنَيَا (٤) .

٥ - والمراد بالاتفاق فى المعنى : كون حقيقة أحدهما هى حقيقة الآخر  
بعد طرح ما امتاز به أحدهما عن الآخر :

من العساورِض والمَشَخَّصات ، كما فى : الزيدَين .

أَوْ مِنَ الذَّاتِيَّاتِ، كما فى الحيوانات إذا أُريدَ ضمُّ حيوان إلى آخر،  
كالإنسان والقَرَس (٥) .

---

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى ص ٥ ، وهـ ص ٩ ، وهـ

ص ١٣ . وفيه هنا : «وقف محمد الكفوى على علماء جامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) أى : ياء المتكلم .

(٣) أى : إلى اسم جنس ، ظاهر ، غير مبيغة .

انظر : الأشمونى : ٧٣/١ . وانظر أيضا : الهمع : ٥٧٢ .

(٤) انظر تعريفهما فى هـ ٦ ص ١٨ .

(٥) مِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الشَّارِحَ يَرَى أَنَّ نَحْوَ (القَمَرَّينِ) مُثْنًى حَقِيقَةً . وفيه مذهبان : هذا

أحدهما . والآخر : أَنَّهُ مُلَحَقٌ بِالمُثْنَى . انظر : هـ ، وكذا المراجع المذكورة هناك .

(٥) بَأَنَّ قِيلَ فى تثنيتهما : حيوانان .

### [شرح تعريف المثني .

### والإخراج بمحتركات التعريف]

٤٢- (جاء المثني :

هو الاسم الصالح على اثنين ، بزيادة في آخره ) ، حال كونه (صالحاً<sup>٢٥</sup>)  
للتجريد وعطف مثله عليه )

نحو : الزيدين ، والعَمَرَيْن . إذ يصح فيهما التجريد والعطف ، نحو  
: زيد وزيد ، وعمرو وعمرو .

فلو دَلَّ الاسم على اثنين بغير الزيادة (٦) ، ك : شَفْع (٧) ، وَزَكَا (٨) .  
أو دل عليهما بالزيادة ، ولكن لا يصلح للتجريد والعطف (٩) ، ك : اثنين .

---

(٥) في المتن المستقل : صالح .

(٦) هذا محترز قول المصنف : ( بزيادة في آخره ) .

(٧) الشفع : خلاف الوتو وهو الزوج من القَدَد . اللسان .

(٨) في الأصل : ذكى . بالذال .

والزكا : الشفع من العدد . وقيل لهما (زكا) : لأن اثنين أُرُكَي من واحد .

ويقال فيه : زَكَا ، وَزَكَا . بالتثنية وعدمه . اللسان .

(٩) هذا محترز قول المصنف : ( صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه ) .

هذا ، وقد جعل الشارح الصلاحية للعطف المذكور والصلاحية للتجريد ، قيداً واحداً ،  
فأخرج به ما أخرج . ولم يجعل الصلاحية للعطف قيداً مستقلاً ، ليخرج به نحو (القمرين)  
 . وذلك لأن نحو (القمرين) مثني عنده ، كما تقدم في المبحث قبله . إذ للنحاة في مثله  
مذهبان : مثني ، أو ملحق بالمثني .

انظر : شرح التصريح ٦٦٨ ، وشرح اللوحة البدرية : ٢٦٨ ، والهمع : ٤١ ، ٤٠ ، ٤١ ، والأشمونى

٧٥/١ - ٧٧ ، والتسهيل : ١٢ ، وشرح كتاب الحدود في النحو : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ .

- لم يكن مثني (١٠) ، بل اسماً للتثنية (١١) .

### [شرح شروط التثنية]

(والتثنية شروط ثمانية<sup>(١١م)</sup>) .

الأول : الإعراف ، فلا يُثَنَّى : المثنى (١٢) ، ولا المجموع (١٣) على  
جمله (١٤) أى : المثني - ولا الجمع الذي لا نظير له فى الأحاد (١٥) ،  
اتفاقاً .

وفى غيره من جموع التكسير خلاف<sup>(١٥)</sup> .

---

(١٠) أى اصطلاحاً .

(١١) أى مثني لغوياً لاصناعياً اصطلاحياً .

(١١م) فى المتن المستقبل : ثمانية شروط .

(١٢) علة ذلك : اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة ، وتعقيد اللفظ وإعراف الثقيل ، ولأن الجمع  
يتضمن التثنية فلا داعى لها .

وأقول : ولأن تثنية المثنى تبلغ بالأحاد أربعة ، والجمع يغنى عن ذلك .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو : ١٠٤

وأما المسمّى بهما : فإن أعرب بالحروف ، امتنعت تثنيته مثلهما . وإن أعرب بالحركات

جازت ، ما لم يتجاوز خمسة أحرف . انظر : ياسين : ٦٧/١

(١٣) فى الأصل : حدة . بالتاء . والمقصود به : جمع المذكر السالم . وأطلق عليه :

المجموع على حد المثنى : لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة ،

ويسلم فيهما بناء الواحد . انظر : الأشمونى : ٨٧/١ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو :

١١٤م

(١٤) وهو الذى يعرف أحياناً : بالجمع المتناهي ، أو صيغة منتهى الجموع . مثل : مساجد ،

ومسابيح . وعلة منع تثنيته : ما تقدم فى هـ ١٢ من علتين : الثانية ، والثالثة .

هذا ، وحكم الجمع الذى على حد التثنية ، حكم التثنية فيما ذكر . إذ الشروط المذكورة

هنا لهما . وقد نبهنا على ذلك من قبل فى هـ ١٨ ص ١٥ .

(١٥) ممن أجاز التثنية : ابن مالك والرضى . انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والرضى : ١٧٧/٢

ففى عبارته (١٦٦) قَصُورٌ (١٦٧) .

(الثانى : الإعراب . فلما يثنى : المبنى .

- وأما نحو : هَـذَيْنِ ) - مَّا المثنى فيه مبنى ، نحو : اللذين ،  
واللتين ، وهاتين - ( فَيُفَعِّمُ موضوعه للمثنى (١٦٨) ، لا لأنها  
مثنى (١٦٩) حقيقة ) عند المحققين (٢٠) .

- وأما قولهم : مَنَانٌ ، و : مَنِينٌ (٢١) - فليست الزيادة (٢٢) فيهما للتثنية،

---

= والخلاف جارٍ أيضاً فى اسم الجمع .

وأما اسم الجنس : فيبدو من كلام الهمع (٤٢/١) أنه أقرب إلى جواز تثنيته من الكسر واسم  
الجمع . (وانظر : عجز هـ ١٤ ص ١٨ بترقيم الأصل) .

وأما جمع المؤنث السالم : فقد نص فيه الصبان (٧٦/١) على المتع . وأجازها الدنوشرى .  
انظر ياسين على التصريح ٦٧/١

(١٦) أى المصنف .

(١٧) أى لعدم ذكره كل محترقات الشرط .

(١٨) «قال الدنوشرى : المراد به : الاثنان .» انظر : ياسين على التصريح ٦٧/١ .

وانظر أيضاً : الصبان ٧٦/١ .

(١٩) فى المتن المستقل : مثناة .

(٢٠) «وعليه ابن الحاجب وأبو حيان . وقيل : إنها مثناة حقيقة، وأنها لما ثبتت أعربت .  
وهو رأى ابن مالك » انظر : الهمع : ٤٢/١ . وانظر أيضاً : التصريح وياسين : ٦٧/١ ، ٤٩ ، ٥٠ ،  
والصبان : ٧٦/١ ، وشرح الكافية : ٢٩/١ .

(٢١) مَنَانٌ ، ومَنِينٌ : استفهام عن المثنى المذكر النكرة بـ (مَنْ) على سبيل الحكاية فى  
الوقف ، رفعا ونصبا وجرا .

فـ (مَنْ) الاستفهامية هى أصل الكلمتين ، وهى مبنية طبعاً ، ثم زيد عليها الألف - أو الياء  
- والنون ، دلالة على حال المسئول عنه من التثنية والإعراب ، يقول القائل : جاء رجلان .  
فتقول سائلاً : مَنَانٌ ؟

انظر : الأشمونى والصبان : ٨٩/٤ ، ٩٠ ، والصبان : ٧٦/١ ، والهمع : ١٥٧/٢ ، والتصريح :

٢٨٧٢ - ٢٨٤ ، وياسين : ٦٧/١ .

(٢٢) أى : الألف - أو الياء - والنون .

بل للحكاية - بدليل : حذفهما وصلًا (٢٣) .

- وأما نحو : يازيدان ، ولا رجلين - فمثنى قبل البناء (٢٤) .

(الثالث : عن تركيب التركيب .

فلا يثنى : المركب تركيباً إسنادياً اتفاقاً (٢٥) ، ولا المركب تركيباً مزجاً - على الأصح (٢٦) - : لشبهه بالمحكي (٢٧) ، ولعدم السماع (٢٨) .

(٢٣) يقول القائل : جاء رجلان : فتقول سائلاً : مَنْ يَأْتِي ؟ - بَرَّة (مَنْ) إلى أصلها .

(٢٤) أى : فهما من بناء المثنى ، لامن تثنية المبنى - ولم تعارض التثنية البناء ، لأن البناء هو الطارئ على التثنية ، والحكم للطارئ .

انظر : ياسين على التصريح : ٦٧/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والهمع : ٤٢/١ .

(٢٥) فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى به ، أضيف إليه لفظ (ذوا ، أو : ذواتا) ، فيقال : ذَوَا تَأْبَطَ شَرًّا ... ، أى : صاحباً هذا الاسم . أو يقال : كلاهما يقال له تأبط شراً . ونحوه . وحكم الجمع الذى على حد التثنية ، كحكم التثنية فيه .

انظر : الصبان : ٧٦/١ ، والهمع : ٤٢/١ ، وياسين : ٦٧/١ ، والجمل : ٣٤٠ - ٣٤٤ ، وشرح الكافية : ١٨٦/٢ .

(٢٦) فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى به ، أضيف إليه (ذوا ، أو : ذواتا) كما فى المركب الإسنادى ، فيقال : ذَوَا مَعْدَى كَرِبَ ... ، ذوا سيبيويه .... - أو يقال : كلاهما يقال له معدى كرب ...

وجوز الكوفيون : تثنية نحو : بَعْلَبَك . فإن ثنيت على من جعل الإعراب فى الآخر ، قلت المَعْدَى كَرِبَانِ ... - أو على من أعرب إعراب المتمضيّين ، قلت : المَعْدَى كَرِبَ ...

وجوز بعضهم : تثنية ما ختم بـ يويه . تلحقه العلامة بلا حذف ، فتقول : السَّيْبِيُّهَانِ ... . وذهب بعضهم : إلى أنه يحذف عجزه ، فتقول : السَّيْبِيَانِ ... .

وفى شرح الكافية (١٨٦/٢) : إجازة تثنيته مطلقاً : معرباً ، أو مبنيّاً .

وفى جمل الزجاجى (٣٤١) : أن إجازة تثنية ما ختم بـ يويه عند من أعربه . وحكم الجمع فيه كحكم التثنية .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والجمل : ٣٤٠ - ٣٤٣ ، وشرح الكافية : ١٨٦/٢ .

(٢٧) أى : المركب الإسنادى .

(٢٨) وأيضاً : لطوله وكثرة فى الكلام . انظر : الجمل : ٣٤٣ .

(وأما المركب تركيباً إضافياً) - كأبى بكر - (فيسمى بثنائية المضاف عن ثنائية المضاف إليه) - وكذلك فى الجمع - فيقال : أبوا بكر ، و : أباء بكر (٢٩) .

وأجاز الكوفيون : تثنيتهما وجمعهما ، فيقال : أبوا البكرين (٣٠) ، وأباهى البكرين (٣١) .  
(الرابع : التثنية) .

فلما يثنى : العلم (٣٢) باقياً (٣٣) على علميته ، بل إذا أريد تثنيته (٣٤) ، قُدر تنكيره (٣٥) .

(٢٩) لو مثّل بأبو بكر) - على معنى : أبون - لكان أحسن ، لأن الحديث بصدد الجمع السالم ، لا المكسر . والمثال المستحسن صحيح وإن التبس بالواحد . انظره فى : شرح كتاب سيبويه - للرماني : ٣٦٦/١ - ٣٦٨ (قسم الصرف . بتحقيقنا) وحكم تثنية المركب الإضافى المذكور : عام فى الكنية وغيرها . انظر : شرح الكافية : ٨٦/٢ (٣٠) فى الأصل : أبو البكرين . برسم ألف واحدة بين الواو واللام .  
(٣١) هل إجازة الكوفيين عامة ، أو خاصة بالكنية ؟ لم أقف على بيان ذلك . هذا ، وبقي حكم المركب التقييدى العلم ، كالحَيوان الناطق : وفى ياسين : ٦٧/١ - نقلاً عن الدنوشى - : « والظاهر : أنه يثنى كل من الجزئين » . وفى الصبان ٧٧/١ : « ويظهر : أن المركب التقييدى العلم ، كالمزجى » .  
(٣٢) أى : ولا يجمع . انظر : الهمع : ٤٢/١ .  
(٣٣) فى المتن المستقل : العلم مادام باقياً .  
(٣٤) أى : وجمعه . انظر : الهمع : ٤٢/١ .  
(٣٥) ثم يعوض بعد التثنية - والجمع - عما سلب من تعريف العلمية : بتعريفه بأل ، أو بما يفيد فائدتها : كالإضافة فى مثل : زَيْدًا محمدٍ ، والنداء فى مثل : يا زيدان . . .  
وذهب بعضهم : إلى عدم التعويض .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والتبصرة : ٩٧/١ ، وشرح الكافية : ١٣٦/٢ ، ١٣٧ . =

(ولهذا لا يثنى<sup>(٣٦)</sup> الكنايات عن الأعلام ، نحو: فلان ، وفلانة<sup>(٣٧)</sup>) ،  
لأنها لا تقبل التنكير<sup>(٣٨)</sup> .

(الخامس : اتفاق اللفظ)

فلا يثنى : المختلفان فيه ، يعنى : إذا لم يتفقا فى المعنى الموجب  
للثنية<sup>(٣٩)</sup> .

(السادس : اتفاق المعنى<sup>(٤٠)</sup>) .

فلا يثنى : المشترك<sup>(٤١)</sup> باعتبار معنييه المختلفين ، فلا يقال: قرأان ،

= واستثنى من التعويض أشياء منها : جماديان - للشهرين - وعرفات ... لأن الثنائية  
والجمع فيها لم تسلبها العلمية ، لأن التلازم فيها جعلها كالشئ الواحد المسمى  
بالمثنى . انظر : الهمع : ٤٢/١ ، وشرح الكافية : ١٣٦/٢ ، ١٣٧ .

(٣٦) فى المتن المستقل : لا يثنى . والتاء أرجح ، لأن نائب الفاعل ظاهر مجازى التأنيث .  
انظر : الهمع : ١٧٧/٢ سطر ٤ ، وشرح الشذور : ١٧٤ ، والمصباح : ٥٧/٢ سطر ٦٧ من أسفل .  
(٣٧) فلان ، وفلانة : كنايةتان عن أعلام الأناسى ، ذكرنا وأنثى ، يجريان مجرى الأعلام : فى  
امتناع دخول أل عليهما ، وامتناع صرف (فلانة) .

انظر : شرح الكافية : ١٣٧/٢ ، والهمع : ٧٤/١ ، واللسان .

(٣٨) فى ياسمين : ٦٧/١ : « قال الدنوشى : .. لا تقبل التنكير ، لأنها وضعت موضع اسم  
الإشارة ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير ، فذلك ما أشبهها » .

وقال فى شرح الكافية (١٣٧/٢) : « ولا يجوز تنكير (فلان) كسائر الأعلام ، فلا يقال : جائئى  
فلان وفلان آخر ، إذ هو موضوع للكناية عن العلم » .

(٣٩) مثال ما لم يتفقا فى المعنى الموجب للثنائية : زيد ، وعمرو . فالثنائية ممنوعة :  
لاختلاف اللفظ ، وعدم الاتفاق فى المعنى المذكور .

ومثال ما اتفقا فى المعنى الموجب للثنائية : أبو بكر ، وعمر - كما سيأتى بعد أسطر ،  
وكما سبق بمبحث (شرح تعريف الثنائية) - فالثنائية جائزة على سبيل التقليل - فيقال :

القمران - مع الاختلاف فى اللفظ : للاتفاق فى المعنى الجامع بينهما والموجب للثنائية

(٤٠) هذا المشرط موضع خلاف ، سأبينه فى هـ ٤ ص ٦٨ بتزقيم الأهل .

(٤١) المشترك : اللفظ الواحد ، الدال على معنيين مختلفين ، فأكثر ، دلالة على السواء =

والمراد: الطُّهْر، والحَيْض . بل إذا / [ص ٨] أريد: طُهْرَانِ، أو: حَيْضَانِ  
(١) . ( خلافاً للحريري ) (٢) : في تجويزه تشية المشترك باعتبار  
معنييه (٣) .  
وصَحَّحَهُ بعضهم (٤) .

= عند أهل تلك اللغة . انظر : المزهري : ٣٦٩/١ .  
(١) القَرء ، والقَرْء : الحَيْض ، والطهر . على الضمة . وأصله : إمّا من : القَرء ، بمعنى : الوقت  
لأن الحَيْضَ يَجِيءُ لوقت ، والطهر يَجِيءُ لوقت وإما من : أَقْرَأَتِ النُّجُومُ ، إذا غَابَتْ . أقول :  
لأن الحَيْضَ يَجِيءُ فيَقِيبُ الطهر ، والطهر يَجِيءُ فيَغِيبُ الحَيْضَ . هذا ، والقَرْء والقَرء ،  
معانٍ آخر . انظر : اللسان .

(٢) الحريري : هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ، البصري .  
والحريري : نسبة إلى عمل الحرير ، أو بيعه . توفى سنة ٥١٦ هـ . الأعلام : ١٢/٦ .  
(٣) أي في قوله :

جَاءَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ ، عَيْنُهُ ، فَأَنْتُنِي بِلَا عَيْنَيْنِ  
حيث ثنى المشترك : العَيْن ، للذهب - في قوله : بالعين - والعين ، للباصرة - في قوله :  
عَيْنِيهِ - فقال : عَيْنَيْنِ .

والبيت في (المقامة الرحبية) من مقاماته .  
ومعناه : أن المحدث عنه جاد بالذهب حين أعمى بصره حُبّه للغلام موضوع المقامة ،  
وصولاً إلى ما يريد . فلما لم يحقق بُغْيَتَهُ انثنى ورجع بغير ذهب ولا بصر .  
انظر : مقامات الحريري : ٩١ ، وشرح مقامات الحريري - للشريشي : ٢١٠/١ ، والهمع : ٤٣/١ ،  
وشرح كتاب الحدود - للفاكهى - : ١٠٦ (بتحقيقنا) .

(٤) اختلف النحويون في اشتراط هذا الشرط السادس ، وهو : اتفاق المعنى .

- ١- فالجمهور - ومنهم مصنّفنا ، وشارحه - : يشترطون ذلك .  
وعليه : فلا يثنى المشترك ، ولا الحقيقة والمجاز - ولا يجمعان - وماورد من ذلك فشان أو  
لحن ، مثل : القلم أخذ اللسانين ، ... ، ... ، وبيت الحريري السابق .
- ٢- وبعضهم : لا يشترطه . وعليه : فيجوز تشية ماسبق وجمعه : قياساً على العطف -  
الذي هو في الأصل التثنية والجمع . وهو في المتنّفين والمختلفين جائز بالاتفاق -  
واعتباراً بما ورد من ذلك =



( وأما نحو (١م) : العَمْرَانِ ) ، مما اختلف فيه اللفظ -

٣- وبعضهم - وهو ابن مالك فى شرح التسهيل - : لا يشترطه عند أمن اللبس ، احتجاجاً بما ذكر فى المذهب الثانى . فيجوز تثنية ماسبق وجمعه عند أمن اللبس بتثنيته مراداً بها فردان لأحد معنييه . نحو : عندى عَتَيَان : مَنقُودَة ، ومَوْرُودَة . ( وابن مالك فى التسهيل ، وشرح الكافية : مع الجمهور ) .

( ومن الممكن أن نسلك الحريرى مع ابن مالك فى هذا المذهب ، لأن بيته السابق يماثل المثال المذكور قريباً المذكور قريباً . هذا إذا كان البيت هو كل معتمداهم فى معرفة رأى الحريرى ، إذ ليس فى أيدينا الآن شئ من كتبه كالملاحه ... ) .

٤- وبعضهم - وعليه ابن عصفور - : لا يشترطه عند اتفاقهما فى المعنى الموجب للتسمية ، نحو : الأحمران . للذهب ، والزعفران . ولا فيشترط .

٥- وبعضهم : بنى المسألة على جواز استعمال المشترك فى معنييه ، واللفظ فى حقيقته ومجازه . فإن قلنا به جازت التثنية والجمع ، وإلا فلا .

هذا ، وقد أورد على الجمهور : لِمَ منعتم تثنية المشترك وجمعه ، وأجزتم ذلك فى العلم المشترك ، مع أن نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته ، فهلاً أجزتم فى هذا ما أجزتم فى ذاك ؟

والجواب : أن بينهما فرقاً : إذ تثنية المشترك باعتبار معنييه ، تلتبس بتثنيته باعتبار فَرَدَيْ أَحَدٍ معنييه . وليس كذلك العلم .

( وقد أطلت فى هذا بعض الشئ تَوْفِيَةً للبحث ) .

انظر : الهمع : ٤٢/٨ ، والمصبان ٧٥/٨ ، ٧٦ - ٧٧ ، وشرح الكافية : ١٧٢/٢ ، وشرح الحدود : ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، وشرح التصريح : ٦٧/٨ ، والتسهيل : ١٢ .

هذه ، وأقول : أن النحاة يَفَرِّقُونَ بين نحو : ( الْقَلَمُ أَحَدُ اللِّسَانِينَ ) ، ونحو : ( الْعَمْرَانِ ) ، فيجعلون الأول من تثنية اللفظ حقيقة ومجازاً ، والثانى من التثليب .

مع أنهم صرحوا بأن التثليب مجاز . ( انظر : ٧٥ بعد ) . فلم لم يجعلوا الجميع من واد واحد ، وهو التثليب ؟

( لم ) ( نحو ) ليست فى المتن المستقل .

- إذ المراد : أبو بكر (٦) ، وعمر - (فمن باب التثنية) ، باستمارة اسم أحدهما للآخر (٧) ، للماثلة بينهما (٨) .

(السابع : أن لا يستغنى عن ثنيتين بثنية غيره ، نحو : سواء .

فإنهم استغنوا عن ثنيتين بثنية سي . (٩) فقالوا : سيان . ولم يقولوا :

(٥) هذه الفقرة استدراك على الشرط الخامس ، وهو : اتفاق اللفظ . ولذا جاءت في بعض نسخ المتن المستقل ، بعده . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ١٩ بترقيم الأصل ، والحاشيتان : الخامسة ، والثامنة منها .

هذا ، ونحو (العمران) : القمران ، والآبوان ، والحسنان ..... .

(٦) في الأصل : أبوا بكر .

هذا ، وأبو بكر : هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب ، التيمي ، القرشي . الصديق . مدة خلافته : سنتان وثلاثة أشهر ونصف . روى ١٤٢ حديثاً . مات سنة ١٣ هـ . الأعلام : ٢٣٧/٤ .

وعمر : هو أبو حفص عمر بن الخطاب بن نُفَيْل ، القرشي ، العدوي . أول من لقب بأمير المؤمنين . الفاروق . روى ٥٣٧ حديثاً . مات سنة ٢٣ هـ . الأعلام : ٤٥/٥ .

(٧) فيطلق عليه ، فيصيران متفقى اللفظ ، ويثنى بهذا الاعتبار قصداً [ليهما جميعاً] .

وواضح من كلام الشارح : أن هذا التثنية المذكور ، استعارة . وقيل : إنه مجاز مرسل .

وعلى الأول : صريح حاشية الدسوقي على المفتي - نقلاً عن تقرير دردير - : ٢٠٧/٢ ، وظاهر شرح الكافية : ١٧٢/٢ .

وعلى الثاني : صريح ياسين على التصريح : ٦٧/١ .

(٨) ولابد للمثلب من مزية : كالخفة ، أو التذكير ، أو الأشرفية ، ..... انظر : ح الدسوقي : ٢٠٧/٢ ، والمصبان : ٧٥/١ ، ٧٦ ، وشرح الكافية : ١٧٢/٢ .

والمثني على سبيل التثنية سماعي ، يحفظ ولا يقاس عليه . انظر : شرح كتاب الحدود : ١٠٥ ، وياسين : ٦٧/١ .

(٩) في الأصل : شي . بالشين . والصواب : من بعض نسخ مخطوطات المتن المستقل . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ١٩ بترقيم الأصل ، والحاشية العاشرة منها .

هذا ، وسواء الشيء ، وسيئة : مثله . وأصل (سيئ) : سيؤى - اللسان .

سَوَاءَانِ (١٠) ، على أن بعضهم قد حكاها عن بعض العرب (١١).  
(اللسان: أن يكون له) - أى للاسم الذى يراد تثنيته -  
(ثانى فى الوجود) -

فلا يثنى : مالا ثانى له فى الوجود (١٢) إذا قصد الحقيقة.  
(وَأَمَّا نَحْوُ (١٢)م) : القمران (١٣) - فى تثنية : الشمس ، والقمر - (فمن  
باب المجاز) ، بإطلاق اسم (القمر) على مسمى (الشمس) (١٤) -

(١٠) أى : كثيرا وقياسا .

(١١) انظر : الهمع : ٤٣/١ ، وياسين : ٦٧/١ ، والصبيان : ٧٧/١ ، واللسان : (سوا : ١٣٦ ص ٨  
من أسفل ، ١٣٧ ص ١٠ من أسفل) .

هذا ، ومثل (سواء) فى الاستغناء عن تثنيتهما :

- بَعْضُ : فَإِنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا عَنْ تَثْنِيَّتِهِ بِتَثْنِيَّةِ (جُزْءٍ) .

- ضَبْعَانُ : فُكِرَ الضَّبَاعُ ، وهى ضرب من السباع . فَإِنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا عَنْ تَثْنِيَّتِهِ بِتَثْنِيَّةِ (ضَبْعٍ)  
اسم للأنثى ، فقالوا : ضَبْعَانِ . ولم يقولوا : ضَبْعَانَيْنِ ، إلا شذوذا .

(وضبط الصبيان : ٧٥/١ : التثنية القياسية بفتح فضم (ضَبْعَانِ) ، وجعلها من تغليب للمؤنث  
على المذكر - وهذا يناقض ما فى اللسان : إذ أنه ضبط المثنى بفتح فسكون ، وصرح بأن  
(ضَبْعٍ) - بفتح فضم - يقال للمذكر والأنثى) .

- أَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءُ : فَإِنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا عَنْ تَثْنِيَّتِهِمَا - على رأى جمهور البصريين - بِكَلِمَةٍ ،  
وَكَلِمَتَيْنِ) . أسماء العَدَدِ - خلافاً للأخفش - غير مائة وألف : فَإِنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا عَنْ تَثْنِيَّتِهَا  
بمضاعفاتها -

انظر : الهمع : ٤٣/١ ، والصبيان : ٧٧/١ ، والتصريح وياسين : ٦٧/١ .

(١٢) مثل : الشمس ، أو القمر ، أو الثرى .

(١٣) (نحو) ليست فى المتن المستقل -

(١٤) انظر أمثلة أخرى مثل (القمران) : فى عجز هـ من نفس الصحيفة ، بترقيم الأصح -

(١٤) أطلق المصنف والشارح على نحو (القمران) : أنه مجاز - وكذا التصريح : ٧٧/١ - (وَأَمَّا

الصبيان : ٧٧/١ : فأطلق عليه : أنه تغليب . .

وكلا الإطلاقيين صحيح : لأنك عرفت - فى هـ ٧ ، ومحاذاة من الأصل - أن التغليب يضمن

## [شرح تعريف الاسم الذي لا ينصرف]

مع  
بيان عِلَل مَنَع الصرف ، وشرحها

٤٣- ( جاء الاسم الذي لا ينصرف (١٥) :

ما يدخله يَلْتَمِز قَرْنَتَانِ مِنْ يَلْتَمِز ، أَوْ يَلْتَمِز بِقَوْمٍ مَقَامُهُمَا (١٦) -  
أى : مَقَامِ الْعَلَتَيْنِ - .

= هذا ، وزاد السيوطى فى الهمع شرطين آخرين ، هما :

١- أن يكون التثنية اللفظ فائدة . فلا يثنى : كَلَّ ، وَأَحَد ، وَعَرِيبٌ ، وَدَيَّار : لإفادة الجميع العموم . فلا فائدة من التثنية . =

٢- أن لا يُشَبَّه الفعل . فلا يثنى : ( أَفْعَلُ مِنْ ) ، ولا ( قَائِم ) من : أَقَامَ الزَيْدَانِ : لأن الأول شبيه بفعل التعجب ، والثانى شبيه بمطلق الفعل .

وَرَوَى هذا الشرط : بأن مانع التثنية فى ( أَفْعَلُ مِنْ ) عرض من التركيب مع ( مِنْ ) ، فلا يعتد به ، إِذْ ( أَفْعَلُ ) - فِي حَدِّ ذَاتِهِ - يَصَحُّ أَنْ يُثْنَى .

وأقول : هذا الراء يمكن أن ينسحب أيضا على ( أَقَامَ الزَيْدَانِ ) .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والصبيان : ٧٧/١ . وانظر أيضا : ياسين : ٦٧/١ .

كما زاد الدنوشى شرطا ثالثا ، هو :

٣- أن لا يكون اللفظ اسم جنس يراد به التحقيق . انظر : ياسين : ٦٧/٢ . ( وانظر ما يتعلق باسم الجنس : فى هـ - ١٧ ص ١٥ بترقيم الأصل ) .

( ١٥ ) اختلف فى مأخذ ( ينصرف ) : من الصرف --- ، أو الصرف .. ، أو الإنصاف ....

انظر : التصريح و ياسين : ٢٠٩/٢ ، والأشمونى و الصبيان : ٢٢٨/٣ ، والهمع : ٢٤/١ .

( ١٦ ) لمَّا المصنف تَابَعَ إِبْنِ الْحَاجِبِ فِي الْكُفَايَةِ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ ، إِذْ أَنَّ لِلْجُمْهُورِ تَعْرِيفَيْنِ غَيْرَيْنِ هَذَا ، وهما : الاسم المعرب الذى لا يدخله التنوين ، أو ... الذى لا يدخله التنوين والجر بالكسرة .

انظر : الكفاية و شرحها : ٣٥/١ ، والهمع : ٢٤/٢ ، والأشمونى و الصبيان : ٢٢٨/٣ ، والتصريح

: ٢١٦/٣ ، وَأَبْنُ يَعِيشَ : ٥٨/١ .

وذلك : لأن الاسم لا يُمنع من الصرف حتى يكُمَل شَبْهَهُ بالفعل ، ولا يكمل شبهه به حتى يكون فيه قرعَتان مختلفتان : مَرَجع إحداهما اللفظ ، والآخرى المعنى . لأن فى الفعل فرعيتين بهذه المثابة : إذ فيه فرعية عن الاسم فى اللفظ - وهى : اشتقاقه من المَصْدَر - وفرعية فى المعنى - وهى : احتياجه للفاعل ونسبته إليه (١٧) .

وإذا كَمَل شبهه (١٨) به ، ثَقُلَ فيه ما يثقل فيه ، فلم يدخله التووين وكان فى موضع الجر مفتوحاً .

ثُمَّ بَيَّنَّ (١٩) العلل التسع بقوله :

(وجمعها) - أى : العلل التسع - (بعضهم فى بيتين فقال (٢٠) :

عَدَلٌ ، وَوَصَفٌ ، وَتَأْنِيَةٌ ، وَمَعْرِفَةٌ      رَعَجَةٌ ، ثُمَّ جَمْعٌ ، ثُمَّ تَرْكِيبٌ  
وَالْتَوْنُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ      وَوَزْنٌ فِعْلٌ . وهذا القول تقريباً (٢١)

(١٧) إنما لزم فرعيتان ، لا واحدة : لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة وضعيفة ، سواء فى الفعل أم الاسم - فاحتيط لتقويتها باثنتين . وأيضاً : لأن الواحدة معارضة بأصالة الاسم ، والاعتبار بالواحدة يؤدى إلى كثرة غير المنصرف ومخالفة الأصل ، وانجذاب الأصل إلى الفرع لا يكون إلا بأمر قوى .

انظر : شرح الكافية : ٣٦٨ ، وياسين : ٢٠٩٧ ، والصبان : ٢٢٧٣ ، والتبصرة : ٥١٠/٢ .

(١٨) فى الأصل : شبيهه .

(١٩) يعنى : المصنف الأبدى .

(٢٠) فى المتن المستقل : وجمعها بعضهم فى هذين البيتين . انظر : كتاب الحدود : ص ٢٠ بترقيم الأصل .

(٢١) البيتان من (البسيط) . وقبلهما فى المتن المستقل : ص ٢٠ - بيت ثالث يجمع العلل كلها ، وهو :

اجْمَعْ ، وَزِنْ ، عَادِلًا ، أَتَتْ بِمَعْرِفَةٍ      رَكِبَ ، وَزِدْ ، عُجْمَةً ، فَالْوَصَفُ قَدْ كَمَلَا  
كما أن هناك بيتين ، كل منهما على حدة يجمع العلل كلها أيضاً . وهما = :

: لَا تَحْقِيقُ (٢٢) . إذ قد اختلف في عدّها : فقليل : إنها تسع - كما قال المصنف (٢٣) - وقيل : إنها اثنان (٢٤) . وقيل : إنها أحد عشر (٢٤) .  
أر : تقريب على فهم المبتدئ . لأن ذكر (التسع) منظومة يقرب فهمها .

- (و زائدة) في البيت : منصوبة على أنها حكاية عن حال، في مثل قولنا : يمنع الاسم الصرف النون زائدة .  
 ولا يصح رفعها : على أن تكون خبر مبتدأ ، هو (النون) ، لأن هذه الجملة، وهي قولنا (النون زائدة) ، ليست من أسباب منع الصرف .  
 ولا : على أن تكون صفة لها (٢٥) ، لكونها نكرة وهي معرفة .  
 إلا أن يقال : اللام في (النون) زائدة ، بدليل : ذكر بقية الأسباب بالتنكير -

---

= جَمْعٌ ، وَوَزْنٌ ، وَعَدَلٌ ، وَصَفٌ مَعْرِفَةٌ . تَرْكِيبُ عُجْمَةٍ ، تَأْنِيثٌ ، زِيَادَتُهَا وَزْنُ الْمَرْكَبِ ، عُجْمَةٌ ، تَعْرِيفُهَا : عَدَلٌ ، وَوَصَفُ الْجَمْعِ ، زِدٌ ، تَأْنِيثُهَا انظر : شرح كتاب الحدود - للفاكهى - ١٢٥ وحواشيها .

(٢٢) الفقرة التالية في تفسير قوله في آخر البيت الثانى : تقريب . وانظر تفسير آخر للصبيان ٢٧٠/٣ .

(٢٣) وهذا ما عليه جميع جميع الكتب المتداولة . ونص الهمع (٢٥/١) : على أنه مذهب الجمهور .

(٢٤) لم أقف على من قال بذلك . وقيل أيضاً : ثمانية . وقيل : عشرة . انظر : المقتصد : ٩٦٥/٢ ، والصبيان : ٢٢٤/٣ ، والهمع : ٢٥/١ .

هذا ، ولعل الشارح ذكرنا لعدد : على معنى السبب

(٢٥) أى لكلمة (النون) .

### فِيْمَنْعُ الصَّـرْفُ :

١- مافيه ألف التانيث (٢٦) ، ك : حَبَلَى ، وصَحراء : لقيامها مقام علتين : لأنها زائدة لازمة لبناء ما هي فيه ، ولم تلحقه إلا باعتبار تانيث معناه .  
ففي المؤنث بها : فرعية في اللفظ - وهي : لزوم الزيادة حتى كأنها من الاصول - وفرعية في المعنى - وهي : دلالة على (لِأَنَّ) التانيث (٢٦) .  
وهو فرع عن التذكير ، لاندراج كل مؤنث تحت المذكر ، كشخص وإنسان ، من غير عكس - .

٢- وما كان على صيغة منتهى الجموع - وهو : ما كان أوله مفتوحاً ، وثالثه ألف مكسور ما بعدها ، يليها حرفان ، أو ثلاثة أوسطها ساكن - ك: مساجد، وقناديل : لأن فيه فرعية اللفظ - بخروجه عن صيغ الاتحاد العربية .

كما علم في موضعه (٢) - وفرعية المعنى - بالدلالة على الجمعية . وهي فرع الإفراد -

٣ - ومافيه الرّصْفِيَّة، مع زيادة الألف والنون (٣) غير صالح للهاء (٤) ك: سَكْران - إذ لا يقال في مؤنثه : سكراته - .

(٢٦) أى : مطلقاً : مقصورة أم ممدودة ، في نكرة أم معرفة ، في مفرد أم جمع ، في اسم أم

صفة . انظر : الهمع ٢٥/١ ، والأشمونى : ٢٣٠/٣ ، والتصريح : ٢١٠/٢ .

(١) في طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على وقف للكتاب ، ومكان الوقف - وهو : «وقف برواق الأروام» .

(٢) يعنى : في مضانّه من كتب النحو الأخرى ، إذ لم يتقدم له ذلك في هذا الكتاب .

(٣) وهو على : فعْلان - بفتح فسكون . انظر : التصريح : ٢١٣/٢ ، والأشمونى : ٢٣٤/٣ - ٢٣٥

(٤) في الأصل : بالهاء . والمراد : بالهاء ( ) : تاء التانيث . وإنما اشترط عدم صلاحية (فَعْلان) للهاء : لتبقى الألف والنون في حكم الزيادة ، بدليل سقوطهما في المؤنث (فَعْلَى) =

- ٤- أو مع <sup>(٥)</sup> وزن (أَفْعَل) غير صالح لها <sup>(٦)</sup> ، أيضاً ك: أحمر .  
 ٥- أو مع <sup>(٥)</sup> العَدْل <sup>(٧)</sup> ، ك : ثلاث <sup>(٨)</sup> . لأن الوصف فرع الموصوف ،  
 والمزيد فرع على ما زيد عليه ، ووزن الفعل فرع وزن الأسم - وكما أن  
 الاسم أصل والفعل فرع ، فكذلك وزنهما <sup>(٩)</sup> -  
 ففيه الفرعتان .  
 ٦- وما فيه العَلَمِيَّة، مع التركيب <sup>(١٠)</sup> : ك : بَغْلَبَكَّ <sup>(١١)</sup> .  
 ٧- أو مع <sup>(١٢)</sup> زيادة الالف والنون <sup>(١٣)</sup> : ك: مَرَوَان .

= أما التأنيث بالهاء : فيجعلها كالأصول ، يدلل وجودهما في المذكر والمؤنث . انظر  
 الأشموني : ٢٣٤/٣ .

(٥) أي : أو ما فيه الوصفية مع ....

(٦) أي : للهاء . وإنما اشترط عدم صلاحية (أفعل) للهاء : لئلا يضعف شبهه بلفظ المضارع ،  
 إذ تاء التأنيث لا تلحق آخره . انظر : التصريح : ٢١٢/٢ ، والأشموني ٢٣٥/٣ .

(٧) العدل مطلقاً : إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية ، لغير : قلب ، أو تخفيف ، أو إلحاق ،  
 أو معنى زائد . تحقيقاً أو تقديرًا . انظر : النظر الصبان : ٢٣٧/٣ ، وشرح الكافية : ٤٧/١ ،  
 وشرح كتاب الحدود - للفاكهى - : ١٢٧ ، والهمع : ٢٥/١ ، وابن يعيش : ٦٧/١ .

(٨) معدول عن ثلاثة ثلاثة . على مذهب الجمهور . انظر : الأشموني والصبان : ٢٣٨/٣ ،  
 والهمع : ٢٧ ، ٢٧١ ، .... وشرح الكافية ٤٧٤ ، والتصريح : ٢١٤/٢ ، والأصول : ٨٨/٣ ،  
 والتبصرة : ٥٦/٢ .

(٩) وأيضا : والمعدول فرع على ما عدل عنه . إذ تقدم له (العدل) . فلعله سها عن ذلك .

(١٠) أي : المزجي . انظر التصريح : ٢١٦/٢ ، والأشموني : ٢٤٩/٣ ، والهمع : ٣٢/١ .

(١١) بعلبك : موضع . اللسان : (بعل ، بكك) .

هذا ، وفي مثله إعرابان آخران : التضائيف ، وبناء الجزعين على الفتح . ما لم يكن آخر  
 الأول ياء فيسكن على الأعراب الثلاثة .

انظر : التصريح : ٢١٦/٢ ، والأشموني : ٢٤٩/٣ ، وابن يعيش : ٦٥/١ .

(١٢) أي : أو ما فيه العلمية مع ... (وكذا نظائره بعد) .

(١٣) مثلث الفاء ، وغير مقيد بسكون العين - بخلاف نظيره مع الوصفية ، كما سبق في هـ =



٨- أو التانيث: ك: طَلَحَ ، وزينب - عَلم امرأة - .

٩- أو العَجَمِيَّة : ك : إبراهيم .

١٠- أو وَزَنَ الفعل : ك: يزيد ، وَيَشْكُر .

١١- أو زيادة الألف (١٤) للإلحاق (١٥) : ك: أَرطَى (١٦) - علما - .

١٢- أو العدل: ك : عمر .

لأن التعريف فرع التنكير - لأنك تقول : رجل . ثم تقول: الرجل -  
والتركيب فرع الإفراد، والمزيد فرع ما زيد عليه ، والتانيث فرع  
التذكير، والعجمة فرع العَرَبِيَّة - إذ لغة كل قوم أصل بالنسبة إليهم -

= من نفس الصحيفة - انظر : التصريح : ٢١٧/٢ ، والأشمونى : ٢٥٧/٣ ، والهمع : ٣٧١ .

(١٤) أى : المقصورة . وإنما اختصت ألف الإلحاق المقصورة بمنع الصرف - مع العلمية - دون  
الممدودة : حملا للمقصورة على مثيلتها للتانيث ، لمشابهتها فى : أنها زائدة ليست  
مبدلة من شيء ، وأنها تقع فى وزن صالح لألف التانيث : كَأَرطَى ، وَسَكَرَى .

أما الممدودة ، فلم تشبه مثيلتها للتانيث : لأن المُلْحِقة مبدلة من ياء ومثيلتها مبدلة من  
ألف ، والياء ليست مانعة للصرف بخلاف الألف ، والملحقة لا تقع فى وزن صالح لألف  
التانيث : كعِنباء . إذ لاتأتى المؤنثة على مثالها . وأيضا : ضَعُفَ المؤنثة فى باب التانيث  
لكونها مبدلة ، فلم تنهض أن يحمل عليها غيرها .

وإنما حَمَلَتِ المُلْحِقة على مثيلتها ، ولم تستقل بالمنع مثلها : لأن المُلْحَق بغيره أنزل  
رُتَبَةً مِمَّا لَمْ يَلْحَقْ ، فتعلقت بها فى الحُكْم .

انظر : الأشمونى والصبان : ٢٦٢/٣ ، والهمع : ٣٧١ ، والتصريح : ٢٢٢/٢ ، وشرح الكافية :  
٣٧/٨ .

(١٥) الإلحاق: جَعَلَ كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها . انظر : الصبان  
: ٢٦٢/٣ ، وشرح الشافية : ٥٢/٨ ، والهمع : ٣٧/٨ .

هذا ، ومثل ألف الإلحاق المقصورة فى المنع من الصرف مع العلميّة ، تشبيها بألف التانيث  
: ألف التكثير . انظر : الهمع : ٣٧/٨ ، والأشمونى والصبان : ٢٦٢/٣ ، وشرح الكافية : ٣٧/٨ ،  
والتصريح : ٢٢٢/٣

(١٦) الأرطى : شجر ينبت فى الرَّمْل ..... اللسان : (أرط، رطا) .

- وَوَزْنَ الفعل فرع وزن الاسم - كما تقدّم (١٧) - والعدل فرع المعدول عنه .  
ففى كل ذلك : فَرَعَيْتَا اللفظ ، والمعنى .  
والحاصل : أن جميع ما يمنع من الصرف : اثنا عشر نوعاً :  
- خمسة مع التنكير ، وهى : مافيه ألف التأنيث ، أو الوصفية مع زيادة  
الألف والنون ، أو مع (١٨) وزن الفعل ، أو مع العدل<sup>١٨</sup> ؛ وما كان على  
صيغة مُنتَهَى الجَمْع .  
- وسبعة مع التعريف : وهى ما تقدّم (١٩) .

---

(١٧) تقدم قبل أسطر ، عند التذييل الوصفية ومامعها .

(١٨) أى : أو الوصفية مع .....

(١٩) تقدم قبل أسطر ، عند ذكره للعلمية ومامعها ، من رقم ٦ - ١٧ فى مكتب الكتاب .  
وإنما صرّح الشارح بأنواع العلل التى مع التنكير - عند إيراد هذا الحاصل - وأحال على  
ما تقدم فى أنواع العلل التى مع التعريف : لُبْعِي ذِكْرُ الْأَوَّلَى لِبَعْدِ ذِكْرِ الْأَوَّلَى - عند  
تفصيلها . من هذا (الحاصل) ، وقُرْبُ ذِكْرِ اثْنَانِيَّة - عند تفصيلها - من هذا (الحاصل) .  
وهذه منطقيّة فى التصنيف ، تعدّ محمّدة لأصحابها .

[شرح تعريف الفاعل - والإخراج بمحترزات التعريف]

م

بيان : جواز حذفه ، وأسباب الحذف

٤٥ - ( جـ ) الفاعل :

ما لا آى : اسم - (أُسْنِفَ بِهِ فِعْلٌ ، ثَمَّ ، مَقْدَمٌ) . عليه ، (فارغ) من الضمير ، (غير مصوغ للمفعول) .

فالسند إليه (٢٠) : يعم الفاعل ، والنائب عنه ، والمبتدأ ، واسم (كان) (٢١) .  
وتقييده (٢٢) بالفعل : يخرج : المبتدأ .

وتقييد الفعل بالتمام : يخرج : اسم (كان) (٢١) .

وبالتقدم (٢٣) : يخرج : متأخر الفعل عنه . ك : زيد ، من قولك : زيد قام . فإنه مبتدأ ، والفاعل ضمير مُسْتَكِنٌ فى الفعل (٢٤) .

وبأنه غير مصوغ للمفعول (٢٣) : يخرج : النائب عنه (٢٥) .

(٢٠) أى المفهوم من قوله (ما أسند إليه) .

(٢١) وأيضا : واسم (كان) . انظر : شرح كتاب الحدود : ١٩٤ .

(٢٢) أى : المسند إليه .

(٢٣) أى : وتقييد الفعل به ....

(٢٤) هذا مذهب البصريين . والكوفيون : يَجِيزُونَ كَوْنَ الْمَقْدَمِ فَاعِلًا . انظر : الهمع : ١٥٩/١ ، والتصريح : ٢٧٠/١ ، ٢٧١ ، ٢٦٩ ، والأشمونى والصبان ٤٦٤/٢ .

(٢٥) بقى على الشارح تقييد الفعل به (فارغ من الضمير) . فلعله اعتبره قتيلا لبيان الواقع . وقد اعتبره الهمع (١٥٩/١) : قيدا للاحتراز ، فأخرج به نحو : «وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا» - الأنبياء : ٣٢١ -

لكن في عبارته (٢٦) قُصُورٌ : لإفهامها انحصار الفاعل في (المسند إليه الفعل) ، وليس كذلك ، إذ يشاركه في ذلك : ما أُسْنَدَ إليه المصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والظروف ، والجار والمجرور (٢٧) .  
(يجوز) (٢٨) حذف الفاعل : بِمَا لِلْجَهْلِ بِهِ ، أَوْ لَغَرَضٍ [ص] لفظي ، أو معنوي .

فالأول) - أي : حذفه للجهل به - : (كـ: سَرِقَ الْمَنَاطِمَ) ، إذا جَهِلَتْ مَنْ سرقه .

(والثاني) - أي : حذفه لغرض (١) :- ( نحو قولهم : مَنْ طَابَتْ سِرِيرَتُهُ ، جَمِيعَتْ سِرِيرَتُهُ) .

فإنه لو قيل : حَيَمَ النَّاسَ سِيرَتَهُ - اختلفت السَّجْعَةُ (٢) . وَسَكَتَ (٣) عن التمثيل للثالث - وهو : حَذْفُهُ لأمر معنوي - لأنه كثير لا ينضبط (٤) .

(٢٦) أي : المصنف الأبدى .

(٢٧) وكذا بقية ما يعمل عمل الفعل في رفع الفاعل ، من : اسم الفعل ، واسم المصدر ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل ، .... انظر : شرح كتاب الحدود : ١٧٧ ، وشرح الشذور : ٣٨١ - ٤١٩ ، والتصريح : ٢٦٩/١ ، والأشموئى والصبيان : ٤٣/٢ .

(٢٨) من (يجوز) إلى (سيرته) في آخر نص المتن هنا : ليست في المتن المستقل .

(١) أي : لفظي .

(٢) أي : المصنف الأبدى .

(٤) ومن أمثلته : « وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا » - النساء : ٢٨/٤ - فقد حذف الفاعل ؛ لِغَلَمٍ بِهِ . وهو (الله) ، جل وعز .

هذا ، وانظر أسباب حذف الفاعل - بأوسع مما هنا - في : الهمع ١٦٧٤ ، والأشموئى والصبيان : ٦٧٢ ، والتصريح : ٢٨٦٨ .

### [فصل جديد]

#### فى

#### شرح شروط إعمال (إِذَنْ) (٥) النصب فى المضارع

(ويُشترط فى إعمال (إِذَنْ) فى المضارع النصب (شروطاً):  
أحدها : تصدُّرها (٦) .

(٥) انظر بياننا لسبب ذكر المصنف لشروط إعمال (إِذَنْ) - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - : فى الحاشية الثالثة مصر ٢٦ بترقيم الأصل من كتاب الحدود (وهو المتن المستقل).

هذا ، وقد اختلف فى كتابتها بالنون ، أو الألف . على أربعة أقوال :  
بالنون مطلقاً ، بالألف مطلقاً ، بالنون إن أعملت وبالألف إن ألغيت ، بالنون إن ألغيت  
وبالألف إن أعملت .

وهذا كله فى غير القرآن . أما فيه : فبالألف إجماعاً .

انظر : الهمع : ٢٣٢/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٩٧/٣ : وشرح الشافية : ٣١٨/٣ ، وشرح  
الكافية : ٢٣٨/٢ ، والتسهيل : ٣٣٣ ، والمفنى والدسوقي ١٧/٤ .

وهل هى : حرف ، أو اسم ظرف ؟ خلاف .

وعلى الحرفية : بسيطة ، أو مركبة ؟ - خلاف . وعلى التركيب : مركبة من (إِذْ ، وَأَنْ) ، أو من  
(إِذَا ، وَأَنْ) ؟ - خلاف . وعلى البساطة : ناصبة بنفسها ، أو بأن مضمرة بعدها ؟ خلاف .

أما على الإسمية : فبسيطة ، ناصبة بأن مضمرة . وهل أصلها : إِذْ ، أو إِذَا ؟ خلاف .

وهل يوقف عليها : بالنون ، أو الألف ؟ خلاف . هذا فى غير القرآن . أما فيه : فبالألف  
إجماعاً .

وهل معناها : الجواب والجزاء دائماً ، أو غالباً ؟ خلاف .

ثم هل : هى نوع واحد على ما فيه من الخلافات السابقة ، أو نوعان : حرف ناصب للمضارع  
مختص به ، واسم أصله (إِذْ ، أو إِذَا) غير مختص بالمضارع فلا ينصبه ؟ خلاف .

انظر : الهمع : ٦/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٩١ ، ٢٩٧/٣ ، والتصريح : ٢٣٤/٢ ، وشرح الكافية :  
٢٣٨ ، ٢٣٩/٢ ، والمفنى والدسوقي ١٧/٤ .

(٦) ونذهب القراء : إلى عدم اشتراط التصدير . انظر : التصريح : ٢٣٥/٢ . =

والثانى : استقبله .

والثالث : اتصاله بها ، أو انفصاله بـ : قَسَمَ ، أُنْدَاء ، أُوَيْدَلَا (النافية) (٧) .  
كقولك لَمَنْ قَالَ : غداً أَرْزُوكَ :- إِذَنْ أَكْرَمَكَ ، أَوْ : والله أَكْرَمَكَ (٨) ،  
أَوْ : يازيد (٩) أَكْرَمَكَ (١٠) ، أَوْ : لا أَكْرَمَكَ (١١) .

وقد (١٢) أشار (١٣) إلى ذلك بقوله :

(يَجْمَعُهُنَّ) - أى : الشرط - (قَوْلُ الشَّاعِرِ) (١٤) :

١- أَعْمِلْ (إِذَنْ) مَا إِذَا (١٥) أَلَيْسَكَ أَوَّلًا . . . وَسُقِيتَ فِعْلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا  
٢- وَأَجْزَلُ إِذَا أَعْمَلْتَهَا (١٦) أَنْ تُفْصِلَا . . .

= والعجب من الفراء : أنه يوجب الرفع إذا وقعت بعد اسم (كان) وأول مفعولى (ظَنَّ) ، مع  
عدم اشتراطه التصدر . انظر : الهمع : ٧/١ . . .

(٧) وجوز ابن بابشاذ : الفصل بالدعاء أيضاً . وابن عصفور والأبدى : بالظرف ، والكسائى  
وهشام : بمعمول الفعل . (مع رجحان النصب عند الكسائى ، والرفع عند هشام) .  
انظر : الهمع : ٧/٢ ، والمغنى : ١٩/١ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والأشمونى : ٢٨٩/٣ ، وشرح  
الكافية : ٢٣٧/٢ ، والتسهيل : ٢٣٠ .

(٨) (يعنى : إِذَنْ والله أَكْرَمَكَ .

(٩) فى الأصل : أَوْ ما يزيد .

(١٠) (يعنى : إِذَنْ يازيد أَكْرَمَكَ .

(١١) (يعنى : إِذَنْ لا أَكْرَمَكَ .

(١٢) فى الأصل : أَوْ قد .

(١٣) أى : المصنف الأبدى .

(١٤) (بعد هذا فى المتن المستقل : رحمه الله . انظر : كتاب الحدود : ص ٢٦ بترقيم الأصل .

(١٥) (الزيادة ليستقيم الرجز . وفى المتن المستقل : أعمل إِذَنْ إِذَا أَتَيْتَكَ .

(١٦) فى الأصل : إِذَا عملتها . برسم ألف واحدة بين الذال والهمين .

- بالبناء للمفعول (٢٧) - ويحتمل : أن يكون للفاعل (٢٨) ، والمفعول محذوف ، والالف (٢٩) للإطلاق ، أى : احذر أن تفعلها .

٢- (بِالْأَيْحَلَفِ) - مصدر : حَلَفَ (أَوْ يَصَادِقُ) ، وَأَوْ يَلَا ٣- وَأَنْ تَجِيءَ بِحَرْفٍ مُطْفِئٍ أَوَّلًا ٠ فَأَهْسَنُ الْوَجْهَيْنِ مَنْ لَا تُغْمَلَا فلر لم تصدّر (٢٠) : كما إذا وقعت بين ذى خبر وخبره (٢١) ، أو شرط وجوابه (٢٢) .

أو كان الفعل بعدها حالا : كقولك لمن قال : أنا أحيك : إذن صدقت (٢٣) .

أو فصل عنها الفعل بغير ما ذكر (٢٤) : كقولك : إذن أنا أكرمك .  
رجب إلناؤها ورقع الفعل بعدها (٢٥) :

(١٧) أى فى : (تُفَصَّلًا)

(١٨) فى الأصل : الفاعل .

(١٩) فى الأصل : ولام .

(٢٠) عدم التصدّر ، صادق على أمرين : أن تكون (إذن) متوسطة - كما ذكر الشارح - أو تكون متأخرة ، وهذا من الشرح : شروع فى بيان محترزات الشروط الثلاثة ، وأحكامها . وعللها .

(٢١) مثل : أنا إذن أكرمك .

(٢٢) مثل : إن تزرئى إذن أكرمك .

هذا ، وبقي من صور هذا القوسط : صورة ثالثة ، وهى : أن تقع (إذن) بين قسم وجوابه . مثل : والله إذن لا أكرمك - : إذ قد ذكروا أن لهذا التوسط - بالاستقراء - صوراً ثلاثاً . انظر : شرح الكافية : ٢٢٨/٢ - ٢٣٩ ، والنصبان : ٢٨٨/٢ ، والتصريح وباسين : ٢٢٤/٢ ، والهمع : ٧/٢ .

(٢٣) فى الأصل : إذا صدقت - موسم ألف واحدة بين الدال والصاد .

(٢٤) أى من : القسم ، والنقض ، و (لا) النافية . انظر : الشرط الثالث ، قبل سطور .

(٢٥) فى الصورة الأولى - من المحترز الأول - خلاف - وهى : ما إذا وقعت (إذن) بين ذى خبر وخبره :

فأجاز هشام : النصب بعد مبتدأ . وأجازه الكسائى : بعد اسم (إن) . وبعد اسم (كان) . وأجازه الفراء : بعد اسم (إن) . وأجازه أبو حيان - قياساً على قول الكسائى - : بعد أول =

لأنها عند توسطها : تشبه (الظن) المتوسط بين المفعولين - لأنها مثل (ظن) في : جواز تقدمها على الجملة ، وتأخيرها (٢٦) عنها ، وتوسطها بين جزئيه . ولذلك أعملت خطأ عليها - فكما يجب إلغاؤها عند التوسط (٢٧) ، كذلك يجب إلغاء (إذن) عنده (٢٨) .

وإذا كان الفعل حالا : لا يجوز نصبه ، لأنه لا يكون إلا مرفوعاً (٢٩) .

= مفعول (ظن) .

التنظر : الهمع : ٧/٢ ، والصبان ٢٨٨/٣ ، والتسهيل : ٢٣٠ .

(٢٦) الأولى : وتأخرها . ليشاكل نظيره قبله ويعدّه (تقدمها .... وتوسطها) .

(٢٧) وجوب إلغاء (ظن) عند التوسط بين المفعولين ، مثل : زيد ظننت قائم - كما ذكر الشارح - : هو مذهب الأخفش وابن أبي الربيع . أما مذهب الجمهور : فالجواز . (مع الاختلاف : الأعمال أولى ، أو هما سواء) .

انظر - في المذهبين - : الهمع : ١٥٣/١ ، وفي مذهب الجمهور - : التصريح : ٢٥٨ ، ٢٥٤/١ ، والأشموني ، والصبان : ٣٦٢/٢ ، وابن يعيش : ١٧ ، ٨٤/٧ ، وشرح الكافية : ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ ، والتبصرة : ١١٣/١ ، والتسهيل : ٧١ .

(٢٨) وكذلك يجب إلغاء (إذن) عند تأخرها ، بل أولى بلا خلاف . انظر - في هذا الحكم وعلته - : الهمع : ٧/٢ ، والأشموني : ٢٨٧/٣ ، والصبان : ٢٨٨/٣ .

هذا ، وفتنظر مثل تعليل الشارح للأعمال (إذن) ، في : الأشموني : ٢٩٧/٣ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، وابن يعيش : ١٧/٧ .

وانتظر تعليقات أخرى لإلغائها عند التوسط - وكذا : لإعمالها عند التصدر - : في : ح الدسوقي على المفنى : ١٩/١ ، وشرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والصبان : ٢٨٨/٢ ، والتصريح : ٢٣٤/٢ ، وابن يعيش : ١٧/٧ .

(٢٩) في الأصل : الأمر مرفوعاً .

هذا ، والتعليل الذي ذكره الشارح بقوله (لأنه لا يكون إلا مرفوعاً) ، لا يختلف كثيراً عن المعقل له ، وهو قوله : (.... لا يجوز نصبه) .

وانتظر لذلك تعليقات أخرى في : الصبان : ٢٨٧/٣ ، والدسوقي : ١٩/١ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والهمع : ٦/٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ .



وإذا انفصل الفعل بغير ما ذُكِرَ (٣٠) : كان جزءاً من الجملة ، فلم  
تَقَوَّ على العمل فيما بعده (٣١) .  
بخلاف: إذا فُصِّلَ بما ذكر (٣٠) ، لأنه ليس جزءاً منها ، بل :  
زائداً (٣٢) للتقوية (٣٣) ، أو للنفي . فقَوِّتْ على العمل (٣٤) .  
ولهذا لم يَضُرَّ الفصل بالقَسَمِ : بين المضاف والمضاف إليه في قولهم:  
إِن الشاةَ لَتَجْتَرُّ (٣٥) فَتَسْمَعُ صَوْت - وَاللَّهِ - رَبَّهَا (٣٦) .  
ولا : بين الجار والمجرور ، في قولهم : اشتريته ب - وَاللَّهِ - (٣٧) أَلْفِ  
درهم (٣٨) .

- 
- (٣٠) انظر : هـ ٢٤ من نفس الصحيفة بترقيم الأصل .  
(٣١) انظر تعليقات أخرى في: التصريح : ٢٣٥/٢ ، والصبان : ٢٨٨/٣ ، وشرح الكافية : ٢٢٧/٢ .  
(٣٢) في الأصل : زائدة .  
(٣٣) التقوية : بالنسبة للقسم ، والنداء .  
(٣٤) انظر - في هذا التعليل أيضاً - : التصريح : ٢٣٥/٢ - ١ وتعليقات أخرى - في : الهمع :  
٢٨٩/٣ ، والصبان : ٢٨٩/٣ ، وشرح الكافية : ٢٢٧/٢ .  
(٣٥) في الأصل : لتجير . واجْتَرَّتْ الشاة - وكلَّ ذِي كَرَشٍ - : أخرجت من بطنها ما تَمْضغه ثم  
تَبْلعه . اللسان .  
(٣٦) هذا القول حكاه أبو عبيدة . انظر : التصريح : ٢٣٥/٢ ، والأشمونى : ٢٧٧/٢ ، والهمع :  
٥٢/٢ وإجازة الفصل بالقسم بين المضاف والمضاف إليه ، في الاختيار : مذهب الكوفيين  
- وإن كان ظاهر كلام الإنصاف يُشعر بإجازته عند البصريين أيضاً .  
انظر التصريح : ٥٧/٢ ، ٥٨ ، والأشمونى : ٢٧٥-٢٧٧ ، والهمع : ٥٢/٢ ، والإنصاف :  
٤٣٥/٢ .  
(٣٧) في الأصل : هو الله . يرسم ألفين .  
(٣٨) هذا القول : حكاه - بدون كلمة (درهم) - ابن كيسان عن الكسائي . انظر : التصريح :  
٢٣٥/٢ .

ولو لم تتوسط (٣٩) إلّا بين عاطف<sup>(٤٠)</sup> ومعطوف : كقولك : فإذا أكرمك -  
- جاز: إعمالها ، وإلغائها (٤١) - وهو أجرد (٤٢) . كما أشار (٤٣) إليه في

---

(٣٩) أى : إذن . وهذا الحكم الآتى فى هذه الفقرة : مرتبط بمحترز الشرط الأول ، فهو مستثنى من الحكم الذى ذكرناه هناك .

انظر : الشرط الأول ، ومحتززه ، بحكم المحترز - فى الأصل بإزاء الأرقام (٦ ، ٢٠ ، ٢٥) على الترتيب .

(٤٠) أطلق الشارح - تبعاً لما فى الأبيات السابقة - لفظ (العاطف) . والمراد به : الواو ، والفاء . دون غيرهما .

وعلى الإطلاق : شرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والهمع : ٧/٢ ، والتسهيل : ٢٣٠ ، والألفية حيث قالت :  
(.. إذا إذن من بعد عطف وقفاً ) .

قال الدوشرى (فى ياسين على التصريح : ٢٣٥/٢) : « .. وظاهر إطلاق الألفية : يقتضى التسوية » . يعنى : بين الواو والفاء وغيرهما

و على التصريح بالواو والفاء : التبصرة : ٣٩٧/١ ، وابن يعيش : ١٦٧ ، والمغنى : ١٧١ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والأشمونى : ٢٨٩/٣ .

(٤١) انظر تعليل هذا الحكم ، فى : شرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والصبيان : ٢٨٩/٣ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والتبصرة : ٣٩٧/١ ، والهمع : ٧/٢ ، والدسوقي : ٢٠/١ ، وابن يعيش : ١٦٧ .

وانظر أيضاً تفصيلات أخرى فى المسألة ، فى . المغنى : ٢٠/١ ، والأشمونى : ٢٨٩/٣ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ .

(٤٢) أى : لأن (إذن) غير متصدرة فى الظاهر انظر : الصبيان : ٢٨٩/٣ ، وشرح الكافية : ٢٣٨ ، ٢٣٧/٢ .

(٤٣) أى : الشاعر ، فى الأبيات الثلاثة السابقة قبل سطور .

الآيات . وبه قرأ السبعة (٤٤) قوله تعالى: «وَإِذَا (٤٥) لَا يَلْبِسُونَ (٤٦) .  
خَلْفَكَ (٤٧) إِلَّا قَلِيلًا (٤٨) » - .

(٤٤) سبعة القراء ، هم : نافع (قارئ المدينة ، المتوفى سنة ١٦٩ هـ) ، وابن كثير (قارئ مكة ، المتوفى سنة ١٢٠ هـ) ، وعاصم سنة ١٢٧ هـ ، وحمزة سنة ١٥٦ هـ ، والكسائي سنة ١٨٩ هـ - قراء الكوفة - وأبو عمرو بن العلاء (قارئ البصرة ، سنة ١٥٤ هـ) ، وابن عامر (قارئ الشام ، سنة ١١٨ هـ) .

انظر : كتاب السبعة في القراءات - لابن مجاهد - : ٥٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٥ .

(٤٥) كتبت (إذا) بالالف مخالفاً منهاجنا في كتابتها بالنون من قبل : لأنها هنا في القرآن . انظر - هـ من نفس الصحيفة بترقيم الأصل .

(٤٦) في الأصل : يلبسون . بالسين .

(٤٧) (خلفك) : قراءة ابن كثير ونافع ، وأبى عمرو ، وعاصم في رواية أبى بكر ، وأبى جعفر . ووافقهم : ابن محيemen ، واليزيدى .

(وخلأفك) : قراءة حفص بن عاصم ، وقراءة ابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، وحيه قوب ، وخلفوا وافقهم : الحسن ، والأعمش .

انظر : كتاب السبعة : ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، والبخاري المصحف : ٦٦ ، ٦٧ ، وإدخال فضل البشر : ٧٠٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع (مكن - مجمع الفتاوى العربية : ١٣٩٤ - ١٩٩٤) : ٥ .

(٤٨) الإسراء : ٧٧

.....  
هذه والتزام أعمال (إذن) مع استيفاء الشروط : لغة أكثر العرب . والتزام إهمالها مع استيفاء الشروط : لغة أقل العرب .

انظر : الصبان : ٢٨٧/٣ ، ٢٨٩ ، واللهج : ٧/٢ ، والأشمونى : ١٩٧/٣ ، والتصرييح : ٢٣٥/٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٧، ٢٣٨/٢ ، وكتاب سيبويه : ١٧٣ .

## [شرح تعريف المنادى]

مع

بيان أحرف النداء - واستعمالها : قَرَبًا ، أو بُعْدًا

٤٦- (المنادى) (٤٩) :

هو الْمَنْدُوبُ (يا) ، أو الْمَدْعَى (٥٠) (الضاحي) (١) ~~المنادى~~ .

وهي : الهمزة - للقريب (٢) - نحو: أَزِيدُ أَقْبَلَ . وأَيْ ، وأَيَّا ، وهَيَّا -  
للبعيد (٣) ، أو نحوه : كالتائم ، ~~أو السامى~~ (٤) .  
(الحقيقي) : نحو : يازيدُ .

(٤٩) فى المتن المستقل : حذو المنادى . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ٢٦ بترقيم الأصل .

(٥٠) فى المتن المستقل : أو بإحدى .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى ها صه ، وهى صه ، وهى  
ص ١٣ ، وهى ص ١٧ . وفيه هنا : «وقف محمد الكفوى ، على طلبة العلم بجامعة الأزهر ، لله  
تعالى» .

(٢) هذا مذهب الجمهور - وخرق شيخ ابن الحَبَّاز إجماعهم ، فجعلها : للمتوسط . انظر :  
المغنى : ١/٦٨ ، والهمع : ١٧٦/٢ .

(٣) أما بالنسبة لـ (أَي) ، ففيها ثلاثة أقوال : للبعيد ، للقريب ، للمتوسط .

وأما بالنسبة لـ (أَيَّا) ، ففيها قولان : للبعيد ، للقريب .

وأما بالنسبة لـ (هَيَّا) ، ففيها قول واحد : للبعيد .

فأما بالنسبة لـ (يا) ، ففيها أربعة أقوال : للبعيد ، للقريب ، للبعيد والقريب ،  
والمتوسط ، للقريب .

انظر : الهمع : ١٧٢/٦ ، والتعويض : ١٦٢/٢ ، والأشمونى : ١٣٣/٣ ، والمعنى : ٨٧١ ، ١٧ ، ٣٢٢/٢ ،  
وابن يعين : ١١٨/٨ ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٢ .

(٤) بقى من أدوات النداء ، ثلاثة : آ ، أَيْ ، وآ .

أما (آ) ، ففيها قولان : للبعيد ، للقريب .

وأما (أَيْ) ، ففيها قول واحد : للبعيد .

فأما (وا) : فأجاز بعضهم استعمالها قليلا فى النداء الحقيقى ، للبعيد . والجمهور على =

- (أرقتديراً) (٥) : كقوله - تعالى - : "يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا" (٦) .

---

= أنها مختصة بالندبة .

انظر : الهمع : ١٧٢/١ ، والتصريح : ١٦٣/٢ ، وياسين عليه : ١٦٤/٢ ، والأشمونى والصبان : ١٣٤/٣ ، والمفنى ١/١٧ ، ٨١ ، ٢٩٧/٢ (والدسوقي عليه فى الموضع الثانى) ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٢ ، والمقتضب : ٢٣٣/٤ .

(٥) ولا يقدر إلا (يا) خاصة . انظر : المفنى : ٢٢٦/٢ ، والتصريح : ١٦٤/٢ .

(٦) يوسف : ٢٩٧/٢ .

## [شرح تعريف المبتدأ]

### ١. والإخراج بمحترزات التعريف

٤٧- (المبتدأ) : (٧)

هو الاسم ، المرفوع ، العاري عن العوامل اللفظية ، غير الزائدة -  
حالة كونه - : (مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمُحكَّفٍ به) مُعْتَمِدٌ على نفي  
أو استفهام (٨) .

فتَساوَل (الاسم) (٩) : الصريح (١٠) - نحو: زيد قائم - والمؤرَّل (١١) -  
نحو: عندي أنك قائم - والمرفوع وغيره ، وأسماء الأفعال (١٢) وغيرها ،  
والعاري عن العوامل اللفظية والمُقتَرَن بها .  
وخرج بتقييده (١٣) بلا المرفوع) : غيره .  
وبلا المجرد (١٤) عن العوامل اللفظية) : ما اقترن بها . كاسمى :  
(كان ، واما) .

(٧) في المتن المستقل : حد المبتدأ . انظر كتاب الحدود : ص ٢٢ بترقيم الأصل .

(٨) فالمبتدأ - على هذا - نوعان : مخبر عنه ، أو وصف رافع ....

مثال الأول : محمد فاهم .

ومثال الثاني : ما فاهم المحمدان ، أفاهم المحمدان ؟

وسنذكر ذلك الشارح في نهاية المبحث .

(٩) أي لفظ (الاسم) المذكور في أول التعريف .

(١٠) أي : الاسم الصريح .

(١١) في الأصل : والمول .

(١٢) مثل : هيَّهَات ، أُفٍّ ، صَهْ ، بمعنى : بَعْدَ ، تَضَجَّرَ ، اسْكُتْ .

(١٣) أي : بتقييد (الاسم) ، وهو المذكور في أول التعريف للمصنف .

(١٤) أي : وخرج بتقييده بلا المجرد ... ) . ويعنى به (المجرد) : ما سبق للمصنف من قوله :  
العاري .

- رَقِيْدًا<sup>(١٥)</sup> (الموامل) باللفظية ) : لأنه <sup>(١٦)</sup> لَا يَتَجَرَّدُ عن المعنوى ،  
إذ العامل فيه - على الصحيح - معنوى ، وهو الابتداء <sup>(١٧)</sup> .  
واللفظية <sup>(١٨)</sup> بـ (غير الزائدة) : لأنه لَا يَشْتَرُطُ [أَنْ] <sup>(١٩)</sup> يتجرّد عن  
الزائدة، نحو : يَحْسِبُكَ درهم<sup>(٢٠)</sup> ، وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ<sup>(٢١)</sup> .  
وبقوله (مُخْبِرًا عَنْهُ ، أَوْ وَصَفًا) : أسماء الأفعال <sup>(٢٢)</sup> . على أنها

(١٥) يمكن ضبط الكلمة : قَيِّدَ . أى : المصنف الأبدى .

(١٦) أى : المبتدأ . وفى الأصل : لأنها .

(١٧) هذا مذهب البصريين . وهناك ثلاثة مذاهب أخرى :

١- المشهور عن الكوفيين : أن العامل فى المبتدأ هو (الخبر) . فهو لفظى .

٢- وقال بعض الكوفيين : العامل فى النوع الأول من المبتدأ هو (الضمير العائد من الخبر إليه) . فهو لفظى أيضا .

٣- وقال بعض النحاة : العامل فى النوع الأول من المبتدأ هو (إسناد الخبر إليه) . فهو معنوى .

انظر - فى المذاهب الأربعة - : شرح الكافية ٨٧/١ - وفى الثلاثة الأول - : الهمع : ٩٤/١ ،  
والإنصاف : ٤٤/١ - وفى الأولين - : التصريح : ١٥٨/١ ، وابن يعيش : ٨٤/١ ، والأشمونى :  
١٩٣/١ .

(١٨) أى : وقَيِّدُ (اللفظية)

(١٩) الزيادة ليستقيم بها الكلام .

(٢٠) فالمبتدأ - حينئذ - مجرور لفظاً ، مرفوع تقديرًا أو محلاً . انظر : الصبان : ١٨٩/١ .  
هذله واختار الكافيجي - وصوّبه السيوطى - : أن (بحسبك) خبر مقدم ، لأنه محط الفائدة ،  
إذ القصد : الإخبار عن (درهم) بأنه كافيك . انظر : الهمع : ٩٣/١ .

(٢١) آل عمران : ٦٢/٣ . وزيادة (مِنْ) فى نحو الآية قياسية . أما زيادة (الهاء) فى نحو  
(بحسبك) فسماعية . انظر : الصبان : ١٨٩/١ .

(٢٢) أى : وخرج بقوله (مخبراً ...) . وفى الأصل : مخبر .

(٢٣) أى : لأنها - على الصحيح - أسماء غير صفات ، ولا يخبر عنها . انظر : الهمع : ١٠٥/٢ ،  
والأشمونى : ١٩٥/٣ ، ١٩٦ .

خرجت<sup>(٢٤)</sup> ب (المرفوع<sup>(٢٥)</sup>).

وإنما أخرجها غيره<sup>(٢٦)</sup> بهذا<sup>(٢٧)</sup> : لأنه لم يذكر المذكور (المرفوع) .

وبقوله (رايما لمكتنى به) : قائم . من قولك : أقائم أبوه زيد<sup>(٢٨)</sup> .

فوضح من هذا : أن المبتدأ ، إمّا :

ذو<sup>(٢٩)</sup> خبر : كزيد) ، من قولك : زيد قائم .

وإما وصف<sup>(٣٠)</sup> مُسند إلى الفاعل أو نائبه : ك (سارٍ، ومُكْرَم) ، من

قولك : أسار<sup>(٣١)</sup> ذان ؟ ، و<sup>(٣٢)</sup> ما<sup>(٣٣)</sup> كرم<sup>(٣٤)</sup> العمران .

(٢٤) أى : أيضاً .

(٢٥) أى : الذى هو القيد الأول ، قبل أسطر .

وإنما خرجت أسماء الأفعال بـ (المرفوع) : لأنها مبنية . لتقرر كونها مبنية ، فى : ص ١٣

بترقيم الأصل ، وكذا ما يتعلق بذلك فى المراجع المذكورة فى هـ ٢ منها .

(٢٦) أى : غير المصنف . والأولى : غيرى . لأن المصنف لم يتحدث عن إخراج فى المتن .

ولعل من هذا الغير : الأشمونى ، فانظره : ١٨٨/١ ، ١٨٩ .

(٢٧) أى : بـ (مخبراً ....)

(٢٨) أى : لأن (أبوه) لا يكتفى به الوصف قبله فى حصول الفائدة ، لاحتياج الضمير إلى

مرجع يسبقه . مع قطع النظر عن (زيد) .

ولكن يعرّب المثال هكذا : (زيد) مبتدأ مؤخر . و (قائم) خبر مقدم . و (أبوه) فاعل له

(قائم) . وفيه إعرابان آخران : انظر الصبان : ١٨٩/١ ، ١٩٠ ، والتصرييح : ١٥٧/١ .

(٢٩) فى الأصل : ذو . مؤلف .

(٣٠) أى : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل ، أو منسوب ، أو

(ذو) انتهى بمعنى : صاحب . انظر : الهمع : ٩٤/١ ، والتصرييح : ١٥٦/١ ، والأشمونى

والصبان : ١٩٠/١ ، وشرح الكافية : ٨٦/١ .

(٣١) لافرق فى الاستفهام والتعنى بين الهمزة و(ما) أو غيرهما . وقيل : هما فقط . هذا ،

واشتراط : الاعتماد على الاستفهام والتعنى : مذهب جمهور البصريين . وعدم الاشتراط :

مذهب الكوفيين والأخفش . واشتراطه استحسانا : مذهب ابن مالك .

انظر الهمع : ٩٤/١ ، والتصرييح : ١٥٧/١ ، والأشمونى والصبان : ١٩٠/١ ، ١٩٢ ، والتسهيل : ٤٤



## [شرح تعريف الخبر - والإخراج بمحترزات التعريف]

٤٨ - (جاء الخبر : هو الجزء المنظوم منه مع المبتدأ جملة) .  
فَخَرَجَ (٣٢) : فاعل الفعل . فإنه ليس مع المبتدأ (٣٣) .  
لَكِنْ دَخَلَ فِيهِ (٣٤) : فاعل الوصف المذكور (٣٥) . إذ يَتَنَظَّمُ منه مع  
المبتدأ جملة ، وهو ليس بخبر (٣٦) .  
(فـ ..... ) (٣٧) :

(الجار والمجرور ، والظرف :  
إِذَا وَقَعَا : صفة ، أَوْ مِلَّةٌ ، أَوْ حَالًا ، أَوْ خَيْرًا (٣٧) - : تَعَلَّقًا بمحذوف)  
وجوباً (٣٨) ، لأنهما معمولان والمعمول لأبد له من عامل .

---

(٣٢) أى بقول المصنف : ( مع المبتدأ ) .  
(٣٣) يل مع الفعل .  
(٣٤) أى : الخبر . والشارح شارح فى إيراد اعتراض على تعريف المصنف : بأنه غير مانع  
من دخول ما هو أجنبي عن الخبر فى الخبر .  
(٣٥) الوصف المذكور : هو النوع الثانى من نوعى المبتدأ . فانظره فى المبحث السابق .  
(٣٦) وإنما هو فاعل أو نائبه ، للوصف .  
فلو أن المصنف زاد فى تعريف الخبر بعد قوله ( مع المبتدأ ) عبارة : الذى ليس الوصف  
المذكور - لكان التعريف مانعاً من دخول ما هو أجنبي عن الخبر فى الخبر .  
(٣٧) كلمة ( فائدة ) : ليست فى الأصل . وإنما زيدتها من المتن المستقل .  
انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ٢٢ بترقيم الأهل .

(٣٨) فى المتن المستقل : أو خبراً ، أو حالا .  
(٣٨) أى إذا كان كَوْنًا عامًا . انظر : المغنى : ١٠٠/٢ ، والدسوقي عليه : ٩٧/٢ ، ١٠٠ ، والهمع  
: ٨٧/١ ، والتصريح : ٣٨٨/١ ، والأشمونى : ٢٠٣/١ ، والمباني : ٢٠٧/١ ، ١٩٢/٢ ، وياسين  
= . ١٤٢/١

### ثُمَّ ذَلِكَ الْمَحذُوفُ :

(نقضيده : كاشن ) ، أو نحوه (٣٩) - عند بعضهم (٤٠) - : لأن الأصل في الخبر والصفة والحال ، إلافراد (٤١) . بدليل : تقدير الفعل في ذلك بالوصف (٤٢) .

(٤١) : استلْقَرَّ ، أو نحوه (٤٣) - عند الأكثر (٤٤) - : لأن الأصل في

= هذا ، ووجوب التعلّق بمحذوف ، لم يُذكر فيه خلاف في الصفة والصلة والحال . انظر : المفنى : ٩٧/٢ ، والتصريح : ٣٤٠/١ ، والأشموني : ١٢٨/٢ (في الثلاثة) ، والهمع : ٨٧/١ ، والتصريح : ١٤٧/١ ، والأشموني : ١٦٣/١ (في الصلة) ، والتصريح : ٣٨٨/١ ، والأشموني : ١٩٢/٢ (في الحال) .

أما الخبر ففيه خلاف : قيل : ليس هناك متعلّق محذوف . وقيل : هناك --- وعلى الثاني : فقيل : المتعلّق يجب حذفه . وقيل : يجوز إظهاره . وقيل : إن نُقل ضميره المستتر فيه إلى الظرف وجب حذفه ، وإن لم يُنقل - بأن ذكر المتعلّق أولاً - جاز إظهاره . انظر : المفنى : ٩٧/٢ ، والهمع : ٩٨/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ ، وشرح الكافية : ٩٢/١ ، وابن يعيش : ٩٠/١ ، والأشموني والصبيان : ٢٠٠/١ . (٣٩) مثل : مُسْتَقَرَّ .

(٤٠) منهم : ابن مالك ، وابن السراج ، وابن جنى . ونسب أيضا إلى : سيبويه والأخفش ، وجمهور البصريين . انظر : الهمع : ٩٨/١ ، وشرح الكافية : ٩٣/١ ، والأشموني : ٢٠٧/١ ، والتسهيل : ٤٩ ، وابن يعيش : ٩٠/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ .

(٤١) انظر - تعليقات أخرى - في : الهمع : ٩٨/١ ، والأشموني : ٢٠٧/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ ، والمفنى : ٩٧/٢ ، وشرح الكافية : ٩٣/١ ، وابن يعيش : ٩٠/١ .

(٤٢) منع الرضى والدماميثى والصبيان : اقتضاء وقوع الجملة موقع المفرد أن تؤوّل بالمفرد . انظر : شرح الكافية : ٩٣/١ ، والصبيان : ٢٠٧/١ . (٤٣) مثل : كان .

(٤٤) منهم : الفارسي ، والزمخشري ، وابن الحاجب . ونسب أيضا إلى : سيبويه ، والأخفش ، وأكثر البصريين . انظر : الهمع : ٩٨/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ ، والأشموني : ٢٠٢/١ ، ٢٠٣/١ .

الْعَمَلُ ، الْفِعْلُ (٤٥) .

(ب)أ) فى الصلوة (٤٦) ، فَيَنْتَعِينَ فِيهَا تَقْصِيرٌ : مُسْتَقَرٌّ . لَهَا (٤٦) لِيَكُونَ بَالًا  
جملة (٤٧) .

وإنما لم يَجْزْ أَنْ يُقَالَ فى (جاء الذى فى الدار) : إِنْ الْمَقْدَرُ (مُسْتَقَرٌّ)  
خبر المحذوف - على حَدِّ قِراءة بعضهم (٤٨) : «تَمَامًا عَلَى الذى أَحْسَنُ  
٤٩٣» ، بالرفع (٥٠) - : لَهَا (٥١) قليل . وهذا التركيب مُطَرِّدٌ (٥٢) .

(٤٥) انظر - تعليلا آخر - فى : شرح الكافية : ٩٣/١ ، وابن يعيش : ٩٠/١ ، والهمع : ٩٨/١ .  
هذا ، وهل الخلاف بين الفريقين فى : أَيُّهُمَا يُقَدَّرُ (الْوَسْفُ ، أَوِ الْفِعْلُ) ، أَوْ أَيُّهُمَا أَوَّلَى ؟  
على الأول : ظاهر ابن يعيش : ٩٠/١ ، والمغنى : ٩٩/٢ ، وشرح الكافية : ٩٣/١ ، والتصريح :  
١٦٦/١ ، ٣٨٨ .

وعلى الثانى : صريح الهمع : ٩٨/١ ، والدسوقي : ٩٩/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٠٧/١ ، ٢٠٢ ،  
والتسهيل : ٤٩ .

هذا ، ولابن هشام رأى ثالث ، وهو : أَنَّهُ لَا يَتَرَجَّحُ تَقْدِيرُ الْمُتَعَلِّقِ اسْمًا وَلَا فِعْلًا ، بَلْ بِحَسَبِ  
الْمَعْنَى ... انظر : المغنى : ٩٩/٢ ، والصبان : ٢٠٧/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ .

(٤٦) وكذا فى صفة المبتدأ النكرة المخبر عنه بجملة مقرونة بالفاء ، نحو : رَجُلٌ فى الدار  
فَلَهُ دَرَاهِمٌ . انظر : المغنى والدسوقي : ٩٨/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٠٧/١ .  
(٤٦م) فى المتن المستقل : إِلَّا فى الواقع صلة ... فيه ... لَأَنَّ الصلوة .

(٤٧) انظر : علة وجوب كون الصلة جملة ، فى : شرح الكافية : ٣٥/٢ ، ٣٧ .

(٤٨) هم : يحيى بن يعمر ، وابن أبى إسحاق . ووافقهما : الحسن ، والأعمش  
انظر : البحر المحيط : ٢٥٥/٤ ، والإتحاف : ٣٦١ . وانظر أيضا : معانى القرآن - للزجاج - :  
٣٣٧/ .

(٤٩) الأنعام : ١٥٤/٦ .

(٥٠) على أن (أحسن) اسم خبر لمبتدأ محذوف . والتقدير : الذى هو أحسن .

(٥١) أى : حذف العائد المرفوع المبتدأ فى الآية - فى غير (أى) - مع عدم طول الصلة . كما  
هو مذهب البصريين . انظر : الهمع : ٩٨/١ ، والتصريح : ١٤٢/١ ، ١٤٤ ، والأشمونى : ١٦٨/١ ،  
وابن يعيش : ١٥٢/٣ ، والدسوقي : ٩٨/٢ .

(٥٢) الاستدراك المذكور فى هذه الفقرة ، ينقله النحاة عن ابن يعيش . انظر الصبان : ١٦٣/١ .

### [شرح تعريف المفعول به]

(المفاعيل خمسة<sup>(٥٣)</sup> :

٤٩ - مفعول به ) : وهو ما وَقَعَ عليه فِعْلُ الفاعل .

٥٠ - والمراد بوقوع الفعل : تعلُّقُ بشيءٍ لا يُعَقَّلُ الفعل إلا بعد تَعَقُّلِهِ<sup>(٥٤)</sup> .  
فلا يَرِدُ عليه :

نحو : ماضربْتُ زيدا ، و: لاتضرب زيدا<sup>(٥٥)</sup> - : لِتَوَقُّفِ فَهْمِ الفعل  
وتعقله<sup>(٥٦)</sup> على (زيد) ونحوه .

ولا المفعول فيه<sup>(٥٦)</sup> [ص ٢٢] - وهو: الطرف - : لأن تعقل<sup>(١)</sup> الفعل ليس  
بعد تعقله<sup>(٢)</sup> ، بل الأمر بالعكس : لأن المراد بـ (الفعل) : الحدث -  
الذي هو : المصدر - وهو لا يدلّ على (الزمان ، المكان) إلا بالالتزام ،  
فيتوقف تعقلهما<sup>(٣)</sup> عليه .

---

= ٢٠٢ ، وياسين ١٤٧٨ ، والمفنى : ٩٨٧٢ ، وابن يعيش : ٩٠٧١ .

(٥٣) اقتصر المصنف على بيان أنواع المفاعيل ، دون أن يذكر تعريف واحد منها ، فتكفل  
المشارح بذلك .

(٥٤) في الأصل : تعلُّقه .

(٥٥) أى : فلا يرد .. بأن يخرج من المعروف . بل هو داخلٌ فيه بمقتضى التفسير السابق ،  
لمعنى وقوع الفعل -

(٥٦) هو معطوف على كلمة (نحو) . أى : ولا يرد ... بأن يدخل في المعروف . بل هو خارجٌ  
منه بمقتضى ....

(١) في الأصل : يعقل . بالياء .

(٢) في الأصل : يعقله . بالياء .

(٣) في الأصل : يعقلهما . بالياء . =

### [شرح تعريف المفعول فيه]

#### [الإخراج بمحتركات التعريف]

- ٥١- (ومفعول فيه <sup>(٤)</sup>) : وهو ما فَعِلَ فيه فَعْلٌ <sup>(٥)</sup> ، مذكور لفظاً أو تقديرأ <sup>(٦)</sup> ، من زمان أو مكان .
- فخرج : نحو: يَوْمَ الجمعة طَيَّبَ . لأنه - وإن فَعِلَ فيه فَعْلٌ <sup>(٧)</sup> - لكنه ليس بمذكور لفظاً أو تقديرأ .
- ٥٢- والمراد بالزمان : اليوم ، واللييلة ، وأجزاءهما - كالساعات ، والأوقات - وما تركب منهما : كالجمعة ، والشهر ، والسنة .

- 
- = هذا ، وفى ناصيب المفعول به خلاف . انظر : التصريح وياسين ٣٠٩/١ ، وشرح الكافية : ١٢٨/١ ، والهمع : ١٦٥/١
- (٤) هو معطوف على (مفعول به) فى أول المبحث السابق مباشرة، ويسميه البصريون : طرفاً . والفراء : مَحَلًّا . والكسائى وأصحابه : صِيفَةً : انظر : التصريح : ٣٣٧/١ .
- (٥) المراد بالفعل : الْحَدَّثَ . لا الفعل الاصطلاحي : لأنك إذا قلت : ضربت أمس - فقد فعلت لفظ (ضربت) اليوم ، أى تكلمت به اليوم . وأما ما فعلته بالأمس فهو (الضرب) الذى هو مضمون (ضربت) . انظر : شرح الكافية : ١٨٣/١ .
- (٦) مثال الملفوظ : صَلَّيْتُ اليوم عند البيت . ومثان المقدَّر : الصوم اليوم عند الفجر .
- هذا ، وناصب المفعول فيه : الفعل بنوعيه المذكورين . انظر : التصريح : ٣٤٠/١ ، والأشمونى : ١٢٧/٢ ، والهمع : ١١٥/١ ، والتبصرة : ٢٠٤/١ .
- (٧) إذ لا يَخْتَلُو من فعل .

[شرح تعريف المفعول معه  
والإخراج بمحركات التعريف]

٥٣- (مفعول معه<sup>(٨)</sup>) : وهو المذكور بعد الواو، لمصاحبة<sup>(٩)</sup> معمول  
فعلٍ لفظاً أو معنى<sup>(١٠)</sup>.  
فخرَجَ<sup>(١١)</sup> : مآذكر بعد الفاء، وغيرها<sup>(١٢)</sup> . نحو : زيدٌ فعمرو .  
و<sup>(١٣)</sup> : مآذكر<sup>(١٤)</sup> بعد الواو للمصاحبة معمول : بأن لا تكون<sup>(١٥)</sup> الواو  
للمصاحبة ، نحو : جاءني زيد وعمرو قبله أو بعده<sup>(١٦)</sup> .

- 
- (٨) هو معطوف على (مفعول به) في أول المبحث السابق على سابقه ، أو على (مفعول  
فيه) في أول المبحث السابق مباشرة . وكذا يقال في نظيريه بعد بما يناسبهما .  
(٩) المراد بالمصاحبة : مُشاركة المذكور بعد الواو للمعمول قبلها في الفعل المتقدم في  
وقت واحد . انظر شرح الكافية : ١٩٤/١ ، وانظر الأمثلة في الحاشية التالية .  
(١٠) مثال الفعل لفظاً : عِشْتُ وَالْمُذَقِّقَ . ومثال الفعل معنى : ما لي والكذب .  
(١١) أي بقوله (المذكور بعد الواو)  
(١٢) أي من بقية حروف العطف .  
(١٣) أي : وخرج . أي بقوله (المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول)  
(١٤) في الأصل : فعمرو وماذكر . بواو واحدة أقرب مكاناً في رسمها إلى الميم بعدها منها  
إلى الراء قبلها . وإنما زُدتْ واوٌ أخرى : لِقَلْبَةٍ (عمرو) في أمثلة النحويين ، ولمُشَاكَلَةِ  
نظائره في أمثلة المبحث .  
(١٥) في الأصل : لا يكون . بالياء . والياء - وإن كانت جائزة ، لأن اسم الناسخ (الواو) مؤنث  
مجازي ، إذ الشارح قد عبّر عن حروف الهجاء بضمير المؤنث في قوله قبل سطرين  
(وغيرها) - إلا أن الأرجح التاء ، لكون اسم الناسخ ظاهراً مجازي التانيث . انظر المراجع  
المذكورة في هـ ٣٦ ص ١٧ بترقيم الأصل .  
(١٦) لأن التقييد بالقبليّة أو البعديّة يناهض المصاحبة . فالعطف في مثله واجب ، لعدم  
كون الواو للمصاحبة . انظر : التصريح : ٣٤٣/١ ، ٣٤٤ .

أو للمصاحبة، ولكن المصاحب غير معمول<sup>(١٧)</sup> كقولك: زيد وعمرو<sup>(١٨)</sup>  
أخواك . .

ولا يتنقض الحد بيثّل قولنا: جاثى زيد وعمرو<sup>(١٩)</sup> معه -: لأن  
المصاحبة ليست من الواو<sup>(٢٠)</sup> .

والمراد بـ (الفعل لفظاً) : الفعل<sup>(٢١)</sup>، واسما الفاعل والمفعول<sup>(٢٢)</sup>،

---

(١٧) أى : غير معمول فعل لفظاً أو معنى . انظر التعريف فى أول المبحث .  
(١٨) العطف فى مثل هذا المثال - مما لا يتقدم الواو فيه إلا مفرد - واجب . انظر : الهمع :  
٢٢٧/١ ، والتصريح : ٣٤٤/١ ، ٣٤٣ ، والأشمونى : ١٣٥/٢ ، وشرح الكافية : ١٩٨/١ - (وأرى :  
أن خلاف الصيمرى وغيره ، المذكور فى هذه المواضع : لا يتأتى فى هذا المثال - لأن محلّ  
خلافهم فى مثل : كُلُّ رَجُلٍ وَصِيَّتَهُ . وانظر أيضاً : (التبصرة : ٢٥٧/١ )  
(١٩) فى الأصل : وعمر . وإنما زِدْتُ الواو : لمثل ما ذكرت فى نظيره فى هـ - ١٤ .  
(٢٠) ومن هنا يجب العطف فى المثال المذكور ، لأن الواو - حينئذ - لا يمكن أن تكون نصاً  
فى المصاحبة ، الذى هو أساس النصب فى المفعول معه . راجع : الصبان : ١٣٤/٢ ص ١٣ - ٧  
من أسفل .

(٢١) انظر مثاله فى : هـ - ١٠ .

(٢٢) مثل : المجتهدُ صاعِدٌ والمجدُّ ، والغنيُّ مذمومٌ واليخَّلُ .

والصفة المشبهة (٧٣) ، ونحوها (٧٤) .

وب (٧٥) (الفعل تقديرًا) : غَيْرُهَا ، مَا يُسْتَنْبَطُ مِنْهُ مَعْنَى الْفِعْلِ . نحو : مَالِكٌ زَيْدًا ، أَوْ : مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا . أَيْ : مَا تَضَعُ (٧٦) .

(٧٣) يَكْرَهُ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ مُشَكَّلٌ : لِأَنَّ الذِّهْنَ اسْتَثْنَوْا الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ وَاسْمَ التَّفْضِيلِ مِنَ الْعَمَلِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ . وَحُجَّتُهُمْ : أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ مَا يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَهُمَا لَا يَعْمَلَانِ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ .

انظر : الصبيان : ١٣٤/٢ ، ١٣٦ . وانظر أيضًا : المغننى والدسوقي : ١٩٦/٢ (فى الحديث عن : حَسْبُكَ وَزَيْدًا دَرَهْمًا) .

وأقول : لعلَّ الشارح سَهَا فى نكوه المشبهة ، أَوْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ فِي عَامِلِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ بِمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ : مِنْ أَنَّهُ مَا تَقْدَّمَ الْوَاوُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبْهِهِ . بَلْ يَأْخُذُ بِغَيْرِهِ : مِنْ كَوْنِ الْعَامِلِ : الْوَاوُ ، أَوْ فِعْلًا مَضْمُرًا بَعْدَهَا ، أَوْ الْخِلَافِ .

( انظر فى العامل : الهمج : ٢١٩/٦ ، والتصريح : ٣٤٣/٢ ، وشرح الكافية : ١٩٥/١ بوالأشمونى والصبيان : ١٣٥/٢ ، وابن يعيش : ٤٩/٢ ، والتسهيل : ٩٩ ) .

أَوْ لَعَلَّهُ لَا يَسْتَثْنِي الْمَشْبَهَةَ ، وَيَكُونُ هَذَا شَيْئًا انْفَرَدَ بِهِ ، أَوْ تَابَعَ فِيهِ غَيْرُهُ مِمَّا لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ . وَقَدْ يَكُونُ مَبْعَثُ الْإِحْتِمَالِ الْآخِيرُ - لَوْ قَبَّحَ - : أَنَّ الْمَشْبَهَةَ تَنْصَبُ مَعْمُولَهَا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، فَلَا مَانِعَ مِنْ اسْتِصْحَابِ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْعَمَلِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ الَّذِي هُوَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ( انظر فى تشبيه المفعول معه بالمفعول به : الهمج : ١٦٥/١ ، والتصريح : ٣٢٣/١ ، ٣٢٣ ) وَأَتَمُّهَا أَقْوَى فِي الْعَمَلِ مِنْ فِعْلِهَا الْإِلَازِمُ - بِدَلِيلِ نَصْبِهَا التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ - وَالْإِلَازِمُ يَنْصَبُ الْمَقْمُولُ مَعَهُ ، وَأَنْ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ قَدْ يَعْمَلُ فِيهِ مَا فِيهِ رَاحَةُ الْفِعْلِ كَالْإِشَارَةِ عِنْدَ الْفَارَسِيِّ وَغَيْرِهِ ( انظر فى مذهب الفارسي : الهمج : ٢٢٠/١ ، والتصريح : ٣٤٣/١ ، والأشمونى والصبيان : ١٣٥/٢ ) .

(٧٤) كَالْمَعْدَرِ ، وَاسْمُ الْفِعْلِ : مِثْلُ يَعْجِبُنِي عَمَلُكَ وَالْإِخْلَاصُ ، وَحَسْبُكَ وَزَيْدًا دَرَهْمًا . انظر : الأشمونى والصبيان : ١٣٤/٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، والهمج : ٢١٩/١ ، ٢٢٠ ، والمغننى والدسوقي : ١٩٦/٢ ، ١٩٧ .

(٧٥) أَيْ : وَالْمُرَادُ بِهِ .

(٧٦) وَالنَّصْبُ فِي نَحْوِ الْمَثَالَيْنِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، وَاجِبٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ - وَتَقْدِيرُ الْعَامِلِ - كَمَا نَكَرَهُ الشَّارِحُ - عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْجُمْهُورِ . وَالَّذِي قَوَّى تَقْدِيرَ الْفِعْلِ فِيهِمَا :



### [شرح تعريف المفعول له

### - والإخراج بمحتركات التعريف]

- ٥٤- (ومفعول له (٢٧) : وهو مفعِلٌ لِأَجَلِهِ فَعَلَ (٢٨) مذكور .  
فَدَخَلَ : نحو : ضربته تأديباً . لأن التأديب فعل لأجله فعلٌ مذكور ،  
وهو الضرب .  
وخرج : نحو : أعجبنى التأديب . لأنه (٢٩) - وإن فعل لأجله فعلٌ ،  
من : الضرب ، والشتم ، وغيرهما - إلا أن الفعل المفعول لأجله (٢٩) لم  
يُذكر ، لأن المذكور الإعجاب ، ولم يفعل لأجل التأديب .  
٥٥- فالمفعول له : عِلَّةٌ غَائِيَّةٌ لِلْفِعْلِ ، أى : سَبَبٌ حَامِلٌ لِلْفَاعِلِ عَلَى  
الفعل .  
والفعل : قد يكون سَبَباً للمفعول له فى الخارج ، وقد لا يكون .  
فالأول : نحو : ضربته تأديباً . لأن الضرب سبب للتأديب فى الخارج .  
والثانى : نحو : تعدتُ جُبناً . فإن التُّمُودَ ليس سبباً للجبن فى  
الخارج .

---

= الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ، والجار والمجرور الذى الأصل فى العمل فيه الفعل .  
انظر : شرح الكافية : ١٩٦/١ ، ١٩٧ ، والأشمونى والصبان : ١٣٦/٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، والتصريح :  
٣٤٥/٨ ، والهمع ٢٢٧/٤ ، والتسهيل : ٩٩ ، وابن يعيش : ٥٠٢ .  
(٢٧) انظر : هـ ٨ . ويستعمل المفعول له أيضاً : المفعول لأجله ، ومن أجله . انظر : التصريح  
: ٣٣٤/١ ، والأشمونى : ١٢٢/٢ .  
(٢٨) المراد بالفعل : الحدث . لا الفعل الاصطلاحي . وسيذكر الشارح ذلك فى نهاية  
المبحث . وانظر أيضاً : شرح الكافية ١٩٧/٤ - وكذا : ١٨٢/١ منها (عند تفسير نظير هذا  
اللفظ فى تعريف المفعول فيه )  
(٢٩) أى التأديب .

والمَرَاد بـ **(الفِعْل)** (٣٠) ههنا: المَصْدَر (٣١)، لا الفعل الاصطلاحى ،  
والمصدر مذكور فيه ضمناً .

### [شرح تعريف المفعول المطلق

### - وإخراج بمحتركات التعريف]

٥٦ - (ومفعول مطلق) (٣٢): وهو ما ليس مَعْبُوراً (٣٣) ، مِنْ مَصْدَر (٣٤) :

(٣٠) أى المذكور فى تعريف (المفعول له) أول المبحث .

(٣١) يعنى : الحَكْمَةُ . انظر : هـ - ٢٨ .

هذا ، والمفعول به إذا توقرت فيه شروطه - جاز نصبه وجره بحرف تعليل : فإن كان مجزئاً  
من آل والإضافة - فالنصب أكثر . وإن كان مقترباً بآل ، فالجر أكثر . وإن كان مضافاً ،  
استوى نصبه وجره .

وإن فقد فيه شروط ماعدا الثالث ، بعد - ، وجب جره عند شارده .

وشروطه على حثف فيها : المَعْتَكِرِيَّة ، والقَلْبِيَّة ، واليَعْتَرِيَّة ، والاشْتِرَاكِيَّة مع فعله فى التوقرت  
والفاعل ، ...

والمشهور : أنه لا يسمى مفعولاً له إلا المنصوب .

انظر : التفسير : ٣٢٦/٣ ، والهمع : ١٩٤/٨ ، والأشمونى والصبان : ١٢٢/٢ ، وشرح الكافية :  
١٩٧/٨ ، وابن يعيش : ٥٢/٢ .

هذا ، وفى ناهى المفعول له خلاف . انظر : الهمع : ١٩٤/٨ ، والتفسير : ٣٣٧/٨ ،  
والصبان : ١٢٢/٣ .

(٣٢) انظر : هـ - . وإنما سمى مفعولاً مطلقاً : لأنه لم يفتقر بجوارى غيره من بنية المفاعيل .  
انظر الهمع : ٣٢٦/٨ ، والتفسير : ٣٢٢/٨ ، والأشمونى والصبان : ١١٠/٢ ، وشرح الكافية : ١١٣/٨ .  
وإنما لم يفتقر : لأنه من مفعول الفاعل حثيفة بخلاف بقية المفاعيل ... ، ولأن العامل  
يصل إليه دائماً بدون حرف جر لا لفظة ولا تقدير . انظر ياسين : ٣٢٣/٨ ، والأشمونى  
والصبان : ٩٩/٢ ، والهمع : ١٨٦/٨ ، وشرح الكافية : ١١٣/٨ ، وابن يعيش : ١١٠/٢ .

(٣٣) إنما حثف بالذبح دون غيره : لأنه الذى يشترك مع المفعول المطلق : فى أنه  
قد يجىء مبدئاً لنوع عامله ، أو تنهده مثل : ماسياتى بعد - : ضربك ضرباً أليماً . ومثل :  
ضربك ضربتاً . انظر : الأشمونى والصبان : ١٠٩/٢ .

(٣٤) بيان له (هـ) -

مفيد توكيد عامله (٣٥) ، أو بيان نوعه (٣٦) ، أو عَدَدِه (٣٦) .  
فَخَرَجَ (٣٧) : المصدر في نحو قولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَ أَلِيمٍ - : لأنه خبر .  
 و (٣٨) : (مُذِيرًا) ، من قوله - تعالى - : «وَلَّى مَذْأَبًا» (٣٩) . لأنه حال (٤٠) ،  
 لا مصدر .

و (٤١) : المصدر المؤكّد في قولك : أَمَرْتُ سَيِّرَ سَيْرٍ - : لأنه ليس مؤكّداً  
 لعامله (٤٢) .

ودخل : أنواع المفعول المطلق :

- ما كان منها منصوباً : نحو : ضربت ضرباً ، أو : ضرباً شديداً (٤٣) ،  
 أو : ضربتين (٤٤) .

(٣٥) أى توكيد الجانب المصدريّ لعلامة فقط . وهو الحَدَث . لأن العامل قد يدلّ على أكثر  
 من الحدث ، كما لو كان فعلاً ، مثلاً . انظر : الأشموني والصبان ١٠٩/٢ ، والتصريح وياسين  
 ٣٢٣/١ ، وشرح الكافية : ١١٤/١ .

(٣٦) أى زيادة على التوكيد فيهما - إذ التوكيد موجود في الأنواع الثلاثة - إلا أنه غير  
 مقصود فيهما . انظر : التصريح : ٣٢٣/٢ ، ٣٢٤ ، وياسين : ٣٢٤/٢ ، والصبان : ١١٠/٢ .  
 هذا ، وأمثلة الأنواع الثلاثة - كما ستأتى فى أواخر المبحث - على الترتيب : ضربت ضرباً  
 ، وضربت ضرباً شديداً ، وضربت ضربتين .

(٣٧) أى بقوله (ليس خبراً) .

(٣٨) أى : وخرج . أى بقوله (من مصدر)

(٣٩) النمل : ١٠/٢٧ ، والقصص : ٣٧/٢٨ .

(٤٠) أى مؤكّدة لعاملها . وهى كلّ وَصْفٍ يستفاد معناه من صريح لفظ عامله ، مع التخالف  
 بينهما لفظاً أو التوافق فيه . انظر : الهمع : ٢٤٥/١ ، والأشموني : ١٨٥/٢ ، والتصريح : ٣٨٧/١ .  
 (٤١) أى : وخرج . أى بقوله (مفيد توكيد عامله) .

(٤٢) [إذ عامله المبتدأ (أمرت) ، وهو لم يؤكد . وإنما أكد الخبر (سَيْرَ) الأول] .

(٤٣) أى : ضربت ضرباً شديداً .

(٤٤) أى : ضربت ضربتين . والأمثلة الثلاثة على الترتيب : للمؤكّد ، والمبيّن للنوع =

- أو مرفوعاً<sup>(٤٥)</sup> ، لأنه نائب عن / [ص ٢٣] الفاعل : غَضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ .  
٥٧ - والمراد بـ (المصدر)<sup>(١)</sup> : اسم المعنى المنسوب للفاعل أو  
للتائب عنه : كالأمر ، والضرب . فإنهما اسما المعنى<sup>(٢)</sup> المنسوب إلى  
الفاعل [أو إلى التائب عنه]<sup>(٣)</sup> في قولك : أَمَرَ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ عَمْرُو .

---

= ، والمبين للعدد .

- هذا ، وفي ناصب المفعول المطلق تفصيل وخلاف . انظر : الهمع : ١٨٦/١ ، ١٨٧ .  
(٤٥) أى : أو ما كان منها مرفوعاً . وإن كان المرفوع لا يسمى فى الاصطلاح مفعولاً مطلقاً ،  
بل نائب فاعل . انظر : المبين : ١١٠/٢ .  
(١) أى المذكور فى تعريف (المفعول المطلق) أول المبحث .  
(٢) رسمت فى الأصل هكذا : المعنى .  
(٣) زيادة يحسن بها الكلام . ويمكن أن لاتزاد ، فتكتب الفقرة هكذا : « ... للفاعل - أو  
للتائب عنه - : كالأمر ، والضرب .  
فإنهما ... إلى الفاعل فى قولك : أمر زيد ، وضرب عمرو »

## شرح تعريف النعت = والإخراج بمحترزات التعريف

مع

بيان حكمه في تبعيته لمنعوت

٥٨- (النعت) (٤) .

هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد (٥) ، (المشعر بعلامة :  
- فيه) - أى : صفة من صفاته - إن كان (حقيقياً) ، نحو : مررت برجل  
كريم .

٥٩- (أو فيما تعلق به) (٦) إن كان (سببياً) (٧) : وهو ما رفع ظاهراً  
متلبساً بضمير الموصوف - نحو : مررت برجل كريم أبوه .  
ثم هو :

٦٠- موضح للمنعوت - أى : رافع عنه احتمال الشَّرْكَ (٨) - إن كان  
(معرفة) .

(٤) في المتن المستقل : حد النعت . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ٢٣ بتقرير الأصل .

هذا ، و (النعت) : مصطلح الكوفيين - و (الوصف ، والصفة) : مصطلح البصريين . وربما  
استعملوا (النعت) أيضاً . انظر : انهمع : ١١٦٢ .

(٥) الإعراب الحاصل : أى الموجود في المتبوع في تركيب ما - والمتجدد : أى الذى يكون  
في تركيب آخر . وسواء في ذلك الإعراب اللفظي أو التقديرى ، أو المحلج .

(٦) في الأصل : أو ما فى تعلق به .

(٧) وكذلك إن كان (مجازياً) - كما سيأتى فى أواخر المبحث - : وهو المشعر بعلامة نى ما  
تعلق بالمتبوع ، وكان رافعاً ضميره . وانظر فيه أيضاً : التصريح : ١٠٩٧٢ .

(٨) تفسيره (موضح) بهذا ، أحد تفسيريين . والآخر : رافع عنه الاشتراك اللفظي الذي أتى في

المعارف على سبيل الاتفاق . انظر : التصريح : ١٠٨٧٢ ، والمصباح : ٥٩٧٣ .

٦١- ومخصص له - أى: مُقَلَّل الاشتراك فيه (٩) - إن كان (نكرة) (١٠) .  
فـ (كـرِيم) فى قولنا : مررت برجل كريم (١١) - مقلَّل الشركة فى  
(رجل) .

و(الخيَّاط) فى قولنا : مررت بزيد الخياط (١٢) - رافعٌ عن (زيد)  
احتمال الشركة .

فـ (التابع) (١٣) : مُتناول لكل من التوابع الخمسة .  
وخرج بـ (إشعاره بعلامة فيه ، أو فى متعلِّقه) : ماعداه منها . فإن جميعها  
ماعداه لا يدلُّ على معنى فى متبوعه ، بل فى نفسه .

- (النعته إن كان جارياً على ما (١٤) هو له) - وهو الحقيقى - : (فَيُطْبَعُه) -  
أى : من هو له - (فى أربعة من عشرة :  
فى واجه من : الرفع ، والنصب ، والجر .

---

(٩) وتفسيره (مخصص) بهذا، أحد تفسيرين . والآخر : رافعٌ عنه الاشتراك المعنوى الواقع  
فى النكرات على سبيل الوضع . انظر : التصريح : ١٠٨/٢ .  
وانظر فى مثل تفسير الشارح للمصطلحين : التصريح : ١٠٨/٢ ، وشرح الكافية ٣٠٢/١ ،  
والصبان : ٥٩/٣ (الثانى)

(١٠) كون النعت موضحاً أو مخصصاً : هو الأصل والغالب فيه . وقد يكون لغيرهما : من  
المدح ، والذم ، والترحم ، والتوكيد ، والتعميم ، والتخصيص - مقابل التعميم - ،  
والتفصيل ، والإبهام ... أنظر : التصريح وياسين : ١٠٨/٢ والأشمونى والصبان : ٥٩/٣ ،  
وشرح الكافية : ٣٠٣/١ ، والهمع : ١١٦/٢ ، والتسهيل : ١٦٧ ، وابن يعيش : ٤٧/٣ .  
(١١) وكذا : كريم أبوه .

(١٢) وكذا : الخياط أبوه .

(١٣) أى المذكور فى تعريف (النعت) أول المبحث . والشارح - بهذا - شارحٌ فى بيان  
الجنس والفصل فى التعريف .  
(١٤) فى المتن المستقل : من .

وواجب من : التعريف ، والتذكير .

وواجب من : الإفراد والتثنية ، والجمع .

وواجب من : الضم والكسر ، والتأنيث<sup>(١٥)</sup> .

فتقول :

مررت برجلٍ كريمٍ ، ورجلين كريمين ، ورجالٍ كرماء .

وبامرأةٍ كريمةٍ ، وامرأتين كريمتين ، ونساءٍ كريمات .

وبالرجل الكريم ، والرجلين الكريمين ، والرجال الكرماء .

وبالمرأة الكريمة ، والمرأتين الكريمتين ، والنساء الكريمات .

وكذلك في الرفع ، والنصب .

- وإن كان جارياً<sup>(١٦)</sup> على غيره مَن هو له : فينبغي في اثنين من

خمس<sup>(١٧)</sup> :

في واجب من : الرفع ، والجر ، والنصب<sup>(١٨)</sup> .

وواجب من : التعريف ، والتذكير .

ولا يتبعه فيما عدا ذلك إن لم يرفع ضمير المنعوت ، بل رَفَعَ

ظاهراً<sup>(١٩)</sup> مُتَلَبِّساً بضميره .

---

(١٥) في المتن المستقل : التأنيث ، والتذكير .

(١٦) (جارياً) ليست في المتن المستقل .

(١٧) من أول الفقرة إلى هنا ، وضع بإزاء معظم كلماتها من أعلى علامة هكذا (ـهـ) .

لعلها لإبطال أو استبدال . ولكن الفقرة جميعها سَوِيَّة ومعتبرة ، ولا شيء فيها .

(١٨) في المتن المستقل : الرفع ، والنصب ، والجر .

(١٩) أو ضميراً بارزاً . مثل : جاء غلامٌ رجُلين ضاربَهُ هُمَا . انظر : التصريح : ١١٠/٢ .

فتقول :

مررت برجلٍ كريمٍ أبوه ، وامرأةٍ كريمٍ أبوها ، وبرجلين كريمٍ أبوهما ،  
وبامرأتين كريمٍ أبوهما ، وبرجالٍ كريمٍ أباهُم (٢٠) ، وبسواءٍ كريمٍ أباهُن .  
وكذلك [فى الرفع ، والنصب ، والتعريف] (٢١) .

- فإن رَفَعَ ضمير المنعوت ، كقولك : مررت برجلٍ حَسَنٍ الرَّجُلِ (٢٢) -  
: فهو كالحقيقى .

### [شرح تعريف العطف

### - والإخراج بمحتركات التعريف]

مع

ذكر حروف العطف

٦٢- (حرف العطف) - يعنى : عطف النَّسَق (٢٣) - :

(٢٠) فى الأصل : أباهم . والنعت فى مثل هذا - وهو ما أسند إلى جمع - يجوز إفراده  
وتكسيره . على خلاف فى الألفصح : التكسير ، الإفراد ، التكسير - إن تبع جمعا - والإفراد -  
إن تبع غيره - انظر : التصريح : ١١٠/٢ ، والأشمونى والصبان : ٦٧/٣ .

(٢١) زيادة يحسن بها الكلام . انظر نظيرها قبل سطور .

(٢٢) هذا هو النعت المجازى ثالث أنواع النعت ، وهى : الحقيقى ، والسببى ، والمجازى .  
وانظر : هـ - ٧ .

هذا ، وفى عامل النعت خلاف : عامل المنعوت ، التبعية ، مقدّر من جنس عامل المنعوت .

انظر : شرح الكافية : ٢٩٩/١ ، والأشمونى والصبان : ٥٨/٣ ، والهمع : ١١٥/٢ ، والتصريح :  
١٠٨/٢ .

(٢٣) العطف : المّيل والرجوع إلى الشيء . فكأن الثانى أُمِيلَ به إلى الأول . والنسق -  
مصدر ، أو اسم مصدر - : ما جاء من الكلام على نظام واحد . فكأن (عطف النسق) يعنى :  
الكلام المعطوف بعضه على بعض على نظام واحد . انظر : الصبان : ٨٥/٣ ، ٨٩ ، وابن يعيش  
: ٧٤/٣ ، ٨٨/٨ ، والتصريح : ١٣٠/٢ ، ١٣٤ ، وياسين : ١٣٤/٢ ، والهمع : ١٢٨/٢ ، واللسان : =



(هو النابغ لما قبله ، المشارك له فى إعرابه) - عطف تفسير :

(٢٤) وبه دَخَلَ : كلّ تابع - (بواسطة إحدى الحروف العشرة) -

- خروج : ما عساه - .

والحروف العشرة، هي : الواو ، والفاء ، والهمزة ، والحاء (٢٥) و(أَمْ)

(٢٦) - بعد همزة التسوية ، أو همزة مُعْنِيَة عن لفظ (أَيَّ) (٢٧) - و(أَوْ) ،

و (بَلَّ) ، و(لا) ، و(لِكنْ) ، و(إمّا) . - فى مثل قولك : الكلمة /

[ص ٢٤] : إمّا اسم ، وإمّا فعل ، وإمّا حرف - .

وبعضهم (١) : لا يعلّمها من حروف العطف ، ويجعل العطف مستفاداً من

(عطف ، نسق) .

هذا ، و(النسق) : مصطلح الكوفيين . و (العطف بحرف ، والشركة) : مصطلح البصريين .

انظر الهمع : ١٢٨/٢ ، وابن يعيش : ٧٤/٣ ، ٨٨/٨ ، والتصريح : ١٣٤/٢ .

(٢٤) يعنى : عطف (المشارك) على (التابع) . أى بحذف الواو .

(٢٥) كَوْن (حتى) عاطفة : مذهب البصريين . وأنكر ذلك الكوفيون . انظر : المفنى : ١٤٠/٨ ،

والهمع : ١٣٧/٢ ، والتصريح : ١٤٧/٢ ، والأشمونى : ٩٠/٣ ، وابن يعيش : ٨٩/٨ .

هذا ، وقد بالغ ابن درستويه فى الإنكار : فأنكر (حتى) وما بعدها . انظر : ابن يعيش : ٨٩/٨

(٢٦) كون (أم) عاطفة : مذهب الجمهور . وأنكر ذلك أبو عبيدة . انظر : الهمع : ١٣٢/٢ ،

والأشمونى : ٩١/٣ ، والدسوقي : ٤٢/٦ .

(٢٧) مثال الأول : سواءٌ علىّ أقمّت أم قعدت . ومثال الثانى : أزيد عندك أم عمرو؟ أى :

أيهما عندك . وتسمى (أم) فى النوعين : متميلة .

وإنما قيّد هذا الشارح (أم) بذلك : لتخرج (المنقطعة) ، لأنها غير عاطفة عند الجمهور .

انظر : التصريح : ١٤٤/٢ ، والسيبان : ١٠٤/٣ .

(٢٨) كون (لكنْ) عاطفة : مذهب الأكثرين . وخالف ذلك يونس . انظر التصريح : ١٤٦/٢ ،

والأشمونى : ٩٧/٣ ، والهمع : ١٣٧/٢ ، والتسهيل : ١٧٤ .

(١) هذا البعض : يونس ، والفارسى ، وابن كيسان ، وابن برهان . انظر : الهمع : ١٣٥/٢ ،

والأشمونى : ١٠٩/٣ ، والمفنى : ٦٣/١ ، والتصريح : ١٤٦/٢ ، والتسهيل : ١٧٤ ، وابن يعيش :

٨٩/٨ ، ١٠٣ .

الواو التي قبلها ، وهي جائية لمعنى من معانى (أَوْ) (٢) . وهو اختيار ابن مالك (٣) :

لأنها لو كانت عاطفة لَمَا تَقَدَّمَتْ على المعطوف عليه (٤) ، ولما وقعت بعد الواو (٤) :

لأن حرف المعطف لا يتقدّم على المعطوف عليه ، ولا يدخل عليه عاطف .

### [شرح تعريف التوكيد]

### - والإخراج بهتريزات التعريف -

٦٣- (التوكيد) (٥) :

هو خطاب لما قبله - دَخَلَ : كلّ تابع - (المَقْرُورُ معناه) (٦) -  
- أى : المُحَقِّقُ لمفهومه ومدلوله فى أَدْنِ السامع . أعنى: جعله ثابتاً مستقراً محققاً ، بحيث لا يظنّ به غيره -

---

(٢) وهي خمسة : الشكّ ، والإيهام ، والتخيير ، والإباحة ، والتفصيل (التقسيم ، أو التفريق المجرد) . انظر : الهمع : ١٣٥/٢ ، والتصريح : ١٤٦/٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، والأشمونى : ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٦/٣ .

(٣) كما فى التسهيل : ١٧٤ . وانظر أيضاً : الهمع : ١٣٥/٢ ، والأشمونى : ١٠٦/٣ .

(٤) انظر المثال السابق لـ (إما) قيل أسطر .

هذا ، وفى عامل النسق خلاف : عامل المعطوف عليه بواسطة الحرف ، مقدّر من جنس عامل المعطوف عليه ، حرف المعطف بالنيابة . انظر : ابن يعيش : ٨٨٨/٨ وشرح الكافية : ٣٠٠/١ ، والهمع : ١١٥/٢ ، والأشمونى والصبان : ٥٨/٣ ، والتصريح : ١٠٨/٢ .

(٥) فى المتن المستقل : حد التوكيد . ويسمى أيضاً : التأكيد . والأول أكثر . انظر : التصريح : ١٢٦/٢ ، والأشمونى : ٧٣/٣ ، والهمع : ١٢٢/٢ ، وابن يعيش : ٣٦/٣ .

(٦) التعريف فى المتن المستقل ، هكذا : هو التابع لما قبله ، المشارك له فى إعرابه ، المقرّر معناه فى نفس السامع -

كقـولك : جاء زيد زيد . إذا ظَنَّ المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظه ، أو عن حمله على معناه .

وبه (٧) خَرَجَ (٧) : ماعداه . على نظَرٍ في النعت ، وعطف البيان : لأنهما مقرران معنى المتبوع . ألا ترى : أنك إذا قلت : مررت بزيد - فإنه يَشْكُ : أيُّ زيدٍ هو من الزيود؟ فلما قلت : الطويل - عُلِمَ أنه : أيُّ زيدٍ هو .

وهذا الحَدِّ : غير مُتناول لجميع أنواعه (٨) . لانه (٨) :

- إما لتقرير معنى المتبوع - كما تقدم (٩) .

- وإما لدفع توهم التجوُّز - أعنى : التكلم بالمجاز - نحو : قَطَعَ

اللصَّ الأمير الأمير - أو : نفسه ، أو : عِيْنُهُ - : لئلا يُتوهم : أن إسناده

القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلمانهِ (١٠) - مثلا -

- أو لدفع توهم النسيان : نحو : جاءني زيد زيد - : لئلا يتوهم : أن

الجائي عمرو ، وإنما (١١) ذكر (زيد) على سبيل التَّهْوِيلِ .

- أو لدفع توهم عدم الشمول : نحو : جاءني القوم كلهم - : لئلا يتوهم : أن

(٧) أي بقوله (المقرر معناه) .

(٨) أي التوكيد .

(٩) أي في مطلع المبحث . والمشارح - هنا - شارحٌ في بيان أغراض التوكيد .

(١٠) فالمتجوز المدفوع توهمه - على هذا البيان من الشارح - : مجاز بالحذف . ويمكن أن

يجعل التجوز : مجازا لغويا - في المسند إليه - أو مجازا عقليا .

انظر : ياسين : ١٢٠/٢ ، وشرح الكافية : ٣٢٧/١ .

(١١) في الأصل : عمر وإنما - بواو واحدة - وإنما زِدْتُ الواو الأخرى : ليثقل ما ذكرت في

تظهيره من السبب الأول ، في هـ ١٤ من ٢٢ .

بعضهم لم يجيء ، إلا أنك لم تعتد به . أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل ، بناء على أنهم فى حكم شخص واحد ، كما يقال : بنو (٣٧) فلان قتلوا زيدا . وإنما قتله واحد منهم .

٦٤- ويؤتى فى القرض الأول والثانى (١٣): باللفظى (١٤) - وهو : تكرير اللفظ الأول، أو: الإتيان بمُرادفه - (١٥) وبـ (النفس، والعين) (١٦) مضافين إلى ضمير المؤكّد مطابقاً له فى الأفراد والتذكير وفروعهما (١٧) .

وفى الثالث (١٨): باللفظى . خاصّة (١٩) .

وفى الرابع (٢٠): بـ (كُلّ) وتوابعه (٢١) .

(١٢) فى الأصل : بنوا - يَألف . وهى جائزة عند الكوفيين . انظر الهمع: ٢٣٨/٢ ، وشرح الشافية: ٣٢٧/٣ ، ٣٢٨ .

(١٣) وهما: تقرير معنى المتبوع ، ودفع توهم التجوز . انظرهما قبل أسطر .

(١٤) أى : بالتوكيد اللفظى . كما فى بعض أمثله السابقة .

(١٥) المترادف : هو الألفاظ المفردة الدالة على شئ واحد باعتبار واحد . انظر : المزهى ٤٠٢/١ . ومثاله هنا : قُتِلَ بالخير حقيق جدير .

(١٦) منع الرضى: التوكيد بهما فى القرض الأول . انظر: شرح الكافية: ٣٢٩/١ .

(١٧) فروعها : التثنية ، والجمع ، والتأنيث .

أما لفظ (النفس، والعين) : فيطابق المؤكّد أفراداً وجمعاً . وأما مع المثنى : فالأفصح جمعهما على (أفعل) - ويجوز إفرادهما ، وتثنيتهما .

والأمثلة : جاء زيد نفسه ، وهند نفسها ، والزيدون أنفسهم والعهدات أنفسهن - والزيدان أو الهندان أنفسهما ، تنفسهما ، نفساهما .

انظر : التصريح: ٣٢٧/٢ ، والأشموئى: ٧٣/٣ ، والهمع: ١٢٢/٢ .

(١٨) أى: ويؤتى فى القرض الثالث . والثالث هو : دفع توهم النسيان . انظره قبل أسطر .

(١٩) ظاهر الهمع (٧٢٢/٢) : مجيء المعنوى فيه . ولعلّ الشارح تابع الرضى فيما ذهب إليه . انظر : شرح الكافية: ٣٢٩/٨ . وانظر أيضاً : الصبان: ٧٣/٣ .

(٢٠) أى : ويؤتى فى القرض الرابع . والرابع هو : دفع توهم عدم الشمول . انظره قبل أسطر .

(٢١) وهى : جميع ، عتمة ، أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبقع - كلا ، كلتا .. =

## شرح تعريف البَدَل

### - والإخراج بمحتركات التعريف -

٦٥- (جاء البديل (٢٢) :

هو الظاهر - دَخَلَ : كل تابع - (المقصود بالحكم) -

- خَرَجَ : التوكيد ، والنعت ، وعطف اليان : لأنها مكملات للمقصود به .

والمعطوف (٢٣) بغير (بَل) في الإثبات : لأنه :

إما غير مقصود بالحكم أَلْبَتَّ : وهو : المعطوف بـ (لَا) ، أو بـ (لِكن) ،  
أو بـ (بل) في النفي . نحو : جاء زيد لا عمرو ، وما (٢٤) جاء زيد بل  
عمرو (٢٥) ، أو : لكن عمرو (٢٥) .

---

= هذا ، وفي عامل التوكيد نفسى الخلاف في عامل النعت ، المذكور في هـ ٢٢ ص ٢٣ .

(٢٢) (البَدَل) : مصطلح البصريين . (الترجمة والتبيين ، والتكرير) : مصطلح الكوفيين .

انظر : التصريح : ١٥٥/٢ ، والأشمونى : ١٢٢/٣ ، والهمع : ١٢٥/٢ .

(٢٣) هذا معطوف على (التوكيد) وما بعده . فيكون الخارج بالقيد السابق (المقصود بالحكم) : أربعة أشياء .

(٢٤) في الأصل : عمرو ما . بواو واحدة . وإنما زدت الواو الأخرى لمثل ما ذكرت في نظيره في هـ ١٤ ص ٢٢

(٢٥) في الأصل : عمر - بدون واو . وإنما زدت الواو : لمثل ما ذكرت في هـ ١٤ ص ٢٢ .

هذا والمعطوف في الأمثلة الثلاثة : غير مقصود بالحكم السابق . وهو المجيء - كما في الأول - ونفى المجيء - كما في الآخرين .

أو مقصودٌ به هو والمتبرعُ : وهو المعطوف بغيرها (٢٦) -  
أيلا واسطة (٢٧) - خَرَجَ : المعطوف بـ (بَلْ) فى الإثبات . نحو :  
جاء زيدٌ بل عمروٌ : لانه - وإن كان مقصوداً (٢٨) بالحكم (٢٩) - لكته  
بواسطتها -

---

(٢٦) أى بغير الحروف الثلاثة قبل : ( لا ) ، ( لكن ) ، ( بل ) فى النفي . وهى : بقية حروف  
العطف : الواو ، الفاء ، ثم ... (انظرها فى المبحث قبل السابق مباشرة) . فلو قلت : جاء  
زيد وعمرو - كان المقصود بالمجئ المعطوف والمعطوف عليه . لا أن المعطوف هو  
المقصود بالحكم وحده .

(٢٧) المراد بالواسطة هنا : حرف العطف .

(٢٨) وضع فى الأصل خط أفقى تحت عبارة (كان مقصوداً) فقلعه لزيادة التنبيه عليها ، أو  
للإشارة إلى كونها اعتراضاً بين المتلازمين (اسم إن ، و خبرها) .  
(٢٩) أى تون المعطوف عليه .

هذا ، وفى عامل البديل خلاف : مُقَدَّر من جنس عامل المبدل منه ، عامل المبدل منه ، عامل  
المبدل منه نيابة عن المقدر . انظر : الهمع : ١١٥/٢ ، والتصريح : ١٠٨/٢/٢ ، وشرح الكافية  
: ٣٠٠/١ ، وابن يعيش : ٦٧/٣ ، والصبان : ٥٨/٣ .

[فوائد]

في

شرح مواقع وجوب استتار الضمير (٣٠) - وجوازه

(يجب استتار الضمير (٣١) في أربعة (٣٢) مواضع :

في الفعل المضارع المبني بالهمزة) - ك : أَرَأَيْتُ - (أوبالنون) (٣٣) -

ك : نَفِطَ (٣٤) - (أوبالنون) (٣٥) - ك : تشكر - وفي فعل الأمر للواحد) -

ك : اضرب -

ويجب استتاره أيضاً في :

اسم الفعل لغير الماضي (٣٦) : ك : أَوْه - بمعنى : اتَّوَجَّع - ونزالي

يازيد (٣٧) - بمعنى : انزل (٣٨) -

(٣٠) انظر بياننا لمصيب ذكر المصنف لمواقع وجوب استتار الضمير - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - : في الحاشية الثالثة ص ٢٦ بترقيم الأصل ، من كتاب الحدود (وهو المتن المستقل) .

(٣١) الضمير المستتر = هو ما ليس له صورة ووجود في اللفظ ، بل يُنَوَّى ويقدر . انظر : شرح كتاب الحدود - لفقاهي - ١٤٢ ، والتصريح : ٩٦/١ ، والأشمونى : ١١٢/١ . والمستتر وجوباً : هو ما لا يخلفه اسم ظاهر ، ولا ضمير منفصل . انظر : شرح كتاب الحدود : ١٤٣ ، والأشمونى : ١١٢/١ ، والتصريح : ١٠٠/١ .

(٣٢) بل في عشرة : ذكر الشارح - بعد أسطر - واحداً ، وذكرت أنا خمسة في هـ ٦ بعد . (١) في طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره في : هـ ٥ ، ٩ ، ١٣ ، ١٧ . وفيه هنا : «وقف محمد الكفوي» على علماء جامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٣٣) نَفِطَ : نَسَرَ . اللسان .

(٣٤) أى في خطاب الواحد . انظر التصريح : ١٠٠/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٣ ، والأشمونى : ١١٢/١ .

(٣٥) هذا هو الموضع الخامس .

(٣٦) وكذلك يقال لغير المفرد المذكر . وهكذا كل اسم فعل أمر . انظر : الصبان : ١١٣/١ .

(٣٧) من مواقع وجوب استتار الضمير أيضاً : أفعال الاستثناء (حَسَبًا ، عَسَاً ،





ثُمَّ لَا يَسْتَر من الضمائر إلا المرفوع - بخلاف: المجرور ، والمنصوب :-  
لأن العُمدة (١٢) نَحْنَا لَمْ يُسْتَفَنَّ عَنْهَا فِي الْمَعْنَى ، صَحَّحَ أَنْ تُقَدَّرَ مَعَ الْعَامِلِ  
فِي قُوَّةِ الْمَنْطُوقِ بِهِ . وَلَا كَذَلِكَ الْفَضْلَةُ .

### [ تَفْصِيلُ تَعْرِيفِ الْمَوْصُولِ الْأَسْمَى ]

٦٦- (ج) الموصول (١٣) إلى اسم (١٤) :

- مَا لَفَظُهُ <sup>(١٥)</sup> بِإِسْمٍ إِلَى غَايَةٍ - أَيْ : ضَمِير (١٦) مُطَابِقٍ لَهُ فِي  
الْأَفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَفُرُوعِهِمَا (١٧) - (أَوْ خَلْفَهُ) - مِنَ الظَّاهِرِ ، كَقَوْلِهِ (١٧م) :

(١٢) العُمدة : مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ . وَالْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ وَالْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ ، فِيهِ سِوَاءُ .  
اللسان .

(١٣) سَقَى بِذَلِكَ : لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ بِنَفْسِهِ ، بَلْ تَصِلُهُ بِكَلَامٍ بَعْدَهُ يَبَيِّنُ مَعْنَاهُ ، فَهُوَ مَوْصُولٌ بِمَا  
بَعْدَهُ : مِنْ وَصَلَ الشَّيْءَ بِفَيْرِهِ : إِذَا جَعَلَهُ مِنْ تَمَامِهِ . وَمَا بَعْدَهُ : صِلَةٌ . لِأَنَّهَُا اتَّصَلَتْ بِمَا قَبْلُهَا  
لِتَبْيِينِ مَعْنَاهُ .

انظر : ابن يعيش : ١٣٨/٣ ، والتصريح : ١٢٠/١ ، واللسان .

(١٤) سَيَأْتِي (الموصول الحرفي) فِي الْمَبْحَثِ التَّالِي .

(١٥) افْتَقَرَ : احْتِجَاجُ . الْلسَانُ .

(١٦) وَسَقَى ذَلِكَ الضَّمِيرَ (عَائِدًا) : لِعَوْدِهِ إِلَى الْمَوْصُولِ وَرُجُوعِهِ إِلَيْهِ . وَفَائِدَتُهُ : الرِّبْطُ  
بَيْنَ الصِّلَةِ وَالْمَوْصُولِ .

(١٧) فُرُوعُهُمَا : التَّثْنِيَّةُ ، وَالْجَمْعُ ، وَالتَّأْنِيثُ ، ثُمَّ الْمَطَابَقَةُ الْمَشْرُوطَةُ هَذِهِ : قَدْ تَتَحَقَّقُ  
لِفِظًا وَمَعْنَى ، أَوْ لِفِظًا فَقَطْ ، أَوْ مَعْنَى فَقَطْ . انظر الصبان : ١٦٢/١ ، والتصريح : ١٤٠/١ ،  
وَالْأَسْمُونِيُّ ١٦٢/١ .

(١٧م) هُوَ مَجْهُولُ الْقَائِلِ .

سَعَادُ التى (١٨) أَضْنَاكَ مُحَبَّ سَعَادًا (١٩) .

- (١٨) إلى (جملته قَصْرِيَّة) : فى صلة غير الألف (٢٠) واللام (٢١) من الموصولات ، نحو : جاء الذى قام أبوه ، أو : الذى أبوه قائم ، أو : الذى عندك (٢٢) - أو : فى الدار (٢٢) - (أو مؤوَّلة) : فى صلة الألف واللام ، نحو : جاء الضارب . لأنه فى معنى : الذى صَرَبَ .

ويشترط فى الجملة :

- أن تكون خَبَرِيَّة (٢٣) - كما مثلنا - : فلا يجوز : جاء الذى أَضْرَبْتَهُ أو : الذى هل تَضْرِبُهُ .

---

(١٨) فى الأصل : الذى . ويمكن تَمْشِيته معنى ، على تقدير : الذى أضناك هو حب سعاد . لكن لايتأتى الاستشهاد عليه . وما أثبت فى المصطب : من المراجع المذكورة بعد فى تخريج الشاهد .

(١٩) هذا الشطر صدر بيت عجزه : وإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا .  
والبيت (من الطويل) .

وهو فى : شرح الشذور : ١٤٢ ، وشطره الأول فى الأشمونى : ١٤٦/١ ، ١٦٢ ، والتصريح : ١٤٠/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٥ .

والشاهد فيه : وضع الظاهر موضع الضمير عائدا ، فى (حب سعاد) ، أى : حبها . إذ الظاهر هو الموصول فى المعنى . وهذا شاذ لايقاس عليه .

(٢٠) فى الأصل : الأفراد . فى موضع : الألف .

(٢١) أما صلة الألف واللام : فستأتى قريباً تحت قوله (أو مؤوَّلة)

(٢٢) أدخل الشارح فى التمثيل (الظرف، والجار والمجرور) تحت (الجملة الصريحة) - كما سيصرح بذلك فى آخر المبحث - وعلى هذا أيضاً : الصبان (١٦٣/١) .

وأما غيرهما : فجعلهما تحت (شبه الجملة، أو المؤوَّلة) . انظر : التصريح : ١٤٦/١ ، والأشمونى : ١٤٦/١ ، ١٦٢ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٤ .

(٢٣) الخبرية : هى المحتملة للصدق والكذب فى نفسها ، من غير نظر إلى قائلها . وإنما اشترطت الخبرية : لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب ، والإنشائية ليست كذلك =

- مَعَهُودَة (٢٤) - كما تقدم - أو مُنْزَلَة منزلة المعهودة ، كقوله -  
تعالى - : " فَفَتَّيْهِمْ مِنَ الْيَمِّ مَآغِشِيَهُمْ " (٢٥) ، وإلا لم تصلح للتعريف .  
وأطلق (٢٦) (الجملة) (٢٧) على : الظرف ، والمجرور - : لأن الصلة في  
الحقيقة متعلقتهما ، وهو (٢٨) فيها (٢٨) لا يكون إلا جملة - كما تقدم (٢٩)

### [شرح (٣٠) تعريف الموصول الحرفي]

مع  
بيان حرره

٦٧- (ج) الموصول الحرفي : ما أُقُولُ مع [ما] (٣١) يليه بمصدر ،  
ولم يَجْعَلْ إِلَى غَايَةٍ .

وهو ستنة :

- 
- = انظر : شرح كتاب الحدود : ١٥٤ ، والتصريح : ١٤٠/١ ، والمصباح : ١٦٢/١ .  
(٢٤) أى : معلومة للمخاطب . وذلك : ليتأتى له عن طريقها المعرفة بالموصول .  
(٢٥) طه : ٢٠/ ٧٨ .  
(٢٦) يعنى : المصنف . وأقول : عبارة المصنف لاتدل على إطلاق (الجملة) على (الظرف  
والمجرور) - كما رأى الشارح - بل الذى أدخلهما تحتها هو الشارح نفسه . انظر :  
عبارتيهما قبل أسطر ، مع هـ- ٣٢  
(٢٧) أى فى تعريف الموصول قبل أسطر .  
(٢٨) أى : ومتعلقهما فى الصلة .  
(٢٩) انظر : ص ٢٦ بإزاء هـ- ٤٧ .  
(٣٠) ذكرت فى العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد  
تعريف (الموصول الحرفي) بدون شرح ، كما ذكره المصنف . وذلك : لتكون العناوانات  
كلها على وتيرة واحدة فى هذا . وانظر نظيرا لهذا أيضا : فى هـ- ٢٩ ص ٣ .  
(٣١) الزيادة من المتن المستقل . انظر : كتاب الحدود للأبدي ص ٢٥ .

- (٣٢) : في نحو قوله - تعالى - : « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » (٣٢) .  
 أى : صيامكم .  
 - (٣٣) : في نحو قوله - تعالى - : « أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ » (٣٥) .  
 أى : إنزلنا .  
 - (٣٤) : في نحو قوله - تعالى - : « يَمَّا تَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » (٣٧) .  
 - (٣٥) : في نحو : « لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » (٣٩) .  
 أى : لعدم كون حرج على المؤمنين .

(٣٢) أى الناصبة للمضارع . وتوصل بالفعل المتصرف - على خلاف - : مضارعا - باتفاق -  
 أو ماضيا ، أو أمرا - على خلاف من جهتين مختلفتين - انظر : المفنى والدسوقي : ٢٨٧/١ ،  
 والصبان : ١٧٥/١ ، والهمع : ٨٧/١ ، ٢/٢ ، والتصريح وياسين : ١٣٠/١ ، وشرح الكافية :  
 ٢٨٧ ، ٢٨٧/٢ .

(٣٣) البقرة : ١٨٤/٢ .

(٣٤) أى إحدى أخوات (إن) . فإن كان خبرها مشتقا : فالمصدر المؤول منه مضاف إلى  
 اسمها . وإن كان جامدا : فالمصدر المؤول من (الكون) مضافا إلى اسمها .  
 وفى حال ما إذا كان الخبر منفيا : أتينا بلفظ (عدم) وأضفناه إلى المصدر الذى قدرناه .  
 انظر : الصبان : ١٧٥/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٧ ، والتصريح : ١٣٠/١ ، والمفنى : ٤٧٤ .  
 (٣٥) العنكبوت : ٥٧/٢٩ .

(٣٦) كونها حرفا مصدريا : مذهب الجمهور . وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، ماضٍ غالبا  
 . وأجاز بعضهم : بالاسمية . انظر الهمع : ٨٧/١ ، والتسهيل : ٣٧ ، والصبان : ١٧٦/١ ،  
 والتصريح : ١٣٠/١ ، والمفنى : ٢٠٥/١ ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٢ ، وابن يعيش : ١٤٢/٨ ، ١٤٣ .  
 (٣٧) ص : ٢٦٣٨ .

(٣٨) أى الناصبة للمضارع . وتوصل به خاصة مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرًا . انظر :  
 الصبان : ١٧٦/١ ، والتصريح : ١٣٠/١ ، والهمع : ٨٧/١ ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٢ ، والتسهيل : ٣٧ .  
 (٣٩) الأحزاب : ٣٧/٣٣ .

- (لَوْ) (٤٠): فى نحو: "يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ" (٤١). ومنه قول قَتِيلَةَ (٤٢):

ما كَانَ صَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبَّيَا مِنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِیْظُ الْمَحْنَقُ (٤٣)  
أى : ما كان ضرك المَنَّ.

- (الَّذِى) (٤٤): فى نحو: "وَحَضَّتُمْ كَالَّذِى خَاصَّ" (٤٥). أى : كَحُضِّهِمْ.

---

(٤٠) كَوْنُهَا مصدرية : مذهب غير الجمهور . والغالب فيها : وقوعها بعد مُفْهِم التَّمَنَّى .  
وتوصل : بفعل متصرف غير أمر . وأجاز بعضهم : مجيء (أَنَّ) ومدخوليتها بعدها ، على  
جعل المصدر المؤول خبراً لمحذوف . انظر : الهمع : ٨٧١ ، والصبان : ١٧٦/١ ، والأشمونى  
: ٣٤٤/٤ ، والمغنى : ٢٧٣/٨ ، والتصريح : ١٣٠/١ ، ٢٥٤/٢ ، وشرح الكافية : ٣٨٧/٢ ،  
والتسهيل : ٣٨٩ .

(٤١) البقرة : ٩٦/٢ .

(٤٢) فى الأصل : قتيبة . والصواب من مراجع تخريج البيت ( المغنى : ٢٧٣/٨ ، والتصريح :  
٢٥٤/٢ والأشمونى والصبان : ٣٤٤/٤ ، والعينى على الأشمونى ) .

وقتيبة : هى بنت النضر بن الحارث الأسدية ، تخاطب النبی - صلى الله عليه وسلم - حين  
قتل أباهما صبراً بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر ...

وليس النضر أخاها - كما يذكر العينى - انظر : التصريح والصبان : ٣٤٤/٤ ، والدسوقي :  
٢٧٣/٨ ، واللسان : ( غيظ ، حنق ) .

(٤٣) وانظر فى البيت أيضاً : الصبان : ١٧٦/١ ، وشطره الأول فى الهمع : ٨٧١ .  
والبيت من ( الكامل ) . والمحقق : شديد الاغتيال . والشاهد فيه : وقوع ( لو ) المصدرية بعد  
غير مفهم التمنى ، وهو قليل .

(٤٤) كونها حرفاً مصدرية : مذهب غير الجمهور . انظر : التصريح : ١٣٠/١ ، والصبان :  
١٧٥/٨ .

(٤٥) التوبة : ٦٧/٩ .

## [مخرج تعريف التمييز - والإخراج بمحترزات التعريف]

مع  
بيان تَوْعَى التمييز

٦٨- (جـ) (٤٦) التمييز (٤٧) :

هو الاسم - خَرَجَ : الفعل ، والحرف (٤٨) - (المنصوب) -  
خرج : المرفوع ، والمجرور . ودَخَلَ : كل منصوب يَسْتَفِرُقُه -  
(المَفْقَرُ لِمَا أَنْبَهُمْ مِنَ الضَّرَائِدِ) - خرج : الحال ، وغيره من  
المنصوبات :

أما غير الحال : فظاهر . وأما الحال : فلأنها مفسرة لما انبهم من  
الهيئات (٤٩) - .

---

(٤٦) بين (حد التمييز) وما تقدمه من (حد الموصول الحرفي) جاء في المتن المستقل  
(ص ٢٥) : (حد الحال) . وفيه يقول المتن : «حد الحال : هو الاسم ، المنصوب ، المفسر لما  
انبهم من الهيئات» .

(٤٧) ويقال له أيضاً : المميّز ، والتبيين ، والمبيّن ، والتفسير ، والمفسّر . انظر : الهمع :  
٢٥٠/١ ، والأشمونى ١٩٤/٢ .

(٤٨) أخرج الشارح هذين بـ (الاسم) - مع أنه جنس فى التعريف ، والأجناس ليس من شأنها  
الإخراج ، بل بيان أصل الذات - لأنهم قالوا أيضاً : إذا كان بين الجنس وقصّله عموم وخصوص  
من وجه ، صح أن يخرج بالجنس ما تناوله عموم فصله . وهذا متحقق هنا بالنسبة للفعل .  
إلا أنه ضم إليه الحرف - وإن كان سيخرج بـ (المنصوب) - : تبعاً للفعل ، على ما يبدو لى .  
انظر فى هذه القاعدة المنطقية : شرح كتاب الحدود : ٨٠ (فى تعريف الكلمة) ، وياسين :  
٣٩٤/١ (فى باب التمييز) .

(٤٩) أى فهى تفسر الإبهام الواقع فى هيئة الذات ، لا فى نفس الذات . وأنظر تعريف الحال  
فى هـ ٤٦ .

وفى هذا الحَدِّ قُصور (٥٠) :

لأن التميز ليس مُحصِراً فى (مُفسِّر المُبهم من الذوات) ، بل هو على نوعين (٥٠) :

٧-٦٩ أحدهما : ما يبيِّن الإبهام فيها (٥١) . وهو : مادَّل (٥٢) على مقدار (٥٣) ، أو شِبْهه (٥٤) .

٧٨ - فالأول (٥٥) : مادل / هس [٢٦] على : مِسَاحَة - نحو : ماله شِبْرٌ (١) أرضاً ، ومافى

(٥٠) يمكن أن يكون فى الحد قصور : على اعتبار أن المصنف لعله تأثر بابن الحاجب إذ جعل التمييز مطلقاً مفسِّراً لإبهام الذات فقط . ثم نَوَّع الذات المُبهِمة إلى نوعين : مذكورة - وهذا هو المعروف عند غيره بتمييز : الذات ، أو المفرد ، أو الاسم - ومقدَّرة - وهو المعروف عند غيره بتمييز : النسبة - لأن المبهمة فى الحقيقة ذات ، لأن قولنا : طاب زيد نفساً ، لا إبهام فى نسبة الطيب إلى زيد ، إنما الإبهام راجع إلى الأمر المتعلِّق بزيد الذى نُسب إليه الطيب ، فالمبهم أمر مقدَّر ، وهو ذات . وإنما سمَّاه غيره (تمييز النسبة) : نظراً إلى الظاهر .

انظر فى مذهب ابن الحاجب هذا - : الصبان ١٩٤/٢ ، والكافية وشرحها : ٢١٥/١ ، ٢١٦ ، ١٧٠ . (٥١) أى : فى الذوات .

(٥٢) أى المبهمة . لأن التمييز لا يدلّ على ذلك ، فالشارح وإن أراه التنويع على التمييز ، إلا أن التعريف للمبهم فـالعبارة فيها تسامح .

(٥٣) المقدار : ما يُعرف به قَدْر الشيء ممّا وضع لذلك وعُرف بين الناس . والتمييز فى الحقيقة : للمقدَّر ، لا للمقدار .

انظر : شرح الكافية : ٢١٧/١ ، والتصريح : ٣٩٦/١ ، والصبان : ١٩٦/٢ .

(٥٤) شبه المقدار : ما يُعرف به قَدْر الشيء تقريباً ، ممّا لم يوضع للتقدير به عُرفاً . انظر

: التصريح وياسين : ٣٩٦/١ ، وشرح الكافية : ٢١٧/١

(٥٥) وهو مادل على مقدار .

(١) الشبر : ما بين أعلى الإبهام ، وأعلى الخنصر . اللسان .

السماء قَدْرُ رَاحَةٍ (٢) سَحَابًا - أَوْ: وَزْنٍ - نحو : له مَنَوَانِ (٣) عَسَلًا ،  
وَرِطْلٌ (٤) سَمْنًا - أَوْ : كَيْلٍ - نحو : له قَفِيزٌ (٥) بَرًّا (٦) ،  
وَمَكْوَكَانٍ (٧) دَقِيقًا - أَوْ: عَدْدٍ (٨) - نحو : « أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا » (٩) ، و« أَرْبَعِينَ  
لَيْلَةً » (١٠) .

والثاني (١١) : نحو: «مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرٌ أَوْ» (١٢) ، وَذَنْوَبٌ (١٣) ماءً ،

(٢) الراحة : الكَفِّ . اللسان . وجعل هذا المثل ابن هشام فى شرح الشذور : ٢٥٦ - : من  
(المقدار) مرة بواحدة من (شبه المقدار) . وهو فى الشذور كما فى الثانى فربما يكون  
مرجع ذلك النسخ .

(٣) منوان ومنيان : تثنية (مَنَّا) ، والمنا : ميزان ومكيال . ويقال فيه أيضا : مَنٌّ وقدره فى  
الميزان : رَطْلَان . اللسان : (منى ، من )

(٤) فى الأصل : ورطلا . والرطل : ميزان ومكيال . وقدره فى الميزان : ثنتا عشرة أوقية  
بأوقى العرب ، والأوقية : سبع مثاقيل ، وقيل : أربعون درهما . والرطل : نصف منا . وقيل  
: هو منا . والأوقية مكيال أيضا . اللسان : (رطل ، أوق)

(٥) القفيز : مكيال ، ويمساح . فالمكيال : ثمانية مكاكيك عند أهل العراق .  
والمَكَّوك : صاع ونصف . وقيل : القفيز : يختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه فى  
البلاد . والقفيز فى المساحة : أربع وأربعون ومائة ذراع - اللسان : (قفز ، مكك )

(٦) البر : الحنطة ، والقمح . اللسان .

(٧) انظر تفسيره فى هـ .

(٨) أدخل الشارح (العدد) فى (المقدار) بناء على أنه من جملة ، وهو أحد قولين .  
والآخر : أنه ليس من جملة . انظر : التصريح : ٣٩٦/١ .

وممن أفرده عن المقدار : ابن هشام فى أوضحه ، انظر : التصريح ) ، وشرح الشذور : ٢٥٥ ،  
٢٥٦ ، والسيوطى فى الهمع : ٢٥٠/١ .

(٩) يوسف : ٤/١٢ .

(١٠) البقرة : ٥٧/٢ .

(١١) وهو مادل على شبه مقدار .

(١٢) الزلزلة : ٧/٩٩ . ومعنى (مِثْقَالُ ذَرَّةٍ) : وزن ذرة . والمِثْقَال - فى الأصل - : درهم =



وراقود<sup>(١٤)</sup> خلا<sup>(١٥)</sup> ، وخاتم حديد<sup>(١٦)</sup> .

٧٣- والنوع الثاني<sup>(١٧)</sup> : ما يبين إجمالاً في نسبة العامل<sup>(١٨)</sup> إلى :  
فاعله : نحو طاب زيد نفساً . فإن نسبة (طاب) إلى (زيد) مجملة ،  
بينها التمييز .

أو إلى مفعوله : نحو : « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا »<sup>(١٩)</sup> . فنسبة (فجّرنا)  
إلى (الأرض) مجملة أيضاً ، بينها التمييز .

= و ثلاثة أسباعه (١،٤٤) . اللسان .

(١٣) الذنوب : الدلو مطلقاً ، أو التي فيها ماء ، أو الممتلئة<sup>١</sup> ، أو القريبة من الامتلاء . أو  
الدلو العظيمة . كل ذلك يذكر ويؤنث . اللسان .

(١٤) الراقود : إناء حَرْف، طويل الأسفل، مَطْلَقٌ داخلُه بالقار . معرب . اللسان .  
(١٥) واضح من هذا المثال والمثاليين قبله ، أن المبهم فيها (مثقال ، ذنوب ، راقود) من  
(شبه المقدار) وزناً ، أو كيلاً : لأنها عرف بها قَدْرُ الشيء على نحو ما ، لكن لم توضع  
للتقدير بها عرفاً . (انظر تعريف شبه المقدار في هـ ٥٤ ص ٢٥٤)

(١٦) جعل الشارح هذا المثال من (شبه المقدار) ، وجعله الأشموني ١٩٦٢ من المحمول  
على (شبه المقدار) ، وجعله ابن هشام في أوضحه (مع التصريح : ٣٩٦/١) وشرح الشذور :  
٢٥٦ . : نوعاً مستقلاً ، أطلق عليه : (ما كان المبهم فيه قرعاً لتمييزه) ، وجعله الرضى  
٢١٧/١ : نوعاً مستقلاً أيضاً ، أطلق عليه (غير المقدار) . ولكل وجهة .

ولعل وجهة شارحنا : أن (خاتم) وما يماثلها ، يشير إلى تصوّر قَدْرُ الشيء وهيئته على  
نحو ما ، فـ (خاتم) تشير إلى الصغر والهيئة الصناعية ..... ، وهكذا في مثله ..... ،  
فلذا جعله من (شبه المقدار) .

(١٧) كان النوع الأول : ما يبين الإبهام في الذوات . انظره بإزاء هـ ٥١ ص ٢٥ .  
(١٨) فعلاً كان ذلك العامل ، أو ما جرى مجراه : من مصدر ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ،  
أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل ، أو اسم فعل ، وكذا كل ما فيه معنى الفعل . مثال المشبهة  
- مثلاً - : زيد طيبٌ أباً .

وأقول : لعل أمثلة بعض ما ذكر ، هي ممّا يُعرف عند بعضهم : بالمُحمُول عن المبتدأ ،  
وغير المحمول عن شيء .

انظر : الأشموني : ١٩٥/٢ ، وشرح الكافية : ٣٢٠/١ . وانظر أيضاً : شرح الشذور : ٢٥٧ ،  
والتصرح : ٣٩٧/١ ، والصيان : ١٩٥/٢ .

(١٩) القمر : ١٢/٥٤ .

ويجوز جَرَّ مَادَّل (٢٠) على اليَقْدَار وشَبْهه : بإضافة المميّز إليه . إلا أن يكون (٣١) مضافاً إلى غيره ، ممّا لا يصح الاستغناء عنه بالمضاف (٢٢) .  
فيقال : مَالَهُ شَبْرُ أَرْضٍ ، وَمَتَوَا سَنٍ ، وَقَفِيزُ بَرٍّ (٢٣) ، وَذَنُوبُ مَاءٍ ،  
 وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ (٢٤) .  
وفى (أَحْسَنُ النَّاسِ رَجُلًا) (٢٥) : هو أَحْسَنُ رَجُلٍ . لأن حذف المضاف إليه غير ممتنع .  
ولا يجوز فى (مِلٌّ الْأَرْضِ ذَهَبًا) (٢٦) : مِلٌّ ذَهَبٍ . لأنه لا يستقيم (٢٧) .

- (٢٠) أى : تمييز مادل . لأن الجر إنما هو للتمييز ، لالما دل على المقدار وشبهه .  
 فالعبارة على حذف مضاف تسامحاً . وانظر : هـ ٥٢ ص ٢٥ .  
 (٢١) أى المميّز .  
 (٢٢) ممّا يستثنى أيضاً : تمييز العدد من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) . انظر : التصريح : ٣٩٧/٨ .  
 ولعلّ الشارح لم يصرّح باستثنائه - مع أنه أدخله فى المقدار قبل أسطر - اكتفاء بالإشارة إلى ذلك بعدم إيراد مثاله ضمن الأمثلة القتالية الجائز فيها الجر .  
 (٢٣) فى الأصل : وقفيزاً برا .  
 (٢٤) يجوز فى مثل هذا المثال : النصب ، والإضافة - كما ذكر الشارح - والإتباع . انظر : ياسين : ٣٩٧/٨ .  
 (٢٥) هذا المثال غير داخل فى أصل المسألة حتى يحتاج إلى إخراج به بقوله قبل (ممّا لا يصح الاستغناء عنه بالمضاف) : لأن أصل المسألة جواز جر تمييز المقدار وشبهه ، والمضاف فى المثال ليس من ذلك ، بل هو من تمييز النسبة . فالحكم فى المثال - وإن كان كما ذكر - إلا أنه ليس من مسائلنا .  
 انظر : الأشمونى والصبان : ١٩٧/٢ ، والتصريح : ٣٩٨/١ . وانظر أيضاً : هـ ١٨ .  
 (٢٦) آل عمران : ٩٧/٣ .  
 (٢٧) لأن المِلَّ هو قدر ما يملأ ، ولا معنى لقولنا : قدر ما يملأ الذهب . انظر : شرح الكافية : ٢٢٧/٦ = .

[مقدمة]

فى

شرح ترتيب المعارف من حيث الأعرافية (٢٨) .

(المعارف المعارف) (٢٩) :

- المصمومات (٣٠) : وأعرافها : المتكلم - لعدم إمكان الشركة فيه - ثم

: المخاطب - لجواز وقوعها فيه - ثم : الغائب (٣١) .

- ثم : الأعلام :

---

= هذا، وناسب تمييز الذات : مميّزه بلا خلاف . وناسب تمييز النسبة فيه خلاف : مافى  
الجملة من فعل أو شبهه ، نفس الجملة بتمامها . انظر : الأسمونى : ١٩٦/٢ ، ١٩٥ ، والهمع  
: ٢٥٠/١ ، ٢٥١ ، والتصريح : ٣٩٥/١ .

(٢٨) انظر بياننا لسبب ذكر المصنف لترتيب المعارف من حيث الأعرافية - مع بعدها عن  
موضوع الكتاب ، وهو الحدود - : فى الحاشية الثالثة ص ٢١ بترقيم الأصل من كتاب الحدود  
(وهو المتن المستقل) .

(٢٩) مبني الأعرافية بين أنواع المعرفة، وبين أنواع كل نوع - على : تطرّق الاحتمال إلى  
المدلول قلة وكثرة أو عدمه ، ودلالة اللفظ على المدلول بنفسه أو بغيره ، ومشاهدة  
المدلول ومواجهته أو عدمه ، والإشارة الحسية أو عدمها ، وقرب مكان المدلول أو بعده ،  
واختصاص اللفظ بمدلول واحد أو عدمه ، والعهد بالمدلول أو عدمه ، والافتقار إلى  
الوصف أو عدمه ، وتعذّد وسيلة الإدراك أو عدمها .، ووضع اللفظ لمدلوله بوضع جزئى أو  
كلّى ، وقبول التنكير أو عدمه ... فهذه - وما يماثلها - هى التى انبنى عليها ترتيب  
المعارف ، وتحكمت فى أقوال النحاة .

انظر الهمع : ٥٥/١ ، بولاسين ٩٥/٢ ، والصبان : ١٠٧/١ ، والإنصاف : ٧٠٧/٢ ، ٧٠٨ ، وشرح  
الكافية : ٣١٢/١ ، وابن يعيش : ٨٧/٥ .

(٣٠) أى بعد اسم الله تعالى ، فإنه أعرف المعارف بالإجماع . انظر : الهمع : ٥٥/١ ،

والصبان : ١٠٧/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٦ ، ٣٧ .

(٣١) أى : لكثرة وقوع الشركة فيه عن (المخاطب) .

- ثم : الإشارة (٣٢). ثم : الموصولات - ومقتضى كلام ابن الحاجب (٣٣) : أنهما سواء -  
 - ثم : المعروف (٣٤) بالألف واللام - وفى رتبته : المنادى المعين (٣٥) - وهذا هو المشهور (٣٦) عن سيبويه .

- (٣٢) قول المتن المستقل : ثم أسماء الإشارة . انظر : كتاب الحدود : ص ٢٥ .  
 (٣٣) حيث أطلق عليهما معاً مصطلح (المبهمات) . انظر : الكافية - بشرح الرضى : ١٢٨/١ .  
 س ٣ - وانظر أيضاً : الرضى : ١٣٠/١ س ١٠ من أسفل .  
 (٣٤) فى المتن المستقل : المحلى -  
 (٣٥) أى المعين بسبب النداء - والمراد به : النكرة المقصودة . كما هو صريح : التصريح وياسين : ٩٥/١ ، والأشمونى والصيان : ١٠٦/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٥/١٣٦ ، والهمع : ٥٥/١ .  
 وكان يتبغى على الشارح أن يصرّح بذلك : لأن عبارته توهم إدخال نحو (يازيد ، ويا عبد الله) ، بناء على أن المنادى فيهما تعين وتعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلميّة ، كما هو رأى لبعضهم - ويحتمل أن الشارح منهم - . انظر هذا رأى فى : الهمع ٥٥/١ ، والصيان ١٠٦/٢ .  
 هذا، وكون (المنادى المعين) فى رتبة المعارف بالألف واللام - كما ذكر الشارح - : أحد قولين - والآخر : أنه فى رتبة (الإشارة) . انظر : الهمع : ٥٥/١ ، والأشمونى والصيان : ١٠٦/١ ، ١٠٧/١ ، والتصريح : ٩٥/١ ، والتسهيل : ٢٦ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٦ .  
 ومن تأقّلت القول : أن الفاكهى فى مصنفه (شرح كتاب الحدود : ١٣٦) ، والأشمونى : ١٠٦/١ - : قد تسبّب زيادة (المنادى المقصود) إلى ابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) ، مع أنه يوجد فى كافية ابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦هـ) . انظر : الكافية والرضى : ١٢٨/١ س ٣ ، ١٣١/٥ من أسفل .  
 والعجيب من الفاكهى - مع أنه أكثر مراحة فى تلك النسبة - : أنه عند تعليقه لعدم ذكر المتقدمين للمنادى ضمن المعارف ، قد نقل تعليلاً لذلك عن الرضى عن الموضوع الثانى المشار إليه .  
 (٣٦) مقابل المشهور عن سيبويه : تقديم الأعلام على المضمورات . انظر : الهمع : ٥٥/١ .  
 هذا ، وسيبويه : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين . توفى سنة ١٨٠هـ .  
 البقية : ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ .

وفيه اختلافات كثيرة (٣٧) . وفائدتها تظهر (٣٨) فى الوصف : لأنه يُشترط

(٣٧) سأحاول جهد الطاقة - ترتيب المعارف حسب المذاهب المختلفة - سوى المذكور فى هذا الشرح - :

- ١- المضممر ، العلم ، الإشارة ، المعرفة بآل والموصول . ونسب لسيبويه والجمهور .
  - ٢- العلم المضممر ، المبهم ، المعرفة بآل . وعليه الكوفيون ، والسيرافى ، ونسب لسيبويه .
  - ٣- المبهم ، المضممر ، العلم ، المعرفة بآل . ونسب للكوفيين . وعليه ابن السراج .
  - ٤- المبهم ، العلم ، المضممر ، المعرفة بآل . وعليه ابن السراج .
- (هذه التذكير المراجع عنه ، لكن الذى فى الأصول : ١٤٧ - وهو الموضع الذى يظن منه مذهبه - : الممكنى ، المبهم ، العلم ، المعرفة بآل)
- ٥- المضممر ، العلم ، اسم الإشارة ، المعرفة بآل ، الموصول . وعليه ابن كيسان .
  - ٦- ضمير المتكلم ، ضمير المخاطب ، العلم ، ضمير الغائب السالم من إبهام ، الإشارة والمنادى ، الموصول والمعرفة بآل . وعليه ابن مالك . (هذا مافى التسهيل) والتصريح ، والأشمونى . لكن مافى الرضى عنه : أن العلم وضمير المخاطب فى درجة . وما فى الهمع : أن المعرفة بآل بعد الموصول . ونقل التصريح أيضاً عن بعض مخطوطات التسهيل : أن المعرفة بآل بعد الوصول )
  - ٧- المعرفة بآل (ذكر الهمع والصبان : أنه مذهب . لكن لم ينسبها ، ولم يرتبها ما بعده) . وأما ترتيب الضمائر من حيث الأعرافية : فضمير المتكلم ، المخاطب ، الغائب . وترتيب الأعلام : أسماء الأماكن ، الأناسى ، الأجناس . وترتيب الإشارة : ما للقريب ، ما للمتوسط ، ما للبعيد . وترتيب الموصول : المختص ، المشترك . وترتيب المعرفة بآل : ما آل فيه للعهد ، ما للاستغراق ، ما للجنس .
- انظر فى هذا المبحث : شرح الكافية : ٣١٢/١ ، ٢٩٧/٢ ، وابن يعيش : ٥٦ / ٢ ، ٨٧/٥ ، والإنصاف : ٧٠٧/٢ م ١٠١ ، والهمع : ٥٥/١ ، والأشمونى والصبان : ١٠٧/١ ، والتصريح وياسين : ٩٥/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٦ ، والتسهيل : ٢١ ، والجمل : ١٧٨ ، والأصول : ١٤٧/١ .
- (٣٨) فى الأصل : يظهر .

فى الموصوف : أنه يكون (٣٩) <sup>٤٩</sup>أخصاً مساوياً (٤٠) . فما وقع منها موصوفاً  
للاخر (٤١) ، فهو أعرف بالنسبة إليه .

- والمضاف إلى واحد منها (٤٢) : بمنزلتها . إلا المضاف إلى الضمير ،  
فإنه بمنزلة العلم (٤٣) . بدليل : أنك تقول : مررت بزيدٍ صاحبك . فتصف  
العلم بالمضاف إلى الضمير ، فلو كان في رتبته كانت الصفة أعرف . وهو  
لا يجوز .

---

(٣٩) أى : أعرف . فإن جه الأخص - حسب المذاهب المذكورة فى هـ - ٣٧ - تابعاً لغير الأخص  
، فهو يدلّ عند صاحبه على المذهب . انظر : شرح الكافية : ٣١٢/١ س ٥ ، ٣١٣ س ٢ ، س ٤ من  
أسفل ، والصبيان : ١٨٧/٣ .

(٤٠) هذا الشرط : مذهب الأكثر . وأجاز غيره : أن يكون الوصف أخصاً . بل قال بعضهم :  
توصف كل معرفة - إلا إشارة - بكل معرفة . انظر : الصبيان : ١٠٧/١ ، والأشمونى والصبيان :  
١٧٧/٣ .

(٤١) فى الأصل : الاخر -

(٤٢) أى إضافة مكسّنة -

(٤٣) فى رتبة (المضاف) - من حيث الأعرافية - أربعة مذاهب ، ذكر النشارح أصحابها وعزّى  
لسيبويه والأكثرين - وبيّنتها هى :

١- أن المضاف فى رتبة ما أضيف إليه مطلقاً . وعليه ابن مالك وغيره . ونسب لسيبويه .

٢- أن المضاف فى رتبة ما تحت ما أضيف إليه مطلقاً . وعليه المبرد .

٣- أن المضاف فى رتبة ما تحت ما أضيف إليه ، إلا المضاف إلى المعرف بآل .

انظر المهملة : ٥٧/١ ، والتصريح وياسين : ٩٥/١ ، وشرح الشذور : ١٥٦ ، والأشمونى والصبيان  
: ١٠٧/١ ، وشرح الكافية : ٣١٢/١ .

[شرح (٤٤) تعريف المصدر]

٧٣- (جاء المصدر : هو الاسم ، المطال على الحديث (٤٥) ) .

قد تقدم التثنية على ذلك في (المفعول المطلق) (٤٦) .

[شرح تعريف الاستثناء]

- والإخراج بمحركات التعريف

مع

بيان أقسام المشتى

٧٤ - (جاء الاستثناء) (٤٧) - بمعنى : المشتى . وإلا فالاستثناء

بالمعنى المصدري : إخراج . لا : مخرج (٤٨) .

والمشتى : على قسمين - : متَّصِل ، ومُنْفَصِل .

---

(٤٤) ذكرت في العنوان كلمة ( شرح لوإن كان الشارح - كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد تعريف (المصدر) بدون شرح كما ذكره المصنف . وذلك : لتكون العناوانات كلها على وتيرة واحدة في هذا . وانظر نظيراً لهذا أيضاً في هـ- ٣٠ ص ٢٥ ، هـ- ٢٩ ص ٣ .

(٤٥) في المتن المستقل : حدث .

(٤٦) تقدم للشارح - في الموضوع المشار إليه - تعريف (المصدر) بنفس المعنى المذكور هنا ، ولكن بصيغة أخرى . أنظر : أوائل ص ٢٣ بترقيم الأصل (في أواخر مبحث المفعول المطلق) .

هذا ، وقد جاء في المتن المستقل بعد نهاية حد المصدر المذكور ، زيادة - نقلاً عن بعض نُسَخ تحقيق المتن - تضمنت ستة عشر نائباً مما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق . وقد جاءت هذه الزيادة منظومة في أبيات عِدَّتْهَا سِتَّةً ، أنظر في الفوائد عن المصدر : الأشموني ١١٢/٢ .

(٤٧) في المتن المستقل : المشتئى .

(٤٨) أى كما جاء في أوائل تعريف المصنف الآتى بعد سطر .

فالمتصل - : ( هو المَخْرَج<sup>(٤٩)</sup> بـ (بِالْأَوَّلِ) ، أو يَخْرُجُ مِنْهَا<sup>(٥٠)</sup> ) -  
وهي : غَيْرُ ، وَسَوَى ، وَحَاشَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا ، وَلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ -  
٧٥- (تَحْقِيقًا) إِنْ كَانَ الْمُسْتثنَى مِنْهُ مَذْكُورًا<sup>(٥١)</sup> . نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا  
زَيْدًا . وَيُسَمَّى الْإِسْتِثْنَاءُ فِيهِ : (تَامًّا)<sup>(٥٢)</sup> .

(٤٩) غَيْرُ الشَّارِحِ وَجْهَةُ الْمُصَنِّفِ فِي تَعْرِيفِهِ الْإِسْتِثْنَاءُ ، إِذِ الْمُصَنِّفُ - كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ -  
يَعْرِفُ الْإِسْتِثْنَاءَ مُطْلَقًا : مُتَمَصِّلًا ، أَوْ مُنْقَطِعًا . وَلَكِنْ الشَّارِحُ خَصَّ تَعْرِيفَ الْمُصَنِّفِ بِـ  
(المتصل) - بَعْدَ أَنْ كَانَ قَدْ قَسَّمَ الْمُسْتِثْنَى إِلَى : مُتَمَصِّلٍ ، وَمُنْفَصِلٍ (مُنْقَطِعٍ) - ثُمَّ بَعْدَ أُسْطَرِ  
سَيَذْكُرُ تَعْرِيفَ (المنقطع) .

وَجَمِيعُ الْمَرَاجِعِ الَّتِي بَأْيَدِينَا تَلْتَقِي مَعَ الْمُصَنِّفِ فِي إِيرَادِهَا تَعْرِيفًا عَامًّا لِلْمُسْتِثْنَى ، ثُمَّ  
تَنْوَعُ مَعْرِفَةً كُلِّ نَوْعٍ - اللَّهُمَّ إِلَّا مَا صَنَعَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْكَافِيَةِ (بِشَرْحِ الرِّضَى : ٢٢٤/٨) ،  
حَيْثُ قَسَّمَ ثُمَّ عَرَّفَ ، لِأَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ بَيْنَ الْمُتَمَصِّلِ وَالْمُنْقَطِعِ فَرْقًا مَعْنَوِيًّا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُتَمَصِّلَ  
مُخْرَجٌ ، وَأَنَّ الْمُنْقَطِعَ غَيْرُ مُخْرَجٍ . وَلِذَا لَا يُمْكِنُ جَمْعُهُمَا فِي تَعْرِيفٍ وَاحِدٍ عَلَى أَنَّهُ عَادَ  
وَنَكَرَ إِمَّا كَانَ جَمْعُهُمَا فِي تَعْرِيفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ -

أَمَّا شَارِحُنَا : فِدَائِقُهُ إِلَى مَا صَنَعَ : اخْتِلَافُ النُّوعَيْنِ فِي الْأَدَوَاتِ ، بِدَلِيلِ إِخْرَاجِهِ (المنقطع) -  
بَعْدَ أُسْطَرِ - بِالْقَيْدِ (يِلَّا أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا) ، الْمَذْكُورِ فِي تَعْرِيفِ (المتصل) .  
هَذَا ، وَفِي كَيْفِيَّةِ تَحْقِيقِ الْإِخْرَاجِ كَلَامَ طَوِيلٍ لِلنَّحَاةِ - انْظُرْ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ : ٢٢٤/٨ ، ٢٢٥ ،  
وَالْمِصْبَانُ : ١٤٧/٢ ، وَالتَّصْرِيحُ وَيَاسِينَ : ٣٤٧/١ .  
(٥٠) فِي الْمَتْنِ الْمُسْتَقِلِّ : أَوْ بِإِحْدَى أَخَوَاتِهَا .

(٥١) جَعَلَ الشَّارِحُ كَلِمَةَ (تَحْقِيقًا) إِمَّا إِشَارَةً إِلَى (الْإِسْتِثْنَاءِ التَّامِّ) ، كَمَا جَعَلَ - بَعْدَ سَطْرَيْنِ -  
كَلِمَةَ (تَقْدِيرًا) إِمَّا إِشَارَةً إِلَى (الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ) : وَذَلِكَ لِأَنَّهُ خَصَّ هَذَا التَّعْرِيفَ بِـ (المتصل) ،  
كَمَا أَوْضَحْنَا فِي ٤٩ -

وَعَلَى مِثْلِ مَا صَنَعَ : الْكَافِيَةُ وَالرِّضَى : ٢٢٤/١ ، وَالْأَشْمُوتِيُّ وَالْمِصْبَانُ : ١٤٧/٢ .  
أَمَّا الْهَمْعُ : ٢٢٢/١ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٣٤٧/١ ، وَشَرْحُ كِتَابِ الْحُدُودِ : ٢٤٠ - فَقَدْ جَعَلُوا (تَحْقِيقًا)  
إِمَّا إِشَارَةً إِلَى (المتصل) ، وَ(تَقْدِيرًا) إِمَّا إِشَارَةً إِلَى (المنقطع) : وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعْرِيفَاتُهُمْ لِلْإِسْتِثْنَاءِ  
مُطْلَقًا : مُتَمَصِّلًا وَمُنْقَطِعًا .



٧٦- (أو بقصير) إن كان (٥٢) غير مذكور (٥٣) . نحو : ما قام إلا زيد .  
ويسمى الاستثناء فيه : مُفَرَّغًا (٥٣) .

فهـ (المخرج) (٥٤) : يَتَمَّ : المتصل ، والمنقطع ،

٧٧- وقوله (٥٥) (بِإِلَّا، أو إحدى أخواتها) : يخرج : المنقطع . لانه :  
المُخْرَجُ بـ (إِلَّا ، أو غير ، [مر ٢٧] (١) أو يَتَدَّ (٢) ، خاصة (٣) مَا دَخَلَ فِي  
حُكْمِ دلالة المفهوم (٤) .

نحو : ما فيها إنسانٌ إلا رَيْدٌ (٥) ، وما عندي أحدٌ غيرُ قَرْسٍ ، وقوله -  
صلى الله عليه وسلم - : \* أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَادِّ يَتَدُّ أَنَّى مِنْ قَرِيشٍ  
، وَاسْتَرْفِضْتُ فِي بَنِي سَعْدِ

(٥٢) أى المستثنى منه .

(٥٣) أنظر : هـ ٥١ .

(٥٤) أى المذكور فى تعريفه (المتصل) قبل أسطر - والشارح - بهذا - شارح فى بيان  
الجنس والفصل فى التعريف .

(٥٥) أى المصنف الأبدى .

(١) فى طرة هذه الحقيقة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى : هـ ص ٩ ، ١٢ ، ١٧ ، ٢٥ . وفيه  
هنا : وقف محمد الكفوى ، لله تعالى ، برواق الأروام - شرح الحدود فى النحو .

(٢) بيد - و : مَيْدٌ . لفة - غير - وقيل : عَلَى . (اللسان) - وقيل : مِنْ أَجْلِ .

وهى اسم ، ملازمُ النصب والإضافة إلى (أَنْ) وصلتها - مستثنى به فى المنقطع خاصة .  
وقيل : حرف . انظر الهمع : ٢٣٢/١ .

(٣) انظر فى تخصيص بعض أدوات الاستثناء ببعض أنواعه : ياسين : ٤٤٧/١ ، وشرح  
الكافية : ٢٣/١ ، والهمع : ٢٢٣/١ .

(٤) أى لكلمة (الاستثناء) ، إذ لها دالتان : دلالة المنطوق - وهى : الإخراج - ودلالة  
المفهوم - وهى : عدم الإخراج . والمنقطع داخل فى حكم الثانية ، لأنه لا إخراج فيه حقيقة .  
(٥) رفع (وتد) : مرجوح . ونصب (غير) : واجب ، أو راجح . انظر : شرح الشذور : ٢٦٥ .

## [شرح تعريف الإضافة . والإخراج بمحترزات التعريف]

### مع بيان أقسام الإضافة

٧٨- (الإضافة (٧) :

نسبة تقييدية) - لا خبرية - (بين اسمين) - لما تقدّم أنها لا تكون  
في غير الأسماء (٨) - (توجب لثانيهما الخفض) (٩) بحرف جرّ  
مقدّر (١١)

وهي على قسمين :

٧٩- (أ) مَقْصُوتَةٌ - وتُسَمَّى (١٢) أيضًا: مَجْصُة (١٣) - : إن كان المضاف غير

صفة مضافة إلى معمولها :

بأن لا يكون (١٤) صفة أَلْبَتَّة . نحو : غلام زيد .

(٧) في المتن المستقل : حد الإضافة .

(٨) تقدم هنا مع علته في مره (في مبحث : شرح خواص الاسم : خواصه من معناه : الخاصة  
السابعة) .

(٩) (الخفض) = مصطلح كوفي . انظر : ابن يعيش : ١١٧/٢ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٧ .

(١٠) خرج بهذا القيد : الوصف . فإنه نسبة تقييدية بين اسمين ، لكن لا توجب الخفض  
لثانيهما .

(١١) في عامل الجر في المضاف إليه . أقوال : المضاف ، حرف جرّ مقدّر - وهو ما عليه

الشارح - معنى اللام ، الإضافة . انظر التصريح : ٢٤/٢ ، والأشمونى والصبيان : ٢٣٧/٢

والهمع : ٤٦/٢ ، وشرح الكافية : ٢٥/١ ، ٢٧٢ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٧ ، وابن يعيش : ١١٧/٢

(١٢) في الأصل : ويسمى : بياء المضارعة .

(١٣) سيأتى للشارح - بعد سطور - تحليل التسمية بهما . كما تسمى كذلك : حقيقية .

انظر الأشمونى : ٢٤٦/٢ .

(١٤) أي المضاف .

أو يكون صفةً ، لكن غير مضافةٍ إلى معمولها . نحو : مُضَارِعٌ بِضَرْ (١٥) .  
فإنَّ (مُضَارِعٌ) صفةٌ غير مضافةٍ إلى معمولها، لأنَّ (مِضْرَ) ليس بمعمولٍ  
لِـ(مُضَارِعٍ) (١٦) .

فَعْلِمٌ مِنْ هَذَا :

- أنَّ إضافة المَصْدَر إلى (فاعله) - نحو: عَجِبْتُ مِنْ دَقِّ الْقَصَارِ (١٧) لِلثَّوْبِ  
- أو إلى (مفعوله) - نحو : عَجِبْتُ مِنْ دَقِّ الثَّوْبِ الْعَصُونِ (١٨) -  
مَعْنَوِيَّةٌ (١٩)، لأنَّ المضاف غير صفة ، إذ المراد بها هنا : اسمُ الفاعل ،  
والمفعول، والصفة المشبهة - بمعنى الحال أو الاستقبال (٢٠) .  
- وأنَّ مثل قولنا: هذا مَضْرُوبٌ زَيْدٍ ، أو: هذا ضاربٌ زَيْدٍ - صفةٌ معنويةٌ  
، لأن الوصف فيهما ليس مضافاً إلى الم معمول، لأن الم معمول - في الأوَّل -  
الضميرُ المستترُ الراجع إلى (هذا) (٢١) - والثاني - غير عامل، لأنَّ اسم

(١٥) مضارع : مُشَاهِدٌ . اللسان . وهذا المثال أخذه الشارح من (شرح الكافية : ٢٧٢/١ ، ٢٧٧ ،  
٢٧٨ ) ، ولكن الكلمة فيه بالصاد المهملة : مضارع . فعلمها هناك محرفة عما هنا .

(١٦) أى : لأنَّ (مضارع) اسم فاعل بمعنى الماضى ، وهو لا يعمل النصب ، فلا يكون له معمول  
حتى يضاف إليه . انظر : شرح الكافية : ٢٧٢/١ .

(١٧) الْقَصَارُ ، وَالْمَقْصَرُ : الْمُخَوَّرُ لِلثَّيَابِ . - يقال : قَصَرَ الثَّوْبُ : حَوَّرَهُ وَدَقَّهُ - وَسَمِيَ بِذَلِكَ  
لأنَّهُ يَدَقُّهَا بِالْقَصْرِ ، الَّتِي هِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْخَشَبِ ، وَالتَّحْوِيرُ : تَغْيِيرُ الشَّيْءِ مِنْ حَالٍ إِلَى  
حَالٍ . اللسان : (قصر ، حور)

(١٨) (العصون) هكذا الكلمة فى الأصل . ولم يظهر لى - بعد المراجعة - المراد منها .  
ولعلمها محرفة عن (المَقْصَرُونَ) جمع : الْمَقْصَرُ . بمعنى : الْقَصَارُ . انظر هـ - ١٧ .

(١٩) أى على الصحيح . انظر : الهمع : ٤٨٧/٢ ، ٤٧ ، والأشمونى : ٢٤٧/٢ ، والتصريح : ٢٧/٢ .

(٢٠) قيل : هذا القيد لا يناسب المشبهة ، لأنها ليست بمعنى الحال أو الاستقبال ، بل  
للمثبوت والدوام . انظر : الصبان : ٢٤٠/٢ .

(٢١) و(زيد) فى المثال هو الضارب .

الفاعل بمعنى الماضي (٧٢) لا يعمل (٧٣) ، إذا لم يكن صلة الألف واللام .  
وتفيد (٧٤) هذه الإضافة :

تعمير المضاف إليه (٧٥) - إن كان المضاف (معرفة) - وتخصيصه - إن كان (نكرة) .

وتفيد (معنوية) - لأن فائدتها (٧٦) ترجع إلى (المعنى) - (واحدة) -  
لأنها خالية من شائبة التثنية (٧٧) .

وتفيد (٧٨) أن كان المضاف دقة مشقة إلى معمولها (٧٩) .  
كتسرك : ضارب عبيد (٨٠) - الآن ، أو غداً - زينة ، أو : متسروبو

(٧٢) الذي أرى : أن المؤلف في مثاله الثاني هذا ، مطلق الزمن ، إذ لم يقيده ، ولا قرينه .  
ولكن مع هذا فالحكم كما ذكر الشاويح ، لأن مطلق الزمن والماضي سواء في أنهما لا يجملان .  
(المصدر : المصباح : ٧٣٩/٢) ، وإن كان الرضوي (٢٧٨٠ - ٢٧٨٠ - ٢٧٨٠ - ٢٧٨٠) قد أطلق مطلق الزمن  
في الحكم بما هو بمعنى الحال أو الاستقبال .

(٧٣) أن هذا غير الكسائي ومثله - الثاني : الموضع : ٩٤٢ ، والتصريحي : ٦٦٢ ، ٢٨ ،  
والنحوي : ٢٩٢/٢ ، في شرح الكفاية : ٢٠٠ .  
(٧٤) في الأصل : ويفيد مبداءً ، أو مفعولاً .

(٧٥) في الأصل : تعمير المضاف إليه . هذا ، وحكي المضاف إليه : أن المضاف إليه هو المضاف إليه .  
فالمضاف إليه هو المضاف إليه . إن كان المضاف إليه : أن المضاف إليه هو المضاف إليه .  
(٧٦) في الأصل : (٧٦) .

تفيد (٧٧) أن هذا هو المضاف إليه . الثاني : الموضع : ٩٤٢ ، والتصريحي : ٦٦٢ ، ٢٨ ،  
(٧٨) في الأصل : ويفيد مبداءً ، أو مفعولاً .

(٧٩) في الأصل : ويفيد مبداءً ، أو مفعولاً . الثاني : الموضع : ٩٤٢ ، والتصريحي : ٦٦٢ ، ٢٨ ،  
(٨٠) في الأصل : ويفيد مبداءً ، أو مفعولاً .

(٨١) في الأصل : ويفيد مبداءً ، أو مفعولاً . الثاني : الموضع : ٩٤٢ ، والتصريحي : ٦٦٢ ، ٢٨ ،  
(٨٢) في الأصل : ويفيد مبداءً ، أو مفعولاً .

الأب (٣١) - الآن ، أو غداً - عمرو (٣٢) ، أو : جازعُ (٣٣) القلب - الآن ،  
أو غداً - بكرٌ .

وسُجِّتْ (لفظية) (٣٤) : لأن فائدتها عائدة (٣٥) إلى اللفظ وهي: تخفيفه  
بحذف النونين (٣٦) ، أو تحسينه (٣٧) - كما عُلِمَ من (باب الصفة المشبهة) - .

---

(٣١) (الأب) هو المضروب .

(٣٢) فى الأصل : عمرا .

(٣٣) جازع : حزين غير صابر . اللسان . وهذا مثال للصفة المشبهة .

(٣٤) وتسمى أيضاً : غير مَحْضَة ، ومَجَازِيَّة . انظر : الأشمونى : ٢٤٧/٢ .

(٣٥) فى الأصل : فائدة .

(٣٦) أى إن وُجِدَا . أو : يقدَّر وجودهما إن لم يوجدَا . ويعنى بالنونين : التلوين - لأنه نون  
ساكنة تثبت لفظاً لا خطأ - ونون المثنى وجمع المذكر السالم والملحق بهما . هذا  
التخفيف كله فى المضاف . ويذكر الرضى (١/٢٨٧٢٨٠) : أن التخفيف قد ينال المضاف إليه  
- أيضاً - كما فى (حَسَنَ الوجْهَ ، والحسن الوجه) ، إذ فيه قد حذف الضمير من المضاف إليه  
واستتر فى الوصف .

هذه والتخفيف بحذف النونين : ثابت أيضاً للإضافة المعنوية .

(٣٧) التحسين : يكون فى بعض صور المشبهة . وذلك فى مثل : هو الجازعُ القلب - : لأن  
فى رفع (القلب) على الفاعلية للصفة ، قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف  
لفظاً . وفى نصبه على التشبيه بالمفعول به ، قبح إجراء وصف اللازم مجرى وصف  
المتعدى . وفى الجر تخلص من القبحين : إذ صار فى الصفة ضمير مقدر يعود على  
الموصوف بعد تحويل الإسناد عن الظاهر إليه ، واللازم كالمتعدى فى الإضافة . انظر :  
التصريح : ٢٦٧/٢ ، والأشمونى : ٢٤٧/٢ .

### [شرح تعريف الجملة]

مع

### بيان العلاقة بين الجملة والكلام

٨١- (جاءت الجملة : ما ترتب من كلمتين ، فأكثر ، بشرط الاستيفاء ، أفادت أو لم تفد) (٣٨)

فهى أعم من الكلام (٣٩) : إذ يشترط فيه الإفادة ، بخلافها .  
ولهذا تسمهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب . وليس ذلك بمفيد (٤٠) ، فليس كلاما .

وظاير كلام (صاحب المفصل) (٤١) - كما قال بعضهم (٤١م) - : أنها مرادفة للكلام .

---

(٣٨) فى الأصل : أفاد أو لم يفد . وفى المتن المستقل : أفاد أم لم يفد . وفى بعض نسخ مخطوطات المتن المستقل : أفادت أم لم تفد .

(٣٩) أى عموما مطلقا : ليعنيها عليه ، وعلى غيره .

وهذا أحد قولين فى العلاقة بين : الجملة ، والكلام . وسيذكر الشارح القول الآخر بعد أسطر . وقد قيل عن الأول : هو الصحيح . بل قيل : إنه الصواب . (كما فى شرح كتاب الحدود ٦٢ :

انظر - فى القولين - : شرح كتاب الحدود ٦١ ، والهمع ١٧/١ ، والمغنى ٣٤/٢ . وانظر - فى تعريف الكلام - هذا الكتاب : ص ٣ بترقيم الأصل .

(٤٠) أى فائدة مستقلة مقصودة لذاتها . بل مقصودة لغيرها لا تفيد المطلوب إلا معه .

(٤١) صاحب المفصل : هو الزمخشري . أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ، الخوارزمي ، جاز الله . المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . الأعلام ٥٥ : ٨ .

(٤١م) يعنى الشارح بهذا البعض : ابن هشام . وذلك لأن العبارة التى أوردها بعد «فإنه بعد أن فرغ ...» هى نص عبارة ابن هشام فى المغنى ٣٤/٢ ، كما أن الفقرة السابقة «فهى أعم ... فليس كلاما» هى أيضا نص كلام ابن هشام فى الموضوع المذكور (مع تصرف يسير) =

فإنه (٤٢) - بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ مِنْ حَدِّ الْكَلَامِ - قَالَ : وَيُسَمَّى (٤٣) : الْجُمْلَةُ (٤٤)

### [ شرح أقسام الجملة باعتبار صدرها ]

و

شرح تعريف كل قسم منها

(أقسام الجملة : ثلاثة - : اسمية ، فعلية ، وظرفية ) :

لأنها :

إِمَّا [أَنْ] (٤٥) تُصَدَّرُ بِاسْمٍ (٤٦) : فهي (الاسمية) .

وإِمَّا أَنْ تُصَدَّرَ بِفِعْلٍ : فهي (الفعلية) .

وإِمَّا أَنْ تُصَدَّرَ بِظَرْفٍ - والمراد به : / [ص ٢٨] ما يشمل المجرور - : (ظرفية) .

كما أشار (١) إليه بقوله :

٨٢- (جاءت الاسمى : ما تُصَدَّرُ بِاسْمٍ) : كـ : زيد قائم ، وهيئات العقيق (٢) .

= وأيضاً فقد أورد الهمع (١٢/٨) حِكْلَ ما أوردته الشارح هنا ، وكذلك فعل شرح كتاب الحدود

(٦٢، ٦١) بإيراد معظمة مع التصريح بنسبة ما أوردته [إلى] ابن هشام في المعنى :

(٤٢) أى صاحب المفصل .

(٤٣) فى الأصل : وتسمى . بالتاء .

(٤٤) انظر : المفصل : ٦ ، والمفصل - بشرح ابن يعيش - : ١٨٦ .

هذا ، وإنما قيل : «ظاهر كلام صاحب المفصل» : لأن مريح كلامه لا يعطى الترادف ، بل

يعطى أن (الجملة) تطلق على ما يطلق عليه الكلام فقط . ولا يمنع ذلك من أنها تطلق أيضاً

على غير ما يطلق هو عليه ، كجملة الشرط - مثلاً - . وانظر : الدسوقي : ٣٤/٢ س ٢٦ .

(٤٥) الزيادة لمشكلة النظائر بعد .

(٤٦) - أى غير ظرف - ولو مؤولا . نحو : «وأن تصوموا خير لكم» . (البقرة : ١٨٤/٢) .

(١) أى المصنف الأبدى .

(٢) العقيق : اسم لأودية كثيرة ببلاد العرب . وهو فى الأصل صفة ، من عَقَّ ، بمعنى : شَقَّ . =

٨٣- (جاء الفعلية : ما ضَعَرْتُ بِفَعْلٍ) : ك : قام زيد ، وضربت اللص ، وكان زيد قائما ، وظنته قائما .

٨٤- (جاء الظرفية : ما صَدَرْتُ بِظَرْفٍ) : نحو : [كَيْفَ] عندك زيد ، أو : أفي الدار زيد ؟ .

إذا قَدَّرْتُ (زيداً) فاعلا بالظرف . لا : بالاستقرار المحذوف ، ولا : مبتدأ مخبراً عنه بالظرف (٤) .

[شرح (٥) أقسام الجملة باعتبار كونها : كبرى ، وصغرى]

و

شرح تعريف كل قسم منها .

(والجمل : جملتان : كبرى ، وصغرى (٦)

٨٥- جاء الكبرى : ما وقع الخبر فيها جملة (٧) : نحو : زيد قام أبوه ،

= فهو يقال : لكل ماشقه ماء السيل في الأرض فأنهره ووسعه . اللسان .

(٣) الزيادة : ليتحقق شرط الاعتماد - كما هو مذهب الجمهور - وليشاكل نظيره بعده .

(٤) فإن قدرت (زيداً) فاعلا بـ (استقر) محذوفاً ، رجعت الجملة إلى الفعلية . وإن جعلت المحذوف (مستقر) مبتدأ أو خبراً ، رجعت إلى الاسمية . وإن جعلت (زيد) مبتدأ مخبراً عنه بالظرف ، رجعت إلى الاسمية أيضاً . كل حسب صدر الجملة .

هذا ، والمراد بالمتصدر : المسند والمُسند إليه في الأصل . انظر : المفنى : ٣٦٢ ، وأجمع : ١٣/١ ، وشرح كتاب الحدود : ٦٧ .

(٥) ذكرت في العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح - كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد أقسام (الجملة) بدون شرح ، كما ذكرها المصنف . وذلك : لتكون العناوانات كلها على وتيرة واحدة في هذا . وانظر نظيراً لهذا أيضاً : في هاء ص ٢٦ ، وهـ ص ٢٥ ، وهـ ص ٢٧ بترقيم الأهل .

(٦) سيأتى في هـ ١٤ نذكر أن هناك جملة أخرى . وهي : لا كبرى ولا صغرى .

(٧) فظاهر هذا التعريف : يمكن أن يشير إلى أن (الجملة الكبرى) قد تكون فعلية ، كما ~~تكون~~



وزيد أبوه قائم

٨٦- (جاء الصغرى : ما وقع خبراً للمبتدأ) (٨) . كالجملـة المخبـر بها

فى المثالين (٩)

وقد تكون الجملة : صغرى ، وكبرى - باعتبارين .

نحو : زيدٌ أبوه غلامه منطلق (١٠) .

فمجموع هذا الكلام : جملة كبرى . لاغير (١١)

و(غلامه منطلق) : صغرى . لاغير - : لأنها خبر (١٢)

و(أبوه غلامه منطلق) :

= تكون اسمية . وذلك : لأنه لم يصرح بنوعيتها ، فيقول - مثلاً ، كما قال المفتى : ٣٩٧٢ ،

والهمع : ١٣٨١ - هى الاسمىة التى خبرها جملة .

كما أنه لم يقيد (الخبر) بكونه خبراً عن مبتدأ فى الحال . وهذا الإطلاق يدخل فيه الخبر

باعتبار الأصل . نحو : ظننت زيداً يقوم أبوه ، أو : أبوه قائم . مما يعتبر (جملة كبرى)

مصدرة بفعل . إلا أن الشارح مثل للمصدرة باسم كما هو المشهور فيها .

هذا ، وكون (الجملة الكبرى) اسمية فقط : هو مقتضى كلام جمهور النحاة وأما كونها قد

تكون فعلية : هو ما رآه ابن هشام . انظر : المفتى والدسوقي : ٣٩٧٢ .

( ٨ ) فى المتن المستقل : لمبتدأ .

هذا ، وظاهر التعريف أيضاً : يساعد ظاهر التعريف السابق فيما أخذناه منه فى هـ ٧ .

وذلك : لأن المصنف لم يقيد (المبتدأ) بكونه مبتدأ فى الحال . فدخل فيه : المبتدأ باعتبار

الأصل ، كالمثالين اللذين ذكرتهما . وأيضاً نحو : كان زيد يقوم أبوه ، أو : أبوه قائم .

( ٩ ) وعلى هذا فالصغرى : تكون اسمية ، وتكون فعلية .

( ١٠ ) ليس هذا المثال برمته مثلاً للجملة ذات الاعتبارين ، كما يوهمه ظاهر السياق ، بل

المقصود أن هذا المثال يتوصل من خلاله إلى الجملة ذات الاعتبارين - كما سيتضح من

البيان - لأنها لا تتأتى إلا إذا وجد ثلاث مبتدآت .

( ١١ ) أى لأن خبر المبتدأ (زيد) فيها جملة (أبوه غلامه منطلق) .

( ١٢ ) أى عن مبتدأ هو (أبوه) .

- ١٦٨ -

- كبرى : باعتبار (غلامه منطلق) (١٣) .
- صغرى : باعتبار جملة الكلام (١٤) .

---

(١٣) أى باعتبار أن خبر المبتدأ (أبوه) فيها جملة ، هى (غلامه منطلق) .  
(١٤) أى باعتبار كونها جملة واقعة خبراً عن مبتدأ ، هو (زيد) .  
هذا ، وقد عرفنا إلى الآن من خلال كلام المصنف والشارح : ثلاثة أنواع من الجمل ، هى :  
الكبرى ، والصغرى ، وذات الاعتبارين .  
وبقى نوع رابع ، هو : لأكبره ولاصغرى . مثل : زيد قائم ، وقام زيد . انظر - فى هذا النوع  
الرابع - : الدسوقي : ٣٦٢ س ١٦ .

[ديباجة ختام الشرح]

، تَمَّ هذا الكتاب - بحمد الله ،  
، وَعَوْنُهُ ، وَحُسْنُ تَوْفِيقِهِ - على يد : كاتبه العبد ،  
، الفقير إلى الله - تعالى - : حجازي، ابن (١) الحاج ،  
، عمر، النهواني - في يوم الأربعاء (٢) ، ثالث ،  
، شهر رمضان المعظم قَدْرُهُ ،  
، سنة ثمانين وتسعمائة ،  
، غفر الله لكاتبه ،  
، ولوالديه ، وَلَمَنْ ،  
، قرأ فيه ،  
، وَدَعَا لَهُمْ ،  
، بالمغفرة ،

، آمين  
والله أعلم

بلغ مقابلة

الشيخ عبد الباسط ابن (١) محمد الفرضي  
ملك الفقير رحمة ربه الغني

(١) هكذا بإثبات الهمزة .

(٢) هكذا في الأصل . وهو : الأربعاء . اللسان .

-١٧٠-

قسم: الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية

الصحيفة	الآية	السورة	الصحيفة	الآية	السورة
٦٦	الحمد لله	الفاتحة وغيرها	٦٦	فمن أوتى كتابه	الإسراء
١٥٠	أربعين ليلة	البقرة	١١٣	وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلا	الإسراء
١٤٧	يود أحدهم لو يعمر البقرة ألف سنة	البقرة	١٤٥	فغشيهم من اليم ما طه غشيهم	
١٤٦	وأن تصوموا خير لكم	البقرة	١٢٩	ولى مدبرا	النمل، القصاص
١١٧	وما من إله إلا الله	آل عمران	١٤٦	أو لم يكفهم أنا أنزلنا	العنكبوت
١٥٢	ملء الأرض ذهباً	آل عمران	١٤٦	لكيلا يكون على المؤمنين حرج	الأحزاب
٠٤٧	يا ليتنا نرد ولا نكذب الأنعام بآيات ربنا	الأنعام	١٤٦	بما نسوا يوم الحساب	(ص)
١٢١	تماما على الذى الأنعام أحسن	الأنعام	١٥١	وفجرنا الأرض عيونا	القمر
١٤٧	وخصتم كالذى خاضوا التوبة	التوبة	١٥٠	مثقال ذرة خيرا	الزلزلة
١٥٠	أحد عشر كوكبا	يوسف			
٤٣	نحن نقص عليك أحسن يوسف القصص	يوسف			
١١٥	يوسف أعرض عن هذا	يوسف			

٢- فهرس الأحاديث الشريفة

<u>الصحيحة</u>	<u>الحديث</u>	<u>الصحيحة</u>	<u>الحديث</u>
١٥٩	أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش، واسترضعت فى بنى سعد	٤٧٠	يارب كاسية فى الدنيا، عارية يوم القيامة

٣- فهرس الأقوال الماثورة

<u>الصحيحة</u>	<u>القول</u>	<u>الصحيحة</u>	<u>القول</u>
١١١	إن الشاة لتجتز، فتسمع صوت - والله - ربها	١٠٦	من طابت سيرته، حمدت سيرته

٤- فهرس الأعلام والطوائف

<u>الصحيحة</u>	<u>الاسم</u>	<u>الصحيحة</u>	<u>الاسم</u>	<u>الصحيحة</u>	<u>الاسم</u>
٢٤	الأبدى	٢٣	زين الدين	٩٢	الكوفيون
٦٤	البصريون	١٥٤	سيبويه	١٣٦	ابن مالك
٩٦، ٨٧	أبو بكر	٢٤	شهاب الدين	٢٣	محمد
٢٣	جلال الدين	٢٣	عبد الرحمن	٦٤، ٢٩	ابن هشام

الصحيفة	الإسم	الصحيفة	الإسم	الصحيفة	الإسم
٢٣	الجلالى	٩٧	العرب	٦٦	ورث
١٥٤، ٦٤، ٣٨	ابن الحاجب	٩٦، ٨٧	عمر		

٩٤ الحريرى ٩٥، ٨٧ العمران

٢٣ ابن القاسم

٥- فهرس الأشعار، وأنصاف الأبيات

الصحيفة	القافية	القائل	الصحيفة	القافية	القائل
٩٩	تقريب	١٠٩	أوبلا		
٩٩	تركيب	١٠٩	تعملا		
٥٤	الغدر	١٤٤	سعادا (عروض)		
١٤٧	المحتق	قتيلة بنت النضر	٤٦	حكومته (عروض)	الفرزدق
١٠٨	مستقبلا				

٦- فهرس المصادر والمراجع

١- الأشمونى (بحاشية الصبان - ط عيسى الحلبي - القاهرة)

٢- الأصول فى النحو (تحقيق: الفتلى).

٣- الاعلام للزركلى (ط الثالثة).

٤- إيضاح المكنون.

- ٥- التسهيل تحقيق بركات. ط وزارة الثقافة، نشر : دار الكتاب العربي  
(١٣٨٧ - ١٩٦٧)
- ٦- التصريح (بحاشية ياسين - ط عيسى الحلبي - القاهرة)
- ٧- تقريب النشر في القراءات العشر. (ط مصطفى الحلبي، الأولى ١٣٨١هـ -  
١٩٦١م)
- ٨- حاشية الصبان على الأشموني
- ٩- حاشية ياسين على التصريح
- ١٠- شرح الكافية للرضي (المكتبة العلمية - بيروت)
- ١١- شرح كتاب الحدود في النحو : للفاكهي (بتحقيقنا - ط الأولى ١٤٠٨ -  
١٩٨٨ - دارالتضامن بالقاهرة)
- ١٢- شرح مقامات الحريري: للشريشي
- ١٣- اللسان
- ١٤- معجم المؤلفين: لكحالة .
- ١٥- مقامات الحريري
- ١٦- معجم الهوامع: للسيوطي (بعناية : النعساني - دار المعرفة - بيروت)
- ١٧- ابن يعيش(ط: عالم الكتب - بيروت - ومكتبة المتنبي بالقاهرة)



٧- فهرس الموضوعات

الصحيفة	الموضوع	الصحيفة	الموضوع
٣ - ١	المقدمة	١٧	دواعى التحقيق
٢١ - ٤	(أ) قسم الدراسة:	١٧	معتمد التحقيق
٦ - ٥	التعريف بصاحب الكتاب المحقق:	١٩	منهج التحقيق
١٦ - ٧	التعريف بالكتاب المحقق	١٦٩ - ٢٢	(ب) قسم التحقيق :
٧	كيف عرفت هذا الكتاب	٢٣	ديباجة افتتاح الشرح
٧	صفة هذا الكتاب	٢٣	مقدمة الشرح
٨	اسم هذا الكتاب	٢٤	إشارة الشارح الى المتن وصاحبه ...
١١	توثيق نسبة هذا الكتاب الى صاحبه	٢٥	شرح تعريف النحو ...
١٢	موضوع هذا الكتاب والغرض منه	٢٨	شرح تعريف الكلمة ...
١٢	منهج هذا الكتاب	٣١	شرح تعريف الكلام ...
١٥	شخصية الشارح فى هذا الكتاب	٣٢	شرح تعريف الكلم
١٥	هنات الكتاب .	٣٣	شرح امثلة : الكلمة، والكلام، والكلم
١٦	المؤلفات فى موضوع الحدود النحوية	٣٤	شرح تعريف اللفظ...
٢١ - ١٧	التعريف بمعالم تحقيق الكتاب المحقق:	٣٤	شرح تعريف التركيب ...
		٣٥	شرح أقسام الكلمة
		٣٦	شرح أقسام الإسم

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
٦٣ شرح تعريفى الإعراب ...		٣٥ شرح أقسام الكلمة	
٦٥ شرح تعريفى البناء...		٣٦ شرح أقسام الاسم	
٦٩ شرح حال الأسماء والأفعال من حيث الإعراب والبناء		٣٦ شرح أقسام الفعل	
٧٦ شرح حال أئبناء من حيث..		٣٧ شرح أقسام الحرف	
٧٨ شرح تعريف جمع التكسير		٣٧ شرح تعريف الاسم ...	
٧٩ شرح تعريف جمع المؤنث السالم ...		٣٨ شرح تعريف الفعل ...	
٧٩ شرح تعريفى جمع المذكر السالم ...		٣٩ شرح تعريف الحرف	
٨٥ شرح شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ...		٤٠ شرح تعريف الاسم الظاهر	
٨٧ شرح تعريف التثنية		٤٠ شرح تعريف الاسم المضممر	
٨٨ شرح تعريف المثنى ...		٤١ شرح تعريف الاسم المبهم	
٨٩ شرح شروط التثنية		٤١ شرح تعريف الفعل الماضى .	
٩٨ شرح تعريف الاسم الذى لا ينصرف ...		٤٣ شرح تعريف الفعل المضارع	
١٠٥ شرح تعريف الفاعل ...		٤٤ شرح تعريف الفعل الأمر ...	
١٠٧ فائدة فى شرح شروط إعمال إذن النصب فى المضارع		٤٥ شرح خواص الاسم ...	
١١٤ شرح تعريف المنادى ...		٥٢ شرح خواص الفعل	
		٥٩ شرح بعض الأشياء التى هى كالتذييل ...	
		٦٠ شرح تعريف التنوين ...	
		٦١ شرح أقسام التنوين	

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
١٤٨ شرح تعريف التمييز ....		١١٦ شرح تعريف المبتدأ...	
١٥٣ فائدة في شرح ترتيب المعارف ..		١١٩ شرح تعريف الخبر ...	
١٥٧ شرح تعريف المصدر		١١٩ فائدة في متعلق الجار والمجرور، والظرف	
١٥٧ شرح تعريف الاستثناء ..		١٢٢ شرح تعريف المفعول به	
١٦٠ شرح تعريف الإضافة ..		١٢٣ شرح تعريف المفعول فيه ...	
١٦٤ شرح تعريف الجملة ..		١٢٤ شرح تعريف المفعول معه ...	
١٦٥ شرح أقسام الجملة باعتبار صدرها ..		١٢٧ شرح تعريف المفعول له ...	
١٦٦ شرح أقسام الجملة باعتبار كونها: كبرى، وصغرى ..		١٢٨ شرح تعريف المفعول المطلق ..	
١٦٩ ديباجة ختام الشرح		١٣١ شرح تعريف النعت ...	
١٧٠ (ج) قسم التفهيم:		١٣٤ شرح تعريف العطف ...	
١٧١ فهرس الآيات القرآنية		١٣٦ شرح تعريف التوكيد ...	
١٧٢ فهرس الأحاديث الشريفة		١٣٩ شرح تعريف البدل ...	
١٧٢ فهرس الأقوال المأثورة		١٤١ فائدة في شرح مواضع وجوب استتار الضمير، وجواز	
١٧٢ فهرس الأعلام والضمائم		١٤٣ شرح تعريف الموصول الاسمي	
١٧٢ فهرس الأشعار وأنصاف الأبيات		١٤٥ شرح تعريف الموصول الحرفي ..	
١٧٢ فهرس المصادر والمراجع			
١٧٥ فهرس الدرر والبرقيات			

"والحمد لله الذي بنعمته  
تتم الصالحات".

رقم الايداع القانونى بدار الكتب والوثائق القومية

٩٢/٢٧٥٦

I.S.B.N

977-00-5086-5

الناشر

وكالة الشروق للمعاية والإعلان

ت: ٣٤٧٩٦٣



الناشر  
وكالة الشروق للطباعة والنشر  
ت: ٣٤٧٩٦٣